محددات الثقة السياسية واستحقاقها

"تقييم ذاتى لعينة من الشباب الجامعى حول أداء المؤسسات السياسية وشبه السياسية"

د. جمال صالح متولى الزناتى*

الملخص :

يتوقف نجاح السياسات والإجراءات الإقتصادية التى تتخذها الحكومة وقدرتها على تحقيق أهدافها، على مستويات الثقة السياسية بين المواطنين من جهة، والحكومة ومؤسساتها وممثليها من جهه آخرى. وتسهم الثقة بين المواطن والدولة فى اجتياز الدولة العديد من المشكلات التى تعوق تنميتها وتقدمها. وتكمن مشكلة الدراسة الحالية حول بحث وتحليل مستويات الثقة بين المواطن والحكومة ومؤسساتها المختلفة وذلك من خلال رصد وتقييم بعض شرائح المجتمع – الشباب – لأداء المؤسسات السياسية وشبه السياسية ومدى إستحقاقها لثقة المواطنين.

وتناولت الدراسة عرضاً لمفهوم الثقة السياسية واسهامات علماء الإجتماع حول دراستها ،كما تناولت بعض المداخل التى يمكن من خلالها قياس الثقة السياسية، واعتمدت الدراسة على التحليل الكمي والكيفي من خلال إجراء استبيان حول موضوع الدراسة وإجراء بعض المقابلات المتعمقة حول موضوعها. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، انخفاض وتدني مستوى الثقة السياسية لدى الشباب حول أداء عدد من المؤسسات السياسية وشبه السياسية ودورها فى تلبية احتياجات المواطنين، والشك فى مصداقية التصريحات الصادرة عن بعض المسئولين، وانخفاض المشاركة السياسية لعدم جدوى العملية الإنتخابية من وجهة نظر جزء من عينة الدراسة.

الكلمات المفتاحية : الثقة الاجتماعية، الثقة السياسية، الشباب.

---

* أستاذ مساعد بقسم الاجتماع، كلية الآداب – جامعة المنيا.

The Determinants of the Political Ttrust and its Entitlements

"A self- assessment for a sample of university young men (youth) on the performance of political and semi-political institutions"

ABSTRACT

The success of the government's economic policies and measuring its ability to achieve its goals depends on the levels of the political trust between citizens from one side, and the government, its institutions and representatives on the other side, as the trust between the citizen and the state contributes to pass through many problems that hinder its development and progress. The problem of the current study is about Research and analysis of trust levels between the citizen and the government and its various institutions, and this is through monitoring and evaluation of some segments of the society - youth - for the performance of political and semi-political institutions and the extent of their entitlement to citizen trust.

The study presented the concept of political trust and the contributions of sociologists on its study, as well as some of the approaches through which political trust can be measured, and the study relies on a quantitative and qualitative analysis by conducting a questionnaire on the subject of the study and conducting some in-depth interviews on its topic. The study concludes a set of finding most importantly; the decline and the low level of political confidence among young people about the performance of political and semi-political institutions and their role in meeting the needs of citizens, the doubt in the credibility of the statements made by some organizations' leaders, and decrease in political participation due to the to the ineffectiveness of the electoral process in some of the study's sample opinion.

Key Words: Social trust, Political trust, Youth.

المقدمة :

حظيت قضية الثقة بإهتمام كبير من جانب علماء الاجتماع المعاصرين، إذ سماها عالم الإجتماع الألمانى "اولريشن بك Ulrich Beck" مجتمع المخاطر وسماها عالم الاجتماع البريطانى "انتونى جيدنز Anthony Giddens" عالم منفلت والذى قال أننا نعيش اليوم فى عالم منفلت تحدث به المخاطر التى تحدث عنها اولريشن بك غير أننا يجب أن نضيف مفهوم الثقة إلى جانب المخاطر وهى الآمال التى نعقدها على الأفراد والمؤسسات فى مجتمعاتنا الحديثة (انتونى جيدنز، عالم منفلت، ٢٠٠٥)، كما يرى "بيير بورديو Pierre Bourdieu "أن مجتمع المخاطر وفقدان الإستقرار والضعف والهوان هى أبرز سمات الحياة المعاصرة وأشدها عذابا،هذا وتستمد الثقة أهميتها من عمقها التاريخى حيث كانت العلاقات الإجتماعية والإقتصادية فى المجتمع التقليدى الذى يتسم بالبساطة والتجانس تقوم أساسا على الثقة وتنتهى بفقدانها، فقد كانت الثقة هى مفهوم آخر لعادات المجتمع وتقاليده وقيمه الصلبة، ويلتزم بها الأفراد والجماعات إما إنسجاما مع ثقافة المجتمع وإما خوفا من النفى الإجتماعى، كما أنها تمثل المادة الأساسية للتماسك الإجتماعى وتقلل من حدة النزاع بالنسبة للفرد والمجتمع وتمنحهم الإحساس بالرضا، وتكمن خطورة إفتقاد الثقة أو تراجع منسوبها داخل المجتمع سواء بين الأفراد وبعضهم البعض أو بين الأفراد ومؤسسات الدولة، إلى التأثير على مختلف جوانب الحياة والذى يؤدى بدوره إلى إنتشار العديد من الجوانب السلبية كإنتشار العنف وإنعدام الأمن الداخلى وغياب المشاركة وانتشار الفساد وغيرها من المظاهر السلبية التى تعيق تنمية أى مجتمع، وحيث أن الثقة والمخاطر ترتبطان إرتباطا وثيقا فإن علينا كأفراد وجماعات أن نكن الثقة بمنظومة واسعة من الهيئات التى تؤثر فى حياتنا حتى نستطيع مواجهة ما يمكن أن نصادفه من مخاطر.

مشكلة الدراسة :

يتوقف نجاح السياسات والإجراءات الإقتصادية التى تتخذها الحكومة وقدرتها على تحقيق اهدافها، على مستويات الثقة السياسية بين المواطنين من جهة، والحكومة ومؤسساتها وممثليها من جهه اخرى، وتسهم الثقة بين المواطن والدولة فى إجتياز الدولة للكثير من المشكلات التى تعرقل تنميتها وتقدمها، وتوافر الثقة يعنى النظره الإيجابية العامة للمواطنين

تجاه الحكومة، وتنشأ هذه النظره كلما إستطاعت الحكومة تضييق الهوة بين ما يتوقعه المواطن من الحكومة وما تحققه من جانب، وبين ما تخطط له الحكومة وما تنفذه من جانب آخر، فمن المفترض ان تسعى الحكومات إلى تعزيز قيم الثقة بينها وبين مواطنيها وذلك من خلال العمل على تلبية إحتياجاتهم لتغزيز شرعيتها امام المواطنين وتحقيق الإستقرار داخل المجتمع، لأن التراجع والبطء فى تلبية إحتياجات المواطنين، قد يؤدى إلى فقدان الثقة فى الحكومة، مما يترتب عليه الكثير من المظاهر السلبية، كالإضراب والتظاهر والإعتصامات، كما أن فقدان الثقة من جانب المواطنين فى المؤسسات السياسية قد يسهم فى تعزيز العديد من المشاعر السلبية،مثل اللامبالاه وعدم الانتماء، والشعور بالاستبعاد والتهميش وكلها امور تهدد أمن وإستقرار النظام السياسى بل والمجتمع كله، لذلك فإن توافر الثقة يعد امرا ضروريا لأى مجتمع، ومطلبا اساسيا لأى نظام، وتوافرها لدى فئات المجتمع بأسره أمر بالغ الأهمية حتى يستطيع النظام المحافظة على بقائه وإستمراره.

وتكمن مشكلة الدراسة الحالية حول بحث وتحليل مستويات الثقة السياسية بين المواطن والحكومة ومؤسساتها المختلفة، وذلك من خلال رصد وتقييم بعض شرائح المجتمع – الشباب – لأداء المؤسسات السياسية وشبه السياسية ومدى إستحقاقها لثقة المواطنين خاصه فى ظل عجز السياسات العامه عن معالجة مشكلات المواطنين الإجتماعية والإقتصادية والعجز فى إشباع وتلبية إحتياجات المواطنين، والذى ينعكس اثره على ثقة المواطنين تجاه النظام ومؤسساته، وتصريحات قياداته ومسئوليه. وتكشف مراجعة بعض الدراسات عن الملاحظات التالية :

- البعض يرى أن الثقة ذاتية وتخضع لهذا التقييم الذاتي بينما يرى البعض الآخر أن الثقة موضوعية وفقاً للقرارات الرشيدة وحساب التكلفة والعائد؛ البعض يرى أهمية الثقة واستخدامها والبعض يرى أن الثقة يمكن استغلالها لصالح الطرف الأول؛ البعض يرى أن الثقة تبنى على أساس خبرات تراكمية فى حين يرى البعض الآخر أن الشقة تأتي من خلال البصمة الأولى.
- إن تباين المعاني لدى العامة ولدى المتخصصين مع تباين تلك الرؤى ومداخل الدراسة وطرقها ومنهجياتها والتداخل بين المقدمات ولنتائج والمؤشرات حول هذا المفهوم يمثل جوهر مشكلة الدراسة.

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها مما يلى :

١- أهمية الفئة العمرية التى تشملها الدراسة حيث يبلغ عدد الشباب فى الفئة العمرية من ١٨-٢٩ عاما نحو ٢٠,٢ مليون نسمة بنسبة ٢١% من إجمالى السكان فى مصر (٥٠,٦% ذكور و ٤٩,٤% إناث) وذلك وفقا لتقديرات السكان خلال عام ٢٠١٨ (الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء، اغسطس ٢٠١٨).

٢- يبلغ عدد الأسر التى يرأسها شباب مليونى ٨٧٧ ألفا و١٤ أسرة بنسبة ١٢,٣% من إجمالى الأسر، وتبلغ نسبة مساهمة الشباب – فى هذه الفئة العمرية – ٤٦,١% من قوة العمل طبقا لبيانات مسح القوى العاملة عام ٢٠١٧ (٦٢,٤% ذكور و٢٧,٦% إناث و ٩,١% منهم آميين و ٤٣,٨% حاصلين على مؤهل متوسط و ٢٤,٢% حاصلين على مؤهل جامعى فأعلى) (الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء، اغسطس ٢٠١٨).

٣- تلعب الثقة دوراً اساسيا فى الوسط الإجتماعى القائم عن طريق وضع مبادئ وآليات يقوم عليها المجتمع وتكشف عن الممارسات التى تبرز رصيد ذلك المجتمع من رأس المال الإجتماعى، فالثقة لها دور فى مواجهة بعض القضايا المجتمعية كتحقيق الإستقرار والسلام الإجتماعى والمشاركة المدنية وغيرها.

٤- أن الثقة فى الحكومة تشجع على الإمتثال للقوانين واللوائح وتسهم فى إضفاء الشرعية على الحكومة، وفى المقابل يقلل إنعدام الثقة فى الحكومة من شرعية النظام ويدعو إلى القلق بشأن الديمقراطية.

٥- أن الثقة السياسية تعد إنعكاسا لأداء الحكومة وأداء السلطة التشريعية – البرلمان – ومدى حسن إدارة الإقتصاد القومى ومكافحة الجريمة.

٦- أن هذه الفئة على مشارف مراحلها العملية وبالتالى الوقوف على – والأهتمام بمعرفة درجة الثقة لدى هذه الفئة وتقييمها من وجهه نظرهم، أمر هام حتى يمكننا تجنب اثارة السلبية من أحاسيس ومشاعر تجاه المجتمع ومؤسساته والتى بالضرورة تعيق تنمية وتقدم أى مجتمع.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بصفة أساسية إلى التعرف على – ورصد تصورات بعض شرائح المجتمع – الشباب – حول موضوع الثقة السياسية وتقييمهم لأداء المؤسسات السياسيه وشبه السياسيه وذلك من خلال معرفة ما يلى :

١- تحديد تصورات عينة البحث حول مفهوم الثقة السياسية.
٢- تحديد أسباب إستحقاق الطرف الثانى للثقة السياسية.
٣- التعرف على مدى إستحقاق المؤسسات السياسيه وشبه السياسيه للثقة السياسيه من خلال تقييم عينة البحث لأدائها. ويمكن بلورة هذه الأهداف فى مجموعة من التساؤلات.

تساؤلات الدراسة :

فى ضوء الأهداف السابقة يمكن بلورة بعض التساؤلات فيما يلى :

١- ما هى تصورات عينة البحث حول مفهوم الثقة السياسيه؟
٢- ما هى اسباب إستحقاق الطرف الثانى للثقة السياسية؟
٣- ما مدى استحقاق المؤسسات (السياسية وشبه السياسيه) للثقة السياسيه من وجهه نظر عينة البحث والذى يمكن الوصول إليه من خلال ما يلى :

- تقييمهم لأداء هذه المؤسسات ودورها فى تلبية احتياجات المواطنين.
- تقييمهم لدور القيادات والمسئولين ومصداقية تصريحاتهم ومدى إلتزامهم بها وتطبيقها.
- تقييمهم للسياسات التى تتخذها الحكومة ودورها فى إشباع وتلبية احتياجات المواطنين.

وتتضمن هذه الدراسة ما يلى :

أولا : مفهوم الثقة / الثقة السياسية.
ثانيا: إسهامات علماء الأجتماع المعاصريين.
ثالثا: مداخل قياس الثقة السياسية.
رابعا: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.
خامسا: عرض البيانات وتحليلها وتفسيرها.
سادسا: نتائج الدراسة وتوصياتها.

اولاً – مفهوم الثقة / الثقة السياسية :

يختلف تعريف الثقة بإختلاف مجالات العلوم الإجتماعية حيث تناول علماء الإقتصاد مفهوم الثقة من خلال التركيز على درجة الثقة داخل العلاقات التجارية وعلى أهمية توافرها بين الأطراف التجارية، فى حين تناول علماء النفس الإجتماعى مفهوم الثقة بالتركيز على الأشخاص فى إطار منظومة التفاعل الإجتماعى.

ومفهوم الثقة فى علم الإجتماع متنوع حيث يعرف "فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama" الثقة بأنها "ما يتوقعه الأعضاء من أعضاء آخرين ضمن جماعة أعراف مشتركة، وقد تتمثل هذه الأعراف فى مسائل ذات قيم عميقة مثل ماهية الله او العدالة، ولكنها تشمل ايضا الأعراف العلمانية مثل المقاييس والقوانين المهنية للسلوك" (فوكوياما، ١٩٩٨، ص٤٢). وتسمح درجة الثقة بقيام تشكيلة واسعة من العلاقات الإجتماعية، وتصبح مزاولة العمل عندئذ أقل تكلفة، وعلى النقيض من ذلك سوف ينتهى الامر بالأفراد الذين لا يثق بعضهم ببعض إلى التعاون فقط فى ظل نظام من اللوائح والأنظمة الرسمية التى يجب التفاوض حولها والإتفاق عليها والتقاضى بسببها وتطبيقها احيانا بالوسائل الإكراهية، ويستلزم هذا الجهاز القانونى الذى يشكل بديلا للثقة (فوكوياما، ١٩٩٨، ص ٤٣).

وتذهب رؤية "بارسونز Parsons" للثقة على ما يمكن ان نطلق عليه "الثقة الأدائية instrumental trust" كمصدر رئيسى للتكامل الإجتماعى وتحقيق الإستقرار والتوازن من خلال اداء الفاعلين داخل النسق، فالنسق المتكامل يمتلك فيه الفاعلون قدر من الثقة عند أداء أدوارهم ويساهم ذلك بدوره فى استقرار النسق والمحافظة على توازنه (على عبد الرازق وهانى خميس، ٢٠٠٩، ص ص ١٠٣-١٠٤). ويعرف "انتونى جيدنز Anthony Giddens" فى كتابه آثار الحداثة ١٩٩١، الثقة بانها "الثقة فى مصداقية شخص او نظام معين" (جون سكوت و جوردون مارشال، ٢٠١١، ص ٥٥١). مما يعنى وجود الثقة وإرتباطها بمجموعة من القيم والأخلاقيات الإقتصادية والإجتماعية وعلى مستويات فردية او مؤسسيه، كما ينظر إليها بإعتبارها أحد آليات إعادة انتاج الممارسات الإجتماعية وأنها بمثابة الميكانيزم الذى يربط الأفراد من خلال اندماجهم فى بناء واحد يخلو من الشك والخوف والقهر، بالإضافة الى أهمية الثقة فى استمرار الحياة الإجتماعية حيث تسمح لنا بالتعامل مع المخاطر المتأصلة فى هذا المجتمع الإنسانى والذى اصبح يمر بالتغيرات السريعة والمتلاحقة، فالثقة اصبح ينظر اليها بمثابة ميكانيزم

للوقاية من المخاطر التى تحيط المجتمع من خلال إمكانية اعتماد الأفراد على بعضهم البعض داخل المجتمع (هانى خميس، ٢٠٠٨، ص ص ١٩–٢٠). وقد عرفها "ك. كوك K.COOK" بأنها شكل اساسى لإنتاج النظام الإجتماعى فى المجتمع، يعزز علاقات التعاون والمشاركة ويقلل من الحاجة إلى رصد وفرض عقوبات، حيث إن الثقة فى حاجة دائما الى إنتاج العديد من أشكال المشاركة بمختلف صورها (Karen, 2007, pp. 50-89) وتعرف الثقة الإجتماعية عند "ايرل وسفيتكوفيتش" بأنها تلك الروابط التى تجمع الكل معا، وتعنى أن تفعل ما تقول وأن تتوقع ذلك من الآخرين (Timothy and George, 1995, p. 21). ويعرفها "كولين P.H Collin" بأنها الأعتقاد بأن شخص ما او جماعة ما سوف يفعل شيئا ما قد وعد به أو ما هو متوقع منه فعله (Ph. Collin, 2004, p. 248). وقد اشار "م. ليفى و ل. ستوكر" ان هناك ثلاثة جوانب تتحدد ماهية الثقة من خلالها وهى :

- **الثقة نسبية** : وتنطوى على ما يمتلكه الفرد من تقبل للنقد من الآخرين سواء كانوا أفراد أو جماعات أو مؤسسات والتى لها القدرة على التاثير عليه سلبا.
- **الثقة ليست مطلقة** : حيث تمنح للأفراد أو المؤسسات بشكل محدد فى ظروف معينة، فالمواطنون قد يثقون فى الحكومة وما تنفقه أثناء الأزمات الكبرى أو خلال أوقات الحرب، بينما لا يثقون فيها عندما تهدر كثيرا من الأموال أثناء السلام.
- الثقة تمثل حكما حيث ترتبط بأفراد، إما أن تثق بهم أو تشك فيهم، بمعنى أشمل هى حضور او فقدان الثقة فى الآخرين، واحكام الثقة هى التوقعات الناتجة عن اساليب العمل، وفقدان الثقة ربما يوحى بالحذر فى المعاملات، والتى ربما تؤدى الى قطع العلاقات، وبشكل عام فإن احكام الثقة تعكس الاعتقاد حول جدارة الثقة لشخص اخر او جماعة او مؤسسة (Margarent and Lavra, 2000, p. 476).

ويربط كثير من العلماء بين الثقة و "رأس المال الإجتماعى Social Capital" من خلال دورة حياة الثقة، إذ تبدا بمفهوم رأس المال البشرى الذى يقوم على أساس أن رأس المال امسى يتجسد فى المعارف والمهارات التى يمتلكها البشر، وليس فى الأراضى والمعامل والأدوات والآلآت كما هو الحال فى الإقتصاد التقليدى. ويؤكد عالم الأجتماع "جيمس كولمان James Coleman" – وهو من المنظرين الاساسيين فى رأس المال الإجتماعى – ان

جزءا مهما من رأس المال الإجتماعى موجود فى شبكة العلاقات الإجتماعية ومرتبط بقدره الناس على التواصل فيما بينهم، وهو عنده امر حاسم وبالغ الأهمية لكل جانب من جوانب الوجود الإجتماعى وليس الحياة الإقتصادية فقط. ولذلك تعد قدره الأفراد على التواصل فى مدى إشتراكهم وفى اتفافهم على القيم والمعايير الأخلاقية ومقدرتها على إخضاع المنافع الشخصية الضيقة للمصالح الجماعية الأشمل وهذه القيم المشتركة لا تتم الإ بوجود عنصر الثقة (فوكوياما، ٢٠١٥، ص ٣١).

ويرى "اميل دوركايم" ان المجتمع ينبغى ان يدار عبر "السلطة الاخلاقية moral authority" بحيث تصبح فيه مصالح الفرد قادره على التكامل فى المجتمع على أساس الألتزام بالمعايير والقواعد الجمعية ويتطلب تحقيق ذلك بعض التضحيات المتبادلة من أجل تقييد السلوك الأنسانى، فالنظام الأخلاقى هو أساس تماسك المجتمع وهو الذى يجعل العيش المشترك بين الناس ممكنا (خالد كاظم، ٢٠١٤، ص ١٩٤). ويضيف "ويليامون" بأن هذا التعاون الجمعى ينبغى عليه أن يشبع الدوافع الأنانية للأفراد وإلا ستكون ممارساته غير مستقرة (خالد كاظم، ٢٠١٤، ص ١٩٥).

بينما يتناول علماء السياسة الثقة من منظور العلاقة بين المواطن والحكومة ويعد مفهوم الثقة السياسية احد المفاهيم المهمة فى ظل ما تشهده الدولة فى عالم الجنوب من ازمات واتساع فجوة الثقة السياسية بينها وبين المواطنين، فضلا عن اتساع دوائر عدم الثقة بين افراد المجتمع.

ومع ندرة دراسات الثقة السياسية من جانب الباحثين العرب،حيث تتطرق هذه الدراسات الى الثقة السيكولوجيه والمجتمعية مرورا بالثقة الإجتماعية وعلاقتها برأس المال الإجتماعى دون التطرق الى مفهوم الثقة السياسية وغيرها من المفاهيم ذات الصلة، والتى تدور فى إطار موضوع الثقة السياسية بين المواطن والحكومة.

وقد اجمع العديد من العلماء فى الكثير من الأدبيات على أهمية بناء الثقة السياسية، وفى هذا الإطار اشارت الامم المتحدة فى مؤتمرها حول "بناء الثقة فى الحكومة" فى فينيا عام ٢٠٠٦ الى ان الثقة السياسية تشير الى وجود توافق فى الاراء فيما بين أفراد المجتمع حول القيم والأولويات والإختلافات المشتركة وعلى القبول الضمنى للمجتمع الذى يعيشون فيه، كما تشير ايضا الى توقعات المواطنين لنمط الحكومة التى ينبغى ان تكون عليه، وكيف ينبغى للحكومة ان تعمل وتتفاعل مع المؤسسات الإجتماعية والإقتصادية، ومع

مجموع المواطنين وسلوك الموظفين المدنيين. وتتولد الثقة السياسية من خلال شبكة العلاقات التفاعلية مع الأفراد والمجتمع المحلى، ويترتب عليها ارتفاع مستوى المشاركة المدنية والسياسية. وبالتالى تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التكامل الإجتماعى والاستقرار الديمقراطى.

كما ينظر دارسو العلوم السياسية إلى الثقة بإعتبارها سمة مجتمعية وليست فردية،حيث يشارك الأفراد ويستفيدون من "ثقافة الثقة Trusting Culture" او من المؤسسات الإجتماعية والسياسية التى تعزز سلوك الثقة. ويرى "بوتنام Putnam" ان المواطنين الواثقين يكون لديهم تفاؤل بشأن المستقبل واكثر احتمالا ان ينضموا الى جمعيات خيرية، وان يتطوعوا بوقتهم لإسعاد الآخرين، والاهتمام بمشكلات المجتمع والاهتمام بالتصويت، وهم اكثر تسامحا مع الأقليات الإجتماعية والسياسية، واكثر قبولا لاختلاف انماط الحياة (وفاء داود، ٢٠١٣، ص ١٢٣). والثقة السياسية على حد تعبير "ليانجيانج Lianjiang" هى اعتقاد المواطنين بأن الحكومة والنظام السياسى سيعملان بأسلوب يتسق مع توقعاتهم. والمواطنون الذين يثقون فى الحكومة أكثر امتثالا للقوانين ومتابعة التصريحات الحكومية (Lianjiang, 2004, p. 230). وهى كذلك تعنى الدرجة التى يتوقع من خلالها الموطنون أن تتفق مخرجات الحكومة – من قرارات وسياسات – مع رغباتهم. وبمعنى اخر تعنى الثقة السياسية حكم المواطنين بأن النظام الحاكم والقاده السياسيين يستجيبون لمطالبهم وسوف يفعلون ما هو صواب حتى فى ظل غياب الرقابة الصارمة عليهم (صدقة محمود، ٢٠٠٩، ص ٤).

كما اكد "نيكلاس لومان N. Luhmann" أن الثقة السياسية تمثل بعدا مهما من أبعاد الثقافة المدنية خاصة فيما يخص الجوانب السياسية، وان وجود الثقة السياسية شرط لاغنى عنه فى اى نظام سياسى، لأن الشعور بالثقة يمثل جزءا اساسيا فى تشكيل الثقافة السياسية الديمقراطية (N. Luhmann, 1988, p. 14). ولبناء الثقة السياسية يجب ان تكون المبادرات محسوبة وظاهرة لكى تثير التأمل من جانب الطرف الآخر، وعلى من يستخدمها أن يحاول توضيح السبب الجيد والوجيه للرغبة فى تغيير العلاقات، والنظر الى تلك المبادرات بوصفها خطوه جيده (احمد زايد، ٢٠٠٦، ص ص ١٤٨–١٤٩).

والثقة السياسيه لها مظاهر سلوكية واضحة، وهى انها تزيد من التزام المواطنين بمتطلبات وتعليمات الحكومة مثل دفع الضرائب والالتزام من قبل المواطن بضبط النفس

تجاه المشكلات الإجتماعية المحلية مثل انقطاع المياه والكهرباء، وتساعد على دعم المواطنين لسياسات الحكومة (Wendy and Thomas, 2005, pp. 530-531).

ويذهب "عبد الغفار القصبى" الى ضرورة توافر عاملين لوجود الثقة السياسية، **الاول:** تكرار السلوك الملاحظ والمباشر للأعمال التى تزيد من معدل الثقة السياسية. **العامل الثانى:** القوة الإلزامية من خلال لجوء النظم الحاكمة الى محاولات زيادة معدلات الثقة من خلال الإطار القومى، ومن خلال مفاهيم كأبوية الزعيم للأمة او الدولة (عبد الغفار القصبى، ٢٠٠٦، ص ١٤٢). أو أنه رب العائلة الكبرى المتمثلة فى الدولة (Andrea, 1988, pp. 1-2). وأن الثقة السياسية تمثل التوجه العام للمواطنين نحو الحكومة، ويقوم هذا التوجه بناء على التوقعات المعيارية للحكومة (Marc and Suzanne, 2002, pp. 253-275). وعلى الجانب المقابل يتم تعريف عدم الثقة على انها التقييم السلبى للسياسات العامة من قبل المواطنين الذين يرون تناقضا بين المأمول والواقع،حيث يثق المواطنون فى الحكومة عندما يشعرون بأنها تعالج القضايا بكفاءة، ويفقدون الثقة فيها عندما يشعرون بأنها مسئولة عن الاتجاهات غير المرغوب فيها، وان حالة نقص الثقة السياسية النفسية او العقلانية تؤدى الى انعدام الثقة فى المؤسسات السياسية المختلفة، وفى نهاية المطاف تتحول الى انعدام الثقة فى النظام السياسى ككل (S. Feldman,1983, p. 54). وفى هذا الاطار عرف "جاك سيترين Jack Citrin" انعدام الثقة على انها حالة من العداء تجاه القادة السياسيين والإجتماعيين ومؤسسات الحكم والنظام والتى تعبر عن حالة من سخط الرأى العام تجاه النظام بسبب فشل الحكومة فى تلبية احتياجات او تلبية توقعات المواطنين، الأمر الذى يؤدى الى تآكل الشرعية السياسية، كما اوضحت بعض الأدبيات ان غياب الثقة السياسية بين أعضاء العمل السياسى مؤشر على تشبع النخبة الحاكمة بثقافة الإصطفاء السياسى ونفى الآخر واستبعاده (محمد محسن، ٢٠٠٨، ص ص١١-١٢).

وبشكل عام يمكن عرض أهم ما يتضمنه تعريف الثقة السياسية من ابعاد من خلال بعض الدراسات على النحو التالى:

- ان للثقة دوره حياه حددها "كولمان" فى نموذج من أربعة عناصر، يتمثل العنصر الاول فى وضع الثقة ويقصد به ان يضع الواثق الثقة فى الموثوق فيه، ويكون امام الآخر اسلوبان للتعامل، فإما ان يحافظ على الثقة ويفى بمتطلباتها الإجتماعية، وإما

ينتهك المعايير الإجتماعية المنظمة للثقة. والعنصر الثانى يختص بتقييم الواثق، فإما ان يستفيد من الثقة اذا حافظ عليها الموثوق منه، وإما أن يندم على وضع ثقته فى شخص غير أهل للثقة، العنصر الثالث يضع بإختياره وارادته الموارد التى يمتلكها لدى الموثوق فيه دون ضمانات استرداد. العنصر الرابع هناك تباطؤ زمنى بين وضع الثقة وفعل الموثوق فيه (خالد ابو دوح، ٢٠١٤، ص ١٩٨).

- ان الثقة فى الحكومة هى العنصر الرئيسى لبقاء المجتمع وتكمن الثقة السياسية فى العلاقة بين النظرية والتطبيق من جانب، والمساءلة والمرونة من جانب اخر. ويعتبر قيام النخبة الحاكمة بتلبية احتياجات ومطالب مواطنيها من اهم آليات بناء الثقة، وان الحكومة تفقد ثقة جماهيرها عندما تصبح أقل فعالية فى تحقيق ما يريده الناس. ووفقا لذلك فإن عدم الثقة السياسية تظهر عندما يدرك الفرد أن أداء الحكومة مرفوض، وأن موظفيها يخترقون المعايير المقبولة على نطاق واسع (Kenneth, 1997).
- ان الثقة السياسية لا تنشأ ولا تعمل فى فراغ حيث تشير الثقة الإجتماعية إلى ثقة المواطنين فى بعضهم البعض كأعضاء فى الوحدة الإجتماعية. والتى لا تنفصل عن مفهوم الثقة السياسية، كما يقصد بالثقة السياسية ذلك الجانب من بنية الثقة الذى يوجد بين الأفراد والمؤسسات السياسية وهى تمثل سجلا لتسجيل إخفاقات ونجاحات الحكومة على مدار الوقت،وبالتالى تعتبر القرارات السياسية والسياسات العامة جزءا من عملية التقييم السياسى للأداء الحكومى، الأمر الذى يؤثر فى درجة الثقة بين اطراف العملية السياسية (Golnn Worthingt, 2002, pp. 1-13).
- ينظر البعض الى الثقة السياسية على أنها الثقة المغلقة (ME Warren, 2006, pp. 74-160). حيث تنطوى على الحسابات المبنية على المصلحة والتى تقوم على اساس عقلانى، ولأن المواطنون يقومون بتقييم ما اذا كانت الحكومة تتصرف وفقا لما تعهدت به. وطبقا لهذا فإن الثقة السياسية العقلانية تتوقف على نوع اخر من انواع الثقة السياسية وهى الثقة السياسية النفسية (ME Warren, 2006, p. 740). والتى تنطوى على قيام المواطن بعملية تقييم للقيم الأخلاقية والصفات المرتبطة بكل من الحكومة والمؤسسة السياسية والقادة السياسيين. ويبحث الفرد فى الثقة السياسية المبنية على اساس نفسى عن الاخلاص والصدق فى الشخصية، والتى تظهر من خلال الخطب فى المناسبات العامة وسلوك قادتهم السياسيين. ويجمع المواطنون بين الثقة السياسية

العقلانية والثقة السياسية النفسية فى عملية منح الثقة لممثليهم ومؤسساتهم السياسية، وبذلك يحاولون تحقيق توازن مقبول بين تعظيم مصالحهم وتصوراتهم للصفات الأخلاقية للنخبة السياسية او من يتم منحهم الثقة. وتعتمد شرعية النظم الديمقراطية على مدى ثقة الناخبين فى أن الحكومة تلتزم بتنفيذ القواعد والتعهدات التى التزمت بها، بالاضافة الى فاعلية ما تتخذه الحكومة من اجراءات (R.M Kramer and T.R Taylor, 1995).

- ان الثقة فى الأفراد والمؤسسات فى حالة تداخل، فقد يؤدى عدم الثقة فى احدهما الى انعكاسات سلبية لدى الآخرين.
- فى حالة غياب الثواب والعقاب، فإن عدم الامتثال للاتفاقات والتعهدات سيكون شائعا. والتهديد بالعقاب على السلوك الخاطئ يجب ان يصدر عن جهة مؤسسية تتمتع بمصداقية.
- ترتبط الثقة الى حد كبير بالسمعة، حيث تنشأ السمعة نتيجة ملاحظة وتوافر سلوك معين وعلى مدى زمنى، وتعد السمعة مثل الثقة بمثابة مورد، يستثمر فيه الناس.
- تعتمد الثقة فى جزء كبير منها على الجانب المرئى فى العلاقات المؤسسية وكذا العلاقات بين الافراد (سامح فوزى، ٢٠١٢، ص ٥٦).

ويتضح مما سبق ان الثقة الاجتماعية هى علاقة بين طرفين سواء كان – فرد او جماعة – تقوم على اساس الصدق والتعاون والتكامل والاعتماد المتبادل، ويتمتع كل طرف بقدر من الثقة المتبادله والاطمئنان الى الطرف الآخر، وفى إطار هذه العلاقة يمكن انجاز الأعمال بأقل ما يمكن من التكاليف، كما يمكن للنظام أن يحافظ على بقائه واستمراره، أما بالنسبة للافراد الذين لا يثقون فى بعضهم البعض يمكن التعاون بينهم فقط فى إطار من اللوائح والقوانين الرسميه التى تجمعهم داخل مجال بعينه.

فى حين تعرف الثقة السياسيه بأنها علاقة بين طرفين – المواطن والدولة – يتوقع فيها الطرف الأول – المواطنين – من الطرف الثانى – الدولة – بأن تقوم بتلبية احتياجاتهم وان تتوافق آمالهم ورغباتهم مع مخرجات النظام السياسى من سياسات وقرارات، وان الحكومة والنظام السياسى سيعملان باسلوب يتفق مع توقعاتهم ويلبى رغباتهم، وان الافراد الذين يثقون بالحكومة يمتلكون قدر من التفاؤل بشان المستقبل وهم أكثر امتثالا للقوانين ولديهم الاستعداد

للمشاركة السياسية، وفى المقابل فإن عدم الثقة السياسية تتمثل فى التقييم السلبى للسياسات العامه من قبل المواطنين والتناقض بين الواقع والمأمول، وانعدام المشاركة السياسية، وانعدام الأمن وعدم الإستقرار.

ثانياً – اسهامات علماء الإجتماع المعاصرين :

يمكن استعراض اهم اسهامات بعض الرواد المعاصرين التى تناولت الثقة وأهم المتغيرات المرتبطة بها على النحو التالى :

١) روبرت بوتنام Robert Putnam :

من أهم الدراسات التى اجراها "بوتنام Putnam" هى التى اهتمت بالمقارنة بين شمال ايطاليا وجنوبها، وتوصل إلى ان ما يجعل الجنوب متفوقا سياسيا واقتصاديا هو امتلاكه لشبكة كبيرة من التنظيمات المدنية التى ساهمت فى تكوين مجموعة من القيم الإيجابية، والتى ادت الى تقليل تكلفة الإنتاج وساهمت فى تشجيع المواطنين على المشاركة فى شئون المجتمع. وفى هذا الإطار وضح "بوتنام" ان المشاعر والأفكار يتم تجديدها من خلال التفاهم الى جانب التعاون المتبادل بين الشخص والآخر. وهذا ما تدعمه عدة أدلة من الدراسات الاستقصائية الخاصة بالثقافة المدنية للمواطنين فى العديد من البلدان، فقد تبين أن أعضاء الجمعيات السياسية يتميزون بالتطور السياسى والثقة الإجتماعية، والمشاركة السياسية والمدنية، كما ان المشاركة فى المنظمات المدنية تغرس فيهم مهارات التعاون، فضلا عن الشعور بالمسئولية المشتركة من اجل السعى للصالح العام. وعلاوة على ذلك فإن هؤلاء الافراد الذين يمثلون أعضاء فى جماعة شاملة متنوعة الأهداف، تميل مواقفهم إلى الاعتدال نتيجة هذا التفاعل الجمعى (Robert, 1993, pp. 169-170). واستمر بوتنام فى التأكيد على هذه النقطة فى دراسة اخرى عن الديمقراطية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وفى هذه الدراسة حاول معرفة السبب وراء انخفاض مؤشرات الديمقراطية والمتمثلة فى التصويت فى الإنتخابات والعضوية فى التنظيمات المدنية، وتكوين التنظيمات المدنية. وأكد ان السبب وراء ذلك يعود الى تراجع معدلات الثقة. حيث نظر الى أهمية الثقة من خلال ما تحدثه من رغبة فى الإنخراط فى الأنشطة (المجتمعية – السياسية – الإقتصادية) الرسمية منها والتطوعية، وفى نهاية المطاف تؤدى الى الإرتياح والاعتقاد بكفاءة الأداء الحكومى. فقد

يبدو لنا انه من الصعب وضع الثقة إلا فى من نعرف من الناس، ولكن فوائد الثقة لا تأتى إلا اذا وضعنا الثقة فى من نعرف ومن لا نعرف "الغرباء"، والثقة فى الغرباء تعنى قبولهم لدينا فى "مجتمع اخلاقى" رغم اختلافاتهم الأيديولوجية والدينية (Robert, 2000, p. 48).

٢) نيكلاس لومان Niklas Luhmann :

قدم "لومان Luhmann" مناقشة مهمة لمفهوم الثقة منذ صدور كتابة الثقة والقوة عام ١٩٧٩م، وتؤكد اعماله ان الثقة ضرورة لحاضر ومستقبل يتميز بالتعقيد واللايقين وهى خصائص تسم العيش فى المجتمع المعاصر، وتظهر الثقة ايضا بوصفها حقيقة اساسية للحياة الإجتماعية. وقد دأب "لومان" على التمييز بين الثقة وبعض المفاهيم ذات الصلة بها،على سبيل المثال حين تناول مفهوم الألفة او الحميمية Familiarity حيث انه لابد من تجنب الخلط بين الألفة والثقة (محمد عبد البديع، ٢٠٠٦، ص ٢٦). فالالفة هى حقيقة لا مفر منها للحياة والثقة هى الحل لمشكلات معينة من المخاطرة والتغييرات التى قد تحدث فى ملامح مألوفة فى العالم والتى سوف يكون لها تاثير على امكانية ارساء الثقة فى العلاقات الانسانية. ومن هنا لا يمكننا تجاهل شروط الألفة وحدودها عندما نشرع فى استكشاف طبيعة الثقة. واساس الحاجة الى الثقة عند "لومان" يرجع الى نوعين من التغيرات الهيكلية فى المجتمع هما: التعقيد Complexity ويقصد به تعقد الحياة الحديثة حيث انه لا يمكن العيش بدون تشكيل توقعات فيما يخص الأحداث الجارية التى تنتج بصفة مستمرة نوعا من التعقيد غير المسيطر عليه، والمخاطرة Risk وهى الحالة التى تتوقف على قدرتنا على التميز بين الاخطار والمخاطر سواء كانت المخاطرة بعيدة او قريبة "فورية" وهذا التمييز يتشكل نتيجة للتنمية الإجتماعية والثقافية السائدة (محمد عبد البديع، ص ٢٧).

ويفسح "لومان" اهتماما خاصا بمفهوم "الثقة الشخصية Personal Trust" ويؤكد على ان الحرية المتزايدة للفاعل شرط مسبق لتحقق هذه الثقة، فالثقة الشخصية تستند على حرية الفعل، ولذلك تخلق الافعال المتمتعة بالحرية امكانات متزايدة للثقة. ولكن تحقق الثقة الشخصية لا يعد كافيا لتفسير عمليات الثقة الاوسع، إذ أنها ليست معتمدة على الاشخاص ونشاطاتهم فقط، لكن هناك مؤسسات وأبنية وأنساق مجردة تتجاوز الخصائص والميول الشخصية (محمد عبد البديع، ص ٢٧).

٣) أنتونى جيدنز Anthony Giddens :

نظر جيدنز الى الثقة الإجتماعية بأنها لا تعنى مجرد الإعتماد على شخص ما أو نظام ما، وايضا تختلف عن الثقة التى تحكمها الضمانات والمسوغات. وقد صاغ عدة عناصر متداخلة كسلسلة من بضع نقاط تتضمن تعريفا للثقة وايضا توضح مجموعة من الملاحظات ذات الصلة وهى (Anthony Giddens, 1996, pp. 33-34):

- لا تحمل الثقة معنى الإيمان بمصداقية شخص أو نظام، ولكنها ما يستمد أو ينبع من هذا الإيمان، والثقة هى تلك العلاقة بين الإيمان والثقة وهذا ما يميزها عن المعرفة الأستقرائية المحدودة، حيث إن الثقة تعتمد على نوع من اكتمال الظروف التى تحقق الثقة.
- يمكن الوصول الى تعريف الثقة بأنها المصداقية فى شخص أو نظام، مع الأخذ فى الإعتبار مجموعة من الأحداث والمخرجات، وبذلك فهى تظهر نوعا من الإيمان والحب للاخر.
- تظهر الثقة من منظور الحداثة خلال سياقين: الأول الوعى العام بالنشاط الإنسانى وما يتضمنه من تأثير التكنولوجيا على العالم المادى الذى يصنعه المجتمع. الثانى الزيادة المطردة فى النشاط البشرى الناجمة عن الطابع الدينامى للمؤسسات الإجتماعية الحديثة، وهنا يحل مفهوم المخاطرة محل مفهوم الصدفة، ففى أوقات ما قبل الحداثة كان المواطنون لا يميزون بين الخطر والمخاطرة.
- يرتبط مفهوما الخطر والمخاطرة ارتباطا وثيقا لكنهما لا يحملان نفس المعنى، فالشخص الذى يقوم بالمخاطرة فى عمل ما فإنه يتوقع الخطر، فالخطر هو تهديد النتائج المرجوة، وأى شخص يقوم بمخاطرة محسوبة فإنه يكون على وعى بالتهديدات التى يمكن أن يجلبها مسار عمل معين. إلا أنه من الواجب على الأشخاص حيال دخولهم فى الحالات التى تحمل نوعا من المخاطرة أن يكونوا على درجة من الوعى بخطورة ما يفعلون.
- تتشابك المخاطر والثقة، فالثقة بطبيعتها هى حافز لتقليل وتحجيم الأخطار التى تخضع لها أنواع معينة من الأنشطة وتصبح المهارة والخبرة من العوامل التى تتحكم فى المخاطر حينما توضع المخاطر فى الحسبان. وفى جميع أنماط الثقة تقع المخاطر ضمن المعرفة الاستقرائية الضعيفة القائمة على نوع من التوازن بين الثقة وتقدير

المخاطر، أما ما ينظر إليه باعتباره الحد الأدنى من المخاطرة أو تحجيم الخطر فانه يظهر فى سياقات مختلفة يطلق عليه الوسطية فى الاحتفاظ بالثقة (Anthony Giddens, 1996, pp. 35-36).

٤) بيوتر سزتومبكا Piotr Sztompka :

ينظر بيوتر إلى الثقة بوصفها مورد ثقافى للتطور الفعال للمجتمع، وتتلخص معالجته فى أن الثقة تنطوى على عنصرين اساسيين هما: المعتقدات والتعهدات ويهتم سزتومبكا بثقافة الثقة trust culture والتى تعنى نسقا من القواعد التى تشتمل على القيم والمعايير وثمة مجموعة من الشروط المجتمعية التى تفسح الطريق لظهور"ثقافة الثقة" وهى (هانى خميس، ٢٠٠٨، ص ١٩):

أ- **التماسك المعيارى** normative coherence : كنقيض للاختلال المعيارى، فالمعايير تقدم اطارا قويا لتماسك الحياة الإجتماعية؛

ب- **استقرار النظام الإجتماعى** stability of the social order : وذلك كمقابل للتغيير الجذرى، فالنظم المجتمعية تظل مستقرة اذا ما تمثلت الجماعات كشبكات وروابط ومؤسسات وتنظيمات وبالتالى تتأكد مشاعر الأمن والدعم والمساندة، فالطرق والاساليب الإعتيادية (الروتين) التى يسلكها الأفراد فى حياتهم اليومية تسمح لهم بالتوقع لتصرفاتهم وبنفس الطريقة يتم تنفيذ الإلتزامات والتبادلات القائمة على الثقة؛

ج- **النزوع الى الثقة** propensity to trust : وذلك من خلال إتاحة المعلومات حول وظيفة وطريقة عمل ومدى كفاية مستويات الإنجاز؛

د- **الالفة** familiarity : مقابل الشعور بالعزلة مع عالم الحياة اليومية للافراد؛

هـ- **المسئولية والمحاسبة** accountability : فيما بين الأفراد والمؤسسات وذلك مقابل التعسف والإفتقاد الى حس المسئولية ويتحقق هذا الشرط اذا ما توافرت وتعددت سبل وإمكانات الوصول لطريقة عمل المؤسسات والتفاعل الإيجابى معها؛ وهنا تبرز أهمية التزود بمعايير لضبط السلوك وضمان سلامة انتظام الإجراءات واذا ما كان فى استطاعة الأفراد اللجوء إلى مثل هذه المؤسسات، فانه بذلك قد يتاكد لديهم الشعور بالأمان والثقة فى عدم حدوث انتهاك أو تجاوز القواعد والمعايير المقررة داخل المجتمع.

٥) فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama:

ينظر فوكومايا Fukuyama الى الثقة بإعتبارها الأمانة والتعاون والتقاليد المشتركة والألتزام المهنى، وهى تظهر على المستوى الصغير فى الأسرة وعلى المستوى الكبير فى الأمة. وفى حين أن المنفعة الذاتية، والتعاقد القانونى تصلح أسسا للترابط، فإن التنظيم الفعال يعتمد على الأخلاق المشتركة. ومجتمعات الثقة العالية لا تحتاج الى عقود ولوائح قانونية لتنظيم العلاقات بها، لأن الأخلاق تعطى أعضاءها اسسا للترابط، فالتنظيم الفعال يعتمد على الاخلاق المشتركة ومجتمعات الثقة العالية لا تحتاج الى عقود ولوائح قانوية لتنظيم العلاقات بها، لان الاخلاق تعطى اعضاءها اسسا للثقة المتبادلة، فيكون اداء الاعمال بها اقل تكلفة عنها فى مجتمعات لا تتوافر فيها الثقة حيث يحتاج الجهاز التشريعى الى اصدار قوانين كثيرة، وتؤدى كثرة القوانين الى الإلتزام الاجبارى وبطء سير العمل وارتفاع التكاليف (فوكوياما، ١٩٩٨، ص ١٩٢). كما أنه اشار الى أن الثقة تنشأ كقاعدة عامة عندما تكون هناك مجموعة من القيم الأخلاقية المشتركة فى المجتمع تجعل أفراده يتوقعون سلوكا نظاميا وامنيا. والى حد ما فإن الطابع الخاص لتلك القيم أقل أهمية من حقيقة أنها قيم مشتركة، فكلما كانت قيم النظام الأخلاقى للمجتمع صارمة، وكانت شروط الأنتساب أصعب، ازدادت درجة التضامن والثقة المتبادلة بين الأعضاء. وقد صنف فوكوياما المجتمعات إلى ثلاثة انماط (فوكوياما، ١٩٩٨، ص ٣٧٢):

- **المجتمعات منعدمة الثقة** : بين الافراد بعضهم بعضا من ناحية، وبين الافراد والدولة بمختلف مؤسساتها من ناحية اخرى، كما هو الحال فى المجتمع الروسى الذى تتعدم فيه أشكال الثقة المجتمعية
- **المجتمعات الأبوية** : وهى المجتمعات التى يكون السبيل الوحيد فيها لتكوين العلاقات الإجتماعية هو العائلة وتتحكم القيم التقليدية فى علاقة الأفراد مع بعضهم وكذلك علاقاتهم بالآخرين خارج نطاق هذه العائلة
- **المجتمعات ذات الثقة العالية** : وتتميز هذه المجتمعات بوجود نزعة قوية نحو التواصل مع الآخرين حيث تنتشر فيها شبكات عديدة من المؤسسات التطوعية والأبنية الإجتماعية التى تتجاوز فيها العلاقات الإجتماعية حيز الأنماط التقليدية. من جانب اخر أكد "فوكوياما" أن من اهم المؤشرات الدالة على تفاقم أزمة الثقة الإجتماعية

عموما هى ارتفاع معدلات الجريمة والقضايا المدنية على حد سواء، وكلاهما يعكس تراجعا ويولد درجة أكبر من الشك لدى هؤلاء الذين يثقون عادة بغيرهم ويكونون هم أنفسهم موضع ثقة.

٦) اريك اسلانر Eric M. Uslaner :

يعتبر "اسلانر Uslaner" من السياسيين المهتمين بقضية الثقة، واتضح ذلك من خلال كتاباته المتعددة عن الثقة ورأس المال الاجتماعى وقضايا الفساد السياسى، ولعل كتابه "الاسس الأخلاقية للثقة" من اهم ما كتبه عن الثقة، حيث اوضح فيه ان الأساس الأخلاقى للثقة هو الذى يربط اناسا مختلفين غير متماثلين وليس اناسا متماثلون فى كل شئ. وقد وصف "اسلانر" الثقة بانها شبكة الأمان الإجتماعى فى المجتمع، واهتم بالثقة والمشاركة المدنية واعتبرهما العناصر الرئيسة فى المجتمع المدنى "مجتمع الثقة"، حيث تعطى الثقة والمشاركة المدنية المجتمع تعاونية وروح، وتمهد لنشوء حكومة أفضل ومزيد من الازدهار كما اكد "اسلانر" على ان العدالة الإجتماعية وتوزيع الموارد (تكافؤ الفرص) تؤديان دورا رئيسا فى تاسيس الإعتقاد بان الناس يتقاسمون مصيرا مشتركا، فعندما يتم توزيع المزيد من الموارد على قدم المساواة يميل الناس إلى الشعور بوجود مصلحة مشتركة مع الآخرين. وعلى العكس اذا كان هناك انحراف قوى فى توزيع الموارد وبالتالى فى الثروة يشعر الناس بان لديهم القليل من القواسم المشتركة مع الآخرين. وتصير المجتمعات غير متكافئة للغاية، وسوف يعزز ذلك من التصورات السلبية للجماعات الاخرى، مما يجعل من الصعب إقامة المزيد من الثقة. وقد ميز "اسلانر" بين نوعين من الثقة هما االثقة لأستراتيجية والثقة الأخلاقية، ويمكن عرضهما فيما يلى (Eric M. Uslaner, 2003, pp. 81-82) :

أ- **الثقة الأستراتيجية** Strategic Trust : تعنى كل شئ يبسط المعاملات، ويجعل هناك سلاسة فى الحصول على معلومات إضافية – سواء كانت سلبية او إيجابية – ولكن يجب على الأعضاء ان تكون مشاعرهم ايجابية واهدافهم تسير فى طريق إيجابى، كما يجب تنحية السلبيات جانبا. والثقة الأستراتيجية تعكس توقعاتنا حول الكيفية التى سوف يتصرف بها الناس فيجب ان يثق الناس فى بعضهم البعض، فهى تستند إلى التجارب السابقة ومبدأ المعاملة بالمثل وعدم التعامل بحسن النية فى كل الأحوال، بل انه جعل

الثقة احد اساليب تسيير الاعمال وتسهيل المعاملات. فالقاعدة الأساسية هنا هى ان نتعامل مع الآخرين كما يتعاملون معنا، وليس معنى ذلك ان نتصرف كما يتصرف الآخرون فمثلا "لا نسرق اشخاصا يسرقوننا" ومن خلال الثقة الإستراتيجية تتسع دائرة الثقة فقط بين اشخاص يعرفون بعضهم بعضا، ذلك هو تخصيص الثقة الذى يعتمد اعتمادا كبيرا على التجارب السابقة (القوالب النمطية) والواثقون الإستراتيجيون يعتقدون ان المعرفة التى تاسست فى حسم مستوى الثقة نابعة منهم وليس من الغرباء. وتخصيص الثقة يفترض ان الناس انفسهم مختلفون وبالتالى ليس الكل جزءا من مجتمعهم الاخلاقى، وعندئذ تتكون القيم التى تعتبر معادية للمواطنة.

ب- **الثقة الأخلاقية** Moralistic Trust : تستند الى الراى القائل بأن "العالم هو خير مكان للناس الطيبين" وأن الأمور سوف تكون على ما يرام. فهذا الشكل من أشكال الثقة يضع علاجا لأزمة الثقة بين الأفراد من خلال تنمية النظرة التفاؤلية التى ترسى جملة من الاخلاقيات تملى على الناس انهم جديرون بالثقة، ومعاملة الآخرين بهذه الجدارة بالثقة. فالواثقون الاخلاقيون هم اكثر ثقة فى الآخرين، وهم الذين يشعرون بالرضا عن انفسهم فيفسرون بعض الظروف الغامضة تجاه الآخرين بشكل إيجابى "حسن الظن" ولكن من اين تاتى الثقة الأخلاقية ...؟ فى الغالب تنبع الثقة الأخلاقية من العديد من المؤسسات أهمها على الإطلاق الأباء والأمهات باعتبارهم المعلمين الاوائل، حيث يتربى الطفل على احترام السلطة الأبوية واتباع توجيهات الابوين كوسيلة للتعبير عن حبهم، فالأطفال الذين تكون لديهم نظره إيجابية لأنفسهم يكون ابواهم فى الغالب لديهم شعور قوى بالثقة فى النفس، فالنظرة الإيجابية للنفس تعد واحدة من أقوى المؤشرات على الثقة الشخصية، فنحن نطور استعدادا للثقة / عدم الثقة منذ وقت مبكر من الحياة.

الثقة فى نظرية شبكة العلاقات :

تتمثل الفكرة الأساسية لهذه النظرية فى ان التفاعل يساعد على بناء المجتمعات، ويشعر كل فرد بالإلتزام تجاه الآخر، وبالتالى يدعم الإحساس بالإنتماء ويحد من الإغتراب، ويؤدى إلى زيادة مستويات الثقة التى يمكن ان تكون ذات فائدة كبيرة للافراد، ومن ثم تصبح الثقة بين الافراد ثقة بين الأغراب وثقة فى النسيج الكلى للمؤسسات الإجتماعية وبالتالى

تصبح الثقة هى القيمة المشتركة داخل المجتمع، التى بدونها تحدق المشكلات وتتفاقم الازمات.

من هنا تنهض نظرية شبكة العلاقات على عدة فرضيات اساسية هى (مصطفى خلف، ص ص ٣٤٩-٣٥٠):

- تطور شبكات العلاقات الإجتماعية نفسها بنفسها وتؤدى الى ظهور انواع مختلفة من شبكات العلاقات المنظمة غير العشوائية
- يؤدى التوزيع غير المتكافئ للموارد النادرة الى التنافس من اجل الحصول على تلك الموارد،مما يضفى على نظرية شبكة العلاقات طابعا ديناميكيا، مما يعنى ان بناء النسق يتغير مع تغير انماط الصراع
- ان وجود هذه المجموعات من الشبكات يعنى إمكانية وجود علاقة بين المجموعات وبين الأفراد.

وبذلك فان نظرية شبكة العلاقات يمكن رصد أهميتها فى الإستفادة منها فى الوقوف على طبيعة العلاقات بين المواطنين مع قرنائهم ومع الشبكات الأخرى المتمثلة فى الشبكات التقليدية والشبكات الحديثة، كما يمكن لفرضيات النظرية أن تساعد فى تحديد مدى قوة هذه الشبكات وأنعكاسها على السلوك والنشاط السياسى للمواطنين.

الثقة فى نظرية التبادل الإجتماعى :

يمثل النظام الإجتماعى لدى نظرية التبادل نتاجا غير مقصود للتبادل بين أعضاء المجتمع، وترجع الجذور الفكرية لنظرية التبادل الإجتماعى إلى آراء بعض الفلاسفة الذين اهتموا بعملية التبادل والأخذ والعطاء امثال "ارسطو" و"ادم اسميث" وغيرهم. وتقوم نظرية التبادل الإجتماعى على عدة فرضيات اهمها :

- تؤدى عملية التفاعل الإجتماعى إلى تحقيق النفع للداخلين فيها وتنظم التفاعل بينهم.
- يتفاعل الأفراد مع غيرهم نظرا لانهم يحصلون على بعض المكافات الإجتماعية والمزايا كنتاج لهذا التفاعل (جوناثان تيرنر، ٢٠٠٠، ص ص ٢٨٤-٢٨٥).

- تعتبر عملية التبادل محصلة دوافع بين الناس لتحقيق حاجاتهم، ويقوم هذا التبادل على التفاعل الإرادى او الطوعى المدفوع بالفوائد والعوائد المتوقعة نتيجة هذا التفاعل مع الآخرين.
- تهتم نظرية التبادل بالتفاعل بين اناس مشاركين فى تبادل المكسب والخسارة، فالتفاعل يستمر عندما يكون هناك تبادل المكاسب ويتوقف عندما يؤدى إلى خسارة احد طرفى التفاعل او كليهما.

وبالتالى فان نظرية التفاعل الإجتماعى تستند الى ان الحياة الإجتماعية هى عملية أخذ وعطاء وتبادل بين طرفين أو أكثر، ويعتبر العطاء الذى يقدمه الفرد او الجماعة من الواجبات الملقاة على عاتقه، أما الاخذ فهو الحقوق التى يتمتع بها بعد ادائه للواجبات، فكلما كانت هناك موازنة بين الأخذ والعطاء (الحقوق والواجبات) كلما تعمقت العلاقات وازدهرت واستمرت. من هنا يمكن رصد اهمية التبادل الإجتماعى من خلال فرضيات هذه النظرية فى الكشف عن علاقات التبادل الإجتماعى لدى المواطنين من خلال تفاعلهم مع الجماعات والمؤسسات السياسية المحيطة بهم، وكيف تسهم هذه التفاعلات فى تشكيل مستوى الثقة بين الطرفين، من حيث موازنة المواطن بين الحقوق والواجبات، أى بين مدخلات العملية السياسية (الواجبات) ومخرجاتها (الحقوق) التى يجب ان تكون متناغمة مع المدخلات ومصحوبة بشئ من الحرية فى الممارسات السياسية.

ثالثاً – مداخل قياس الثقة السياسية :

١) المقاييس المخصصة بالكامل للثقة :

مقياس ادلمان Edelman بارمتر الثقة (Edelman, 2019, p. 61).

يعد هذا المقياس من أهم وأشهر المقاييس المعنية بالثقة وقد بدأ إصدار هذا المقياس منذ عام ٢٠٠١ وهو يقوم برصد ثقة المواطنين فى المؤسسات المختلفة بما يشمل المنظمات غير حكومية والأعمال والحكومة والإعلام ويسأل المواطنون عن مدى ثقتهم فى كل مؤسسة عن طريق تقييمها من ١ الى ٩ (واحد تعنى لا اثق فيها على الاطلاق وصولا إلى تسعة التى تعنى الثقة الكاملة) ويقوم المقياس بحساب متوسط المؤشرات الاربعة للوصول إلى مؤشر كلى لدرجة الثقة السياسية فى الدول التى يشملها المسح. ويقوم المقياس بتقسيم الفئات

من ١ الى ١٠٠. فالدول التى تقع فى المستوى من (٦٠ الى ١٠٠) تتمتع بثقة مواطنيها فى حين الدول التى تقع فى نطاق (٥٠ الى ٥٩) فهى فئة محايدة اما الدول التى تسجل مؤشر يتراوح ما بين (١ الى ٤٩ درجة فهى تدخل فى فئة الدول التى لا تحظى بثقة مواطنيها).

ومن خلال هذا المقياس تم تحديد أربعة أبعاد يمكن من خلالها تحديد الثقة فى النظام وتدور هذه الأبعاد والمؤشرات حول:

أ- الشعور بالظلم والذى يدور حول تصورات المواطنين بأن النخب السياسية تعمل لمصلحتها على حساب مصلحة المواطنين العاديين، وأن هذه النخب بعيده عن الاتصال بالمواطنين وغير مباليه بإحتياجاتهم، وأن هؤلاء المواطنين يكافحون فقط لدفع فواتيرهم وحتى يزداد الأغنياء ثراء والفقراء فقرا.

ب- انعدام الامل بأن المستقبل سيكون أفضل لهم ولعائلاتهم وان البلد تسير فى الأتجاه الصحيح، وانعدام الأمل ايضا فى ان أبناءهم سيعيشون حياه أفضل منهم.

ج- انعدام الثقة فى أن القادة السياسيين يمتلكون القدره على حل مشاكل البلد وأن هؤلاء القادة لا يمتلكون القدره على مواجهة التحديات

د- رغبة المواطنين فى وجود قيادات قوية وقادرة على احداث التغيير المطلوب داخل المجتمع وعدم تحيز هذه القيادات للاثرياء والاقوياء على حساب الأشخاص العاديين.

ويتميز هذا المقياس بعده مميزات مهمة، فمن ناحيه يركز على قياس الثقة بشكل اساسى ولا يقوم فقط بمجرد تضمينها ضمن مؤشرات او موضوعات اخرى مثل العديد من المقاييس الأخرى. ومن ناحية اخرى يتسم بقدر كبير من الانتظام فى إصداره بما يتيح امكانية تتبع النتائج ومقارنتها بعد فترة من الزمن. ولكن من ناحية اخرى يبرز عددا من الأمور التى تحد من تميزه، فمن ناحية يتسم هذا المقياس بأنه حديث نسبيا حيث بدأ اصداره منذ عام ٢٠٠١ وان عدد الدول التى يشملها المقياس محدود فمثلا دوره ٢٠١٨ تضمن المقياس رصد مواقف المواطنين فى الثقة فى المؤسسات الأربع فى ٢٨ دولة فقط، مثلت دولة الأمارات العربية المتحدة المنطقه العربية. وتمثل هذه المحدودية فى عدد الدول المتضمنة فى المقياس نقطة ضعف اساسية به، لأنها تقلل من قدرته على تقديم نتائج شاملة

تشمل معظم دول العالم، كما ان بعض النتائج تبدو محل تساؤل. فمثلا من خلال قراءة نتائج مقياس الثقة ٢٠١٨ نجد ان عشر دول فقط من ال ٢٨ دولة المبحوثة حققت مؤشر ثقة اكبر من ٥٩ وهذه الدول هى الصين – الهند – اندونسيا – الامارات – سنغافوره – كندا – هولندا – الارجنتين فى حين وقعت ستة دول فى الفئة التى حققت مؤشر ثقة أقل من ٥٠ والغريب ان هذه الفئة تشمل دولا متقدمة وديمقراطية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والايابان وايرلندا بالإضافة الى هونج كونج، كما تشمل القائمة دولا أقل ديمقراطية تضم بولندا وجنوب أفريقيا (Edelman, 2018).

٢) بعض المقاييس التى تتناول مؤشرات الثقة السياسية والاجتماعية بشكل جزئى :

أ- مدخل قياس الثقة السياسية من خلال تقييم الأداء الإقتصادى والسياسى للحكومة :

من أبرز مفكرى هذا المدخل "وليام ميشلر William Mishler" و "ريتشارد روز Richard rose". ويركز هذا المدخل حول رصد وقياس درجة الثقة من خلال تقييم الأداء السياسى للحكومة، ومسالة اطلاق الحريات والعدالة الناجزة، الى جانب تقييم الخلفية الإجتماعية للمجتمع المدنى ودوره ونوعية نشاطه ومدى حرية تفاعله وانخراطه فى النظام السياسى. وتتفق "مارى آن Mary Ann Feldheim" مع هذا المدخل حيث اقترحت عدة مناهج لقياس الثقة السياسية تمثل اهمها فى المنهج الإقتصادى والذى يقيس درجة الثقة السياسية من خلال تقييم الأداء الاقتصادى للحكومة، والمنهج الأخلاقى او المعيارى الذى يقوم برصد وقياس الأخلاقيات والمبادئ التى تلتزم بها الحكومة فى اداء وظائفها وواجباتها تجاه المواطنين (Mary Ann Feldheim, 2007, pp. 249-270).

ب- قياس الثقة من خلال رصد درجة الاستقرار السياسى :

تشير بعض الدراسات الى ارتباط مفهوم الثقة السياسية بمسالة الإستقرار السياسى، حيث توجد علاقة إيجابية بين درجة رضاء المواطنين عن النظام السياسى فى الدولة ودرجة الإستقرار السياسى، وبدون الإستقرار يكون هناك تهديد لمستقبل المجتمع (J.R. Hibbing and E. Tthesiss, 2001). وتتمثل مؤشرات الإستقرار السياسى فى:

- الاعتقاد فى شرعية النظام والتداول السلمى للسلطة.
- قدرة النظام السياسى على تحقيق الامن وحماية المجتمع وسيادة الدولة .
- الإستقرار البرلمانى.
- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية وحركات التمرد.
- محددودية التغيير فى مناصب القيادات السياسية.
- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية.
- الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية.
- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام.

ج- قياس الثقة السياسية من خلال رصد تفضيلات المواطنين :

اكدت بعض الدراسات على تفضيلات المواطنين بإعتبارها احد محددات الثقة السياسية، حيث أن التطابق بين توقعات وتفضيلات المواطنين يؤدى الى دعم وتأييد الثقة السياسية، في حين أن التناقض بين تلك التوقعات والتفضيلات يؤدي إلي إنخفاض مستوي الدعم والتأييد، وبالتالي انخفاض مستوي الثقة وتفسير الثقة السياسية يكمن في مزيج من تفضيلات المواطنين بشأن ما ينبغي أن تكون عليه العمليات السياسية، وتصورات المواطنين حول الآليات والإجراءات الفعلية. وتعمل الإجراءات أو السياسات التي تطابق تفضيلات الفرد لما ينبغي أن تكون عليه العمليات السياسية علي زيادة درجة الأرتياح تجاه الحكومة وسياستها، في حين أن التناقضات تقلل الدعم السياسي. كما أكدت العديد من الدراسات علي تأثير المخرجات السياسية مثل النمو الإقتصادي، والبطالة، والتضخم علي درجة الثقة السياسية (B. Gilley, 2006). وفي هذا الإطار، أوضحت بعض الأدبيات أن التنشئة والقيم والمعرفة السياسية في المجتمع من المحددات الجوهرية لقياس درجة الثقة السياسية، وأن القيم السياسية تلعب دوراً هاماً في التأثير علي درجة الثقة السياسية، حيث يقوم المواطنون بدعم النظام السياسي لإعتقادهم بأن ذلك النظام متوافق مع قيمهم السياسية (Achim and Steffen, 2005) إلي جانب أن القيم والثقافة السياسية، تشكل تفضيلات المواطنين حول النظم السياسية (G.A. Almond, 1980, p. 136)، وضرورة أن يتم إنتاج المخرجات والسياسات وفقاً للقواعد التي ينبغي أن تتصرف بها الجهات السياسية الفاعلة. ومن هذا المنطلق يمكن القول إن التفضيلات هي تلك القيم السياسية التي تحدد نوعاً من النموذج

الأولي لمؤسسة سياسية أو طرف فعال سياسي أفضل (T. Parson, 1971). وفي هذا السياق، أكد بعض العلماء علي أهمية المعرفة السياسية، وإعتبارها من محددات قياس درجة الثقة السياسية، حيث إنها تعبر عن الموقف المعرفي المتصل بتصور موضوعي للواقع السياسي، وبالتالي فإن المعرفة السياسية حول السياسات والقضايا، والجهات الفاعلة والمؤسسات تؤثر علي درجة الثقة السياسية، كما أكد دانيال مكاليستر Daniel J. Mcallister علي أن الثقة السياسية تنشأ لدي المواطنين عندما تقوم الحكومة بالعمل علي تحقيق نتائج السياسات بشكل يتفق مع توقعات وتفضيلات المواطنين (Moy Pfau and W. Zhang, 1998, pp. 730-745).

د- قياس الثقة السياسية من خلال رصد درجة المشاركة السياسية :

تشير الدراسات الى وجود علاقة طردية بين ارتفاع نسبة المشاركة السياسية ودرجة الثقة السياسية والعكس صحيح ومن ابرز مفكرى هذا المدخل "كارن ماسبرجر Karen Massberger" و "كارولين تولبرت Caroline J. Tolbert" (D. Easton, 1975, pp. 435-547). وتتفق اراء كل من "شوهو وانج Xiao Hu Wang" و "منتجومير ورات Montgomer Wart" مع مدخل المشاركة السياسية حيث قدما نموذجا شاملا من المشاركة العامة وعلاقته بالثقة العامة، ويفترض هذا النموذج ان الحكومة مجموعة معقده من الانشطة، والتى تقوم بصنع السياسات العامة لإنتاج خدمات ملموسة مثل بناء الطرق والضمان الاجتماعى – وأخرى غير ملموسة مثل الرقابة التنظيمية – ويمكن تقسيم هذه الأنشطة على نطاق واسع من الناحية السياسية الى مستوى السياسة العامة، ومن الناحية الإدارية الى المستويات التنفيذية، وتطرق هذا النموذج إلى أن هناك نوعين من المشاركة، الأول هو المشاركة الشعبية او العامة والتى تظهر فى مواسم الانتخابات او المشاركة فى قرارات ادارية، والنوع الثانى من المشاركة هو المشاركة السياسية والتى تظهر فى تحديد درجة مشاركة المواطن فى تشكيل المؤسسة التشريعية (Caroline, p. 362). وقد أوضح هذا النموذج أن المعرفة والثقافة السياسية، والعوامل الشخصية، بالإضافة إلي طبيعة تكوين رأس المال الاجتماعي، وتاريخ العلاقة بين المواطن والحكومة تؤثر في درجة المشاركة السياسية للمواطن، وبالتالي في درجة ثقته السياسية فى المؤسسات العامة والحكومة.

هـ- مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد درجة المساءلة الحكومية والشفافية :

في هذا المدخل أكد كارولين تولبرت Caroline Tolbert أن مشاركة المواطنين والحوار العام، وتفعيل مبدأ المساءلة الحكومية، والشفافية، والإستجابة هي أحد أهم مؤشرات قياس درجة الثقة في الحكومة (Xiaohu Wang, 2007, pp. 268-275)، والتي تتم من خلال تحسين الأتصال والتفاعل مع المواطنين، وإتاحة المعلومات وتلبية احتياجات المواطنين، إلي جانب الشفافية والمساءلة من خلال نشر المعلومات، بالإضافة إلي الإتاحة المعلوماتية، أي توفير المعلومات والخدمات للمواطنين وتحسين إمكانية الوصول إلي المعلومات، فضلاً عن الكفاءة والفعالية. وفي هذا الإطار أشار جونج هوكيم "Jong-Ho Kim" إلي خمس معايير ومؤشرات رئيسية لقياس الثقة السياسية، والتي تتمثل في قياس درجة الشفافية والمشاركة الشعبية، إلي جانب كفاءة الخدمات التي تقدمها الحكومة، ومدي جديتها في محاربة الفساد (Caroline Tolbert, pp. 3-6)، واعتبارها دورة متكاملة لبناء الثقة السياسية.

و- مدخل قياس الثقة السياسية من خلال دراسة السلوك الإنتخابي :

يعتمد هذا المدخل علي مقارنةً السلوك الإنتخابي في الفترة الماضية والحالية والمستقبلية (Jong-Ho Kim, 2006)، حيث يؤكد علي وجود علاقة إيجابية بين الثقة السياسية ومستقبل السلوك الإنتخابي معتبراً إياها عملية تبادل تعكس درجة التجاوب والسيطرة بين الحكومة والمواطنين وتأثير تصويت الثقة السياسية في الماضي، ومواقفهم تجاه الإطار المؤسسي، كما تؤثر نية التصويت علي الثقة السياسية، وتعكس هذه العملية تقييم المواطنين لدرجة رضائهم عن الحكومة السابقة بأثر رجعي، ويتضح ذلك في نموذج بيدرو كامويس Pedro J. Cames حيث أشار إلي تأثير التصويت القديم علي درجة الثقة السياسية ونية التصويت في المستقبل.

ز- مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد مستوي أداء معدلات النظام السياسي :

وفي هذا الإطار أشار مارك ج. هيثرنجتون "Marc J. Hetherington" (Marc, pp. 791-808) إلي المحددات والمؤشرات الخاصة بالثقة السياسية، والتي أوضحها من خلال نموذج وضعه لتوضيح معدلات النظام التي تؤدي إلي الثقة السياسية، حيث أوضح أن هناك

عدداً من المؤشرات الأساسية التي يتم من خلالها قياس درجة الثقة السياسية، وتتمثل هذه المؤشرات في:

- رصد ما تشير إليه وسائل الإعلام المختلفة، والذي يعتبر انعكاساً لسياسات الحكومة، ورصد ردود فعل المواطنين تجاه سياساتها المتبعة.
- رصد وتقييم مواقف السلطة التشريعية (البرلمان) تجاه السياسات الحكومية، حيث تعتبر السلطة التشريعية مفوضة عن المواطن لإبراز احتياجاته، والعمل علي سن التشريعات، ومراقبة السياسات التي تستهدف تحقيق مصالح المواطنين، وإذا حدث اعتراض من السلطة التشريعة في مواجهة السلطة التنفيذية أو الحكومة يمثل ذلك مؤشراً لعدم رضاء المواطنين عن الحكومة في مثل هذه المواقف.
- النمو الاقتصادي، حيث يعتبر المؤشر الإقتصادي للدولة من أهم محددات ومؤشرات ارتفاع درجة الثقة السياسية.
- تصورات المواطنين تجاه قدرة وفعالية الحكومة علي حل المشكلات ومواجهة الأزمات، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التي تمتلك أقوي تأثير علي درجة الثقة السياسية.
- حرية تداول وإتاحة المعلومات الإيجابية والسلبية، من خلال وسائل الإعلام المختلفة كالبرامج الحوارية التليفزيونية، أو الصحف والمجلات.
- مستوي المشاركة السياسية من جانب المواطنين، لاسيما في الإنتخابات الجوهرية لأي نظام سياسي، والتي تتمثل في الإنتخابات البرلمانية والرئاسية، بالإضافة إلي دور الأحزاب السياسية، والمواقف التحزبية.

رابعاً – الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية :

تتطلب الدراسة الميدانية ضرورة وضع خطه تسير عليها الدراسة فى كافة الخطوات التى تشملها، بدءا من تحديد أهمية الدراسة والهدف منها والمنهج والأدوات اللازمة لجمع البيانات وتضمنت خطة الدراسة الميدانية ما يلى :

١- التعريفات الإجرائية للمفاهيم الأساسية للدراسة (الشباب – الثقة السياسية – الثقة الإجتماعية).
٢- اهداف الدراسة (تم الإشارة اليها فى مقدمة الدراسة).
٣- تساؤلات الدراسة (تم الإشارة اليها فى مقدمة الدراسة).
٤- مناهج وادوات الدراسة.

٥- مجالات الدراسة

- المجال الجغرافى.
- المجال البشرى.
- المجال الزمنى.

وسوف يتم عرض ما سبق على النحو التالى :

١- التعريفات الإجرائية لمفاهيم الدراسة :

- **الشباب:** هم الأشخاص الطبيعيون الذين يقعون فى الفئة العمرية من ١٨-٢٩ عاما، وفى مراحل التعليم الجامعى وما فوق الجامعى، ويتمتعون بكافة الحقوق المدنية، ويتفاعلون مع كافة مؤسسات المجتمع لقضاء مصالحهم واشباع احتياجاتهم الأساسية.
- **الثقة الاجتماعية:** هى علاقة بين طرفين – سواء كانت بين أفراد أو جماعات – يتوقع كل من الطرفين أن يقوم الطرف الآخر بإشباع إحتياجاته وأن يفعل شيئا ما وعد به ومتوقع منه فعله
- **الثقة السياسية:** هى إيمان وإعتقاد الأفراد بأن الدولة والحكومة تستجيب لمطالبهم وتعالج مشكلاتهم وقضاياهم بكفاءة وفعالية، وأن تتوافق آمالهم ورغباتهم مع مخرجات النظام من سياسات وقرارات. فى حين تتمثل عدم الثقة السياسية فى الشك فى اقوال وأفعال الآخرين فى المجتمع وخاصة قياداته ورموزه، وأن هناك فجوة بين القول والفعل.

٢- أهداف الدراسة (تم الاشارة اليها فى المقدمة).

٣- تساؤلات الدراسة (تم الاشارة اليها فى المقدمة).

٤- مناهج وأدوات الدراسة : تم الاعتماد على المناهج والادوات التالية :

استخدم الباحث المسح الاجتماعى منهجا، وصحيفة الاستبيان لعدد ١٥٥ مبحوثا، والمقابلة المتعمقة لعدد ٦ حالات.

وقد افاد الباحث من بعض مداخل قياس الثقة السياسية – التى سبق الاشارة اليها – مثل مقياس "ادلمان Edelman" والذى يقوم برصد ثقة المواطنين فى المؤسسات المختلفة من خلال أربعة أبعاد، ومن خلالها يمكن تحديد درجه الثقة فى النظام، ومدخل قياس الثقة من خلال تقييم الأداء الاقتصادى والسياسى للحكومة، ومدخل رصد تفضيلات المواطنين والذى يدور حول مدى التطابق بين توقعات وتفضيلات المواطنين ومخرجات النظام السياسى من سياسات وقرارات، ومدخل المشاركه السياسيه للمواطنين والتى تعكس مدى تفاعل وتجاوب المواطنين مع النظام السياسى ودرجة ثقتهم به.

٥- مجالات الدراسة :

أ- المجال الجغرافى :

كان التفكير أولا فى اجراء الدراسة الميدانية على عينة من شرائح المجتمع، الا أنه ونظرا للظروف التى تمر بها البلاد تعذر تحقيق ذلك وخاصة فيما يتعلق بطبيعة الموضوع الذى تدور حوله الدراسة، ولذلك تم التفكير فى اجراء الدراسة الميدانية على بعض طلاب الجامعة وتم إتخاذ كلية الاداب جامعة المنيا مجالا جغرافيا للدراسة.

ب- المجال البشرى للدراسة :

اجريت الدراسة الميدانية على طلاب الفرقة الرابعة قسم الاجتماع كلية الاداب وتم التركيز بصفة اساسية على هؤلاء الطلاب دون غيرهم من الفرق الدراسية لعدة اعتبارات منها ما يلى :

- مرور ما يقرب من ثلاثة اعوام على الأقل لممارسة حقهم فى المشاركة السياسية بمختلف صورها.
- قيام هؤلاء الطلاب بدراسة بعض المقرارات التى تساعدهم فى تكوين رؤية حول موضوع الدراسة وتمكنهم من رصد الواقع حولهم.
- ان هؤلاء الطلاب على مشارف مرحلة عملية وبالتالى من المهم معرفة ورصد رؤيتهم حول موضوع الدراسة حتى يمكننا تجنب آثاره السلبية والتى تعوق تقدم اى مجتمع.
- ان هؤلاء الطلاب هم اكثر قدرة من غيرهم – من الفرق الدراسية الاقل – على التعبير عما يدور بداخلهم من توجهات تجاه المجتمع ومؤسساته.

وللوصول الى رؤية اكثر عمقا حول موضوع الدراسة، قام الباحث باجراء مقابلات متعمقة مع بعض المبحوثين، وتم التركيز بصفة أساسية على طلاب الدراسات العليا – السنة التمهيدية للماجستير – وعددهم ست حالات – باعتبارهم أكثر خبرة واحتكاكا بمؤسسات المجتمع، كما أنهم أكثر قدرة على التعبير عن أرائهم ورصد واقع مجتمعهم.

أما بالنسبة لأدوات الدراسة فقد اعتمد الباحث على :

- صحيفة استبيان:حيث تم تصميمها حول موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، ويتم تطبيقها على عينة من طلاب الفرقة الرابعة بقسم الاجتماع بالكلية.
- دليل مقابلة متعمقة للتطبيق على طلاب الدراسات العليا

ج- المجال الزمنى للدراسة :

استغرقت فترة جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها حوالى خمسة اشهر (من شهر نوفمبر ٢٠١٩ حتى ابريل ٢٠٢٠)

المعالجات والأساليب الإحصائية:

تم إستخدام عدد من الأساليب الإحصائية لتحليل نتائج الدراسة وتفسيرها، وقد تم تطبيق القوانين باستخدام الحاسب الآلي من خلال برنامج (SPSS, Ver. 22)، حيث يمكن الإشارة إلى أهم المعالجات الإحصائية التي إستخدمت في الدراسة كالتالي:

١. التكرارات والنسبة المئوية والمتوسط الحسابي والترتيب.
٢. ومربع كا Chi Square Test.

خامسا – عرض البيانات وتحليلها وتفسيرها :

١) الخصائص الشخصية :

*** بالنسبة لتوزيع المبحوثين وفقاً للعمر :**

أظهرت النتائج الواردة بالجدول رقم (١) والذى يختص بتوزيع المبحوثين وفقاً لأعمارهم، أن غالبية المبحوثين فى عينة الدراسة يقعون فى فئة عمر ٢٢ عاماً ويمثلون حوالى ٤١,٣% من إجمالى العينة، فى حين تأتى الفئة العمرية ٢١ عاما فى الفئة الثانية، بنسبة ٣٦,٢%، كما

جاءت الفئة العمرية ٢٣ عاما فى المرتبة الثالثة بنسبة ١٤,٩%، فى حين تمثل الفئة العمرية ٢٥ عاما فى المرتبة الرابعة بنسبة ٣,٢%، كما جاءت الفئة العمرية ٢٦ عاما فى المرتبة الخامسة والاخيرة بنسبة ١,٣% من اجمالى عينة المبحوثين. ومن خلال تحليل المقابلة المتعمقة لحالات الدراسة وعددهم ست حالات تبين أن ٣ حالات منهم تقع فى الفئة العمرية ٢٣ عاما، كما تقع حالتين فى فئة العمر ٢٤ عاما وحالة واحدة فقط فى الفئة العمرية ٢٥ عاما.

جدول (١) : يوضح توزيع المبحوثين وفقا لأعمارهم.

العمر	عدد	%	الترتيب
٢١	٥٦	٣٦,١	٢
٢٢	٦٤	٤١,٣	١
٢٣	٢٣	١٤,٨	٣
٢٤	٥	٣,٢	٤
٢٥	٥	٣,٢	٤ مكرر
٢٦	٢	١,٣	٥
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**	

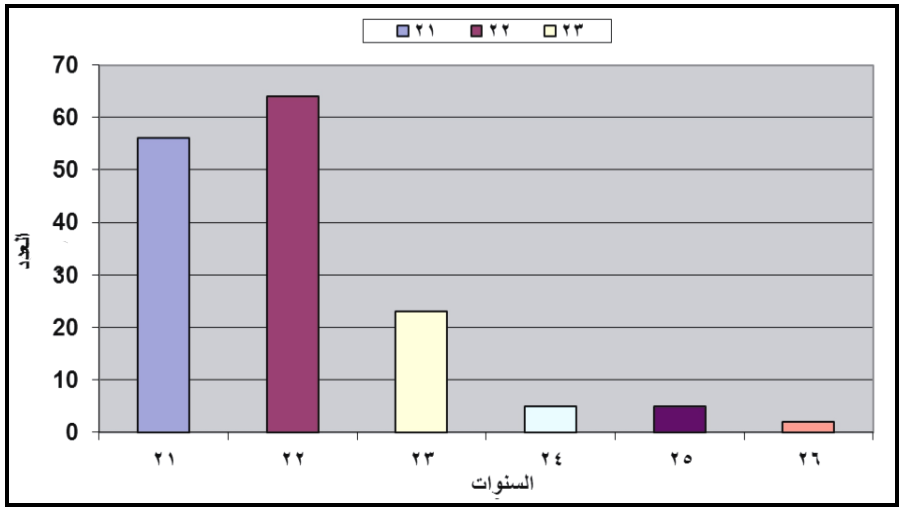

توزيع المبحوثين وفقا لأعمارهم.

*** بالنسبة لتوزيع المبحوثين وفقاً للنوع :**

أظهرت النتائج الواردة بالجدول رقم (٢) والذى يختص بالنوع، أن غالبية المبحوثين فى عينة الدراسة من الآناث ويقعون فى المرتبة الأولى ويمثلون حوالى ٧٨,٧٪ من إجمالى العينة، فى حين يأتى الذكور فى المرتبة الثانية بنسبة ٢١,٣٪ على التوالى. كما يتضح ذلك أيضا من خلال المقابلات المتعمقة حيث نجد أن هناك خمس حالات من الأناث فى حين مثل الذكور حالة واحدة فقط. وهنا يعنى أن الغالبية العظمى من عينه الدراسة من الإناث.

جدول (٢) : يوضح توزيع المبحوثين وفقا للنوع.

النوع	عدد	%	الترتيب
ذكور	٣٣	٢١,٣	٢
اناث	١٢٢	٧٨,٧	١
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**	

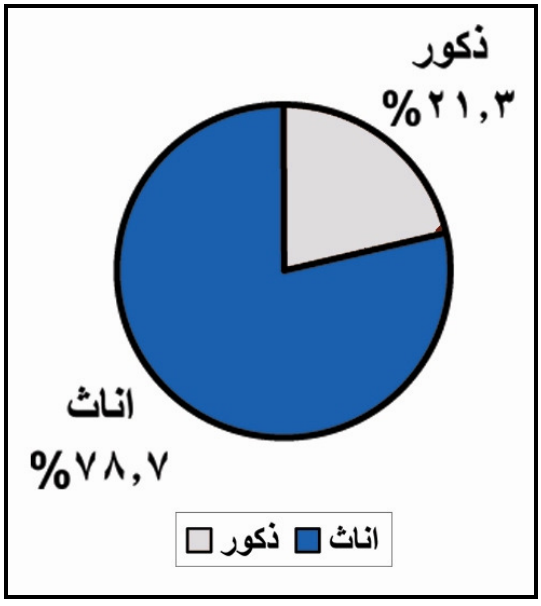

توزيع المبحوثين وفقا للنوع.

جدول (٣) : يوضح توزيع المبحوثين وفقا لمهنة الأب.

المهنة	عدد	%	المهنة	عدد	%
مدرس	٢٢	١٤,٢	موظف	٢٤	١٥,٥
مهندس	٧	٤,٦	بالمعاش	١٦	١٠,٣
طبيب	٢	١,٤	مهن حرة	٤٠	٢٥,٢
محاسب	٢	١,٤	فلاح	٢٠	١٣
مديرو ادارات	١٤	٩,٢	متوفى	٨	٥,٢
الاجمالى				**١٥٥**	**١٠٠**

أظهرت النتائج الواردة بالجدول رقم (٣) والذى يختص بتوزيع المبحوثين وفقا لمهنة الاب ان ٢٥,٢% من اولياء امور افراد العينة يعملون فى مهن حرة كما يتضح من الجدول أن ١٥,٥% من ارباب الأسر بالنسبة للمبحوثين يعملون كموظفين بالقطاع الادارى للدولة تليهم بنسبة ١٤,٢% فى مهنة التدريس اى أن حوالى ٥٥% من ارباب أسر المبحوثين يعملون بالمهن الحرة والتدريس وكموظفين داخل القطاع الادارى للدول، كما يتضح من الجدول أن ٩,٢% من ارباب اسر المبحوثين يعملون مديرى ادارات تليهم نسبة ٤,٦% مهندسين ونسبة ١,٤% اطباء. كما يتضح من المقابلات المتعمقة أن ارباب اسر حالتين يعملون بالمهن الحره احدهما بأعمال المقاولات والآخر فى مجال السيارات،وحالتين بالمعاش، والحالتين الأخيرتين احدهما موظف والآخر يعمل فى مهنة التدريس.

جدول (٤) : يوضح المستوى الدراسى لرب الاسرة.

الحالة الدراسية	عدد	%	الترتيب
أمى	٣	٢	٤
يقرأ ويكتب	٢٠	١٢,٩	٢
متوسط	٩	٥,٨	٣
عالى	١٢٣	٧٩,٣	١
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**	

يتضح من الجدول رقم (٤) والذى يوضح المستوى الدراسى لرب الاسرة ان ٧٩,٣% من ارباب الاسر حاصلين على مؤهل جامعى فى حين توزعت النسبة الباقية ٢٥,٧ % على الفئات الأخرى ١٣,٩% يقرأون ويكتبون ٥,٨% حاصلين على مؤهل متوسط و٢% فقط من ارباب الاسر اميين ومما سبق يتضح أن الغالبية العظمى من اولياء امور المبحوثين ذوى مؤهلات عليا مما انعكس اثره على اتجاههم نحو تعليم أبنائهم من الأناث حيث بلغت نسبة الإناث فى عينه الدراسة ٧٨,٧% من اجمالى عدد المبحوثين. كما يتضح من المقابلات المتعمقة ان جميع أرباب اسر المبحوثين حاصلين على مؤهلات عليا مما انعكس اثره على السماح لأبنائهم بإستكمال دراستهم ما فوق الجامعية.

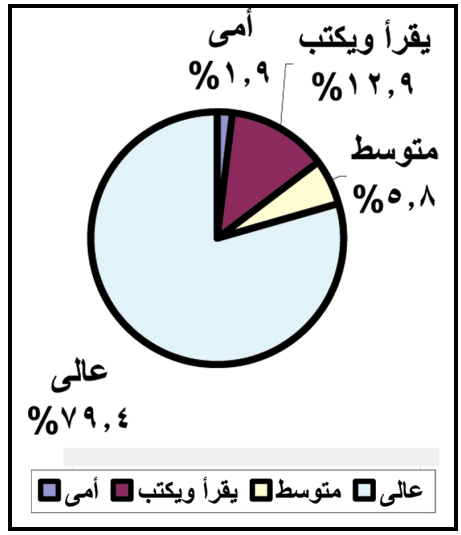

توزيع المبحوثين وفقا لمهنة الأب.

جدول (٥) : يوضح محل الميلاد والاقامة بالنسبة للمبحوثين.

محل الاقامة	عدد	%	الترتيب
ريف	٩٢	٥٩,٤	١
حضر	٦٣	٤٠,٦	٢
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**	

يتضح من الجدول رقم (٥) أن ٥٩,٤% من المبحوثين يقيمون بريف محافظة المنيا ويتعاملون يوميا مع قطاع النقل والمواصلات ذهابا وايابا من قراهم ومراكزهم الى مقر الجامعة فى حين نجد أن ٤٠,٩% من هؤلاء المبحوثين يقيمون بحضر المحافظة وقد يكون هذا الحضر مركز المنيا أو المراكز الحضرية الثمانية الأخرى. كما يتضح من دراسة الحالات المتعمقة أن اربع حالات منهم يقيمون بالريف وحالتين منهم يقمن بالحضر.

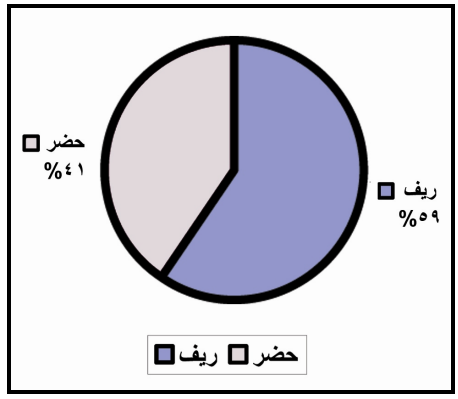

محل الميلاد والاقامة بالنسبة للمبحوثين.

جدول (٦) : يوضح الدخل الشهرى بالنسبة لاسر المبحوثين.

الدخل بالجنيه	عدد	%	الترتيب
اقل من ١٠٠٠جنيه	٢٨	١٨,١	٣
من ١٠٠٠ الى اقل من٢٠٠٠ جنيه	٤٠	٢٥,٨	٢
من ٢٠٠٠ الى أقل من ٣٠٠٠ جنيه	٤٢	٢٧,١	١
من ٣٠٠٠ الى أقل من ٤٠٠٠ جنيه	١٤	٩	٤
من ٤٠٠٠ الى أقل من ٥٠٠٠ جنيه	١٤	٩	٤ مكرر
من ٥٠٠٠ الى أقل من ٦٠٠٠ جنيه	٦	٣,٩	٥
من ٦٠٠٠ الى أقل من ٧٠٠٠ جنيه	٤	٢,٥	٧
من ٧٠٠٠ الى أقل من ٨٠٠٠ جنيه	٢	١,٤	٨
من ٨٠٠٠ جنيه فأكثر	٥	٣,٢	٦
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**	

يتضح من الجدول رقم (٦) والخاص بتوزيع الدخل الشهرى بالنسبة لأسر المبحوثين ان ٧١% من اسر المبحوثين يقل دخلهم عن ثلاثة الاف جنيه شهريا، واذا قمنا بضم فئة ممن يتراوح دخلهم خمسة الاف جنيه شهريا لأصبح لدينا ٨٩% من أسر المبحوثين يقل دخلهم عن خمسه الآف جنيه شهريا فى حين بلغت نسبة من يفوق دخلهم الخمسة الاف ١١% من اجمالى أسر المبحوثين. ويتضح من خلال المقابلات المتعمقة ان حالة واحدة فقط ذات دخل مرتفع حيث يبلغ ١٢ ألف جنيه شهريا نظير عمله فى المقاولات فى حين تنخفض دخول حالتين لكونهما بلغا سن التقاعد وليس لهم دخل آخر سوى المعاش الذى يتقاضونه حيث تراوحت دخولهم ما بين ١٥٠٠ جنيه شهريا وثلاثة آلاف جنيه.

جدول (٧) : يوضح توزيع المبحوثين وفقا لعدد أفراد الاسره فى مراحل التعليم.

عدد الاخوه فى مراحل التعليم	عدد	%	الترتيب
واحد	٢٥	١٦,١	٤
اثنين	٤٥	٢٩,١	١
ثلاثة	٤٢	٢٧,١	٢
اربعة	٣٣	٢١,٢	٣
خمسه	١٠	٦,٥	٥
أكثر	–	–	
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**	

يوضح الجدول رقم (٧) توزيع المبحوثين وفقا لعدد افراد الاسرة الذين لازالوا فى مراحل التعليم حيث نجد ان ٢٩,١% من المبحوثين لديهم اثنان من الأخوة فى مراحل التعليم وأن ٢٧,١% من المبحوثين لديهم ثلاثة اخوة، ومن لديهم اربعة أخوة يمثلون ٢١% من اجمالى المبحوثين وبصفة عامة فإن متوسط عدد أفراد الأسرة الذين لازالوا فى مراحل تعليمية مختلفة يمثل ٢,٧% فرد بالنسبة لعينة الدراسة وأن ٦,٥% من المبحوثين لديهم خمسة إخوة فى مراحل التعليم.

جدول (٨) : يوضح توزيع المبحوثين وفقا لأنتمائهم الطبقى.

الانتماء الطبقى	عدد	%	الترتيب
الطبقة الدنيا	١٠	٦,٥	٢
الطبقة الوسطى	١٤٢	٩١,٦	١
الطبقة العليا	٣	١,٩	٣
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**	

يتضح من الجدول (٨) الخاص بتقييم المبحوثين لوضعهم وانتمائهم الطبقى داخل المجتمع أن ٩١,٦% من المبحوثين يرون انهم ينتمون الى الطبقة المتوسطة، وان ٦,٥% منهم يرون انهم ينتمون الى الطبقة الدنيا، اما نسبة من يرون انهم ينتمون الى الطبقة العليا فى المجتمع يمثلون ١,٩% من اجمالى عدد المبحوثين لكون اولياء امورهم يعملون بمهن مثل الطب او الهندسة كما يتضح من المقابلات المتعمقة ان جميع الحالات ترى أنها تنتمى الى الطبقة المتوسطة.

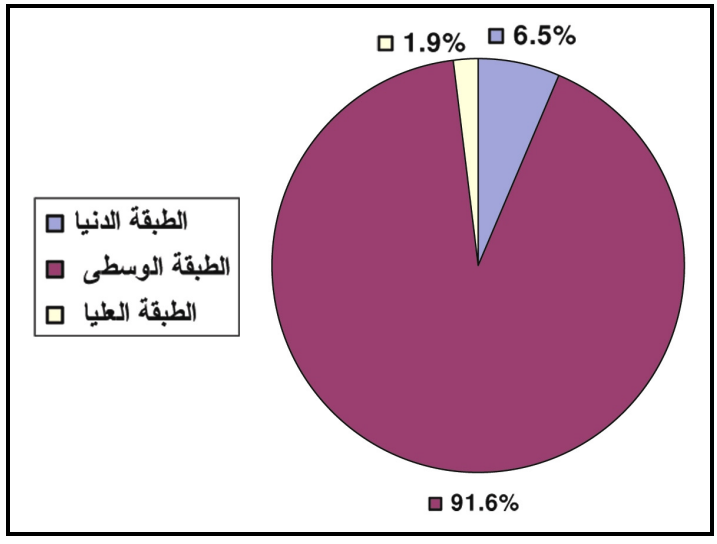

توزيع المبحوثين وفقا لأنتمائهم الطبقى.

٢) متغيرات الدراسة :

* مفهوم الثقة لدى المبحوثين :

أشارت النتائج الواردة بالجدول رقم (٩) والتى تختص التوزيع التكرارى والنسبة المئوية لمفهوم الثقة لدى المبحوثين، والتى تم ترتيبها تنازلياً وفقاً للنسبة المئوية، وتحديد درجة دلالتها باستخدام اختبار "كا^{٢}، حيث أظهرت النتائج الواردة بالجدول رقم (٩) أن عبارة "عدم الشك فى الطرف الآخر او نواياه" جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، حيث بلغت نسبتها حوالي ٣٢,٣٪، وباختبار دلالة الفرق في اختيار الطلبة المبحوثين تبين انه يوجد فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠١، كما جاءت عبارة "شعور الفرد بالراحة والامان مع الآخرين" فى المرتبة الثانية، بنسبة ٢٧,٧%، وباختبار دلالة الفرق في اختيار الطلبة المبحوثين تبين انه يوجد فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠١، كما تبين أن عبارة "علاقة بين طرفين وقدره الطرف الآخر على ايفاء وعوده" كانت فى المرتبة الثالثة بنسبة ١٧,٤%، وباختبار دلالة الفرق في اختيار الطلبة المبحوثين تبين انه يوجد فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠١، كما جاءت عبارة "الايمان بمصداقية الآخرين" فى المرتبة الرابعة، بنسبة ١٢,٩%، وباختبار دلالة الفرق في اختيار الطلبة المبحوثين تبين انه يوجد فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠١، كما تبين أن عبارة "توقع النوايا الحسنة من الطرف الآخر" كانت فى المرتبة الخامسة بنسبة ٩,٧%، وباختبار دلالة الفرق في اختيار الطلبة المبحوثين تبين انه يوجد فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠١.

جدول (٩) : يوضح مفهوم الثقة لدى المبحوثين.

مفهوم الثقة	عدد	%	الترتيب	كا^{٢}
١. شعور الفرد بالراحة والامان مع الآخرين	٤٣	٢٧,٧	٢	٣٠,٧٢**
٢. الايمان بمصداقية الآخرين	٢٠	١٢,٩	٤	٨٥,٣٢**
٣. علاقة بين طرفين وقدرة الطرف الآخر على ايفاء وعوده	٢٧	١٧,٤	٣	٦٥,٨١**
٤. عدم الشك فى الطرف الآخر او نواياه	٥٠	٣٢,٣	١	١٩,٥٢**
٥. توقع النوايا الحسنة من الطرف الآخر	١٥	٩,٧	٥	١٠٠,٨١**
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^{٢} الجولية عند درجات حرية = ١

عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤

** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪ .

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

ويتضح من تحليل المقابلات المتعمقة أن هناك بعض الحالات التى تعرف الثقة بأنها علاقة بين شخصين تقوم على اساس الامانة والايفاء بالوعود والمصداقية والقيم الأخلاقية وعدم الشك فى الطرف الآخر والارتياح والاقتناع بأن هذا الشخص يستحق الثقة ويتضح ذلك من خلال مواقفه. وحاله اخرى ترى أن الثقة تقوم على الصدق وامتلاك الانسان القدرة على فعل شئ ما،واذا انعدمت الثقة بين الافراد وبعضهم البعض فإن ذلك يؤدى الى وجود حواجز بينهم والوصول الى مصير مليئ بالوحده والشعور بالانعزالية وعدم الثقة وينتهى بعدم القدرة على الحفاظ على العلاقات، كما ان الشخص لا يستطيع ان يثق بالآخرين كثيرا لأن ذلك يؤدى الى الكثير من خيبات الأمل. فى حين ركزت حالات اخرى فى تعريفها للثقة على التطابق بين القول والفعل وان يكون الانسان قادرا على تنفيذ ما وعد به.

جدول (١٠) : يوضح أسباب الثقة فى الطرف الآخر لدى المبحوثين.

	دوافع الثقة فى الطرف الآخر	عدد	%	الترتيب	كا^{2}
١	الامانة والصدق التى يمتلكها الطرف الآخر	٣١	٢٠	٣	**٥٥,٨٠
٢	المحافظة على الاسرار	٤٣	٢٧,٧	١	**٣٠,٧٢
٣	خبراته الشخصية فى التعامل مع الطرف الآخر	٣٩	٢٥,٢	٢	**٣٨,٢٥
٤	اهتمام الطرف الآخر بمشكلاته والعمل على حلها	٢٥	١٦,١	٤	**٧١,١٣
٥	ايفاؤه بوعوده	١٧	١١	٥	**٩٤,٤٦
	الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^{2} الجولية عند درجات حرية = ١

عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤

** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪.

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (١٠) والتى تدور حول اسباب الثقة من جانب المبحوثين فى الطرف الآخر الى ان اهم عامل من هذه العوامل هو محافظة الطرف الآخر على الاسرار حيث جاءت فى المرتبة الاولى من بين الأسباب وبلغت نسبتها ٢٧,٧% من جملة الأسباب وثبت ان هناك فروق دالة احصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ بين الطلاب

المبحوثين. وجاءت الخبرات الشخصية فى التعامل مع الطرف الآخر فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية حيث بلغت النسبة ٢٥,٢% ثم الامانة والصدق التى يمتلكها الطرف الآخر حيث بلغت نسبتها ٢٠% من جملة الاسباب ويأتى حرص الطرف الآخر على حل المشكلات فيما بينهما فى المرتبه الرابعة وقبل الأخيرة بنسبة بلغت ١٦,١% واخيرا الإيفاء بالوعود من جانب الطرف الآخر بنسبة ١١% من جملة الاسباب. وبإختبار دلالة الفرق فى دوافع الطلبه المبحوثين تشير أنه يوجد فروق داله احصائيا عند مستوى دلالة ١. وتثبت ذلك بالنسبة لجميع الاسباب من جانب المبحوثين. ويتضح من خلال المقابلات المتعمقة أن اهم اسباب الثقة فى الطرف الآخر هو الصدق والأمانة والإخلاص والمحافظة على الأسرار وتصرفاته وافعاله من خلال المواقف المختلفة وايفائه بوعوده.

جدول (١١) : يوضح أسباب عدم الثقة فى الطرف الآخر لدى المبحوثين.

	اسباب عدم الثقة فى الطرف الآخر	عدد	%	الترتيب	كا^{2}
١	الخيانة وعدم الامانة	٣٠	١٩,٤	٤	٥٨,٢٣**
٢	عدم المحافظة على الأسرار	٤٠	٢٥,٨	٢	٣٦,٢٩**
٣	انه يفعل غير ما يقول	٣٥	٢٢,٦	٣	٤٦,٦١**
٤	سعية لتحقيق مصالحه الشخصية على حساب مصلحتى	٥٠	٣٢,٢	١	١٩,٥٢**
	الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^{2} الجولية عند درجات حرية = ١

عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤

** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

اشارت النتائج الوارده بالجدول رقم (١١) والذى يدور حول اسباب عدم الثقة من جانب المبحوثين فى الطرف الآخر، الى ان اهم اسباب عدم الثقة هى سعى طرف الى تحقيق مصالحه الشخصية على حساب الطرف الآخر حيث جاءت فى المرتبه الاولى من حيث الاهمية وبلغت نسبتها حوالى ٣٢,٢% وباختبار دلالة الفرق فى اختيار المبحوثين تبين انه يوجد فرق دال احصائيا عند مستوى دلاله ٠,٠١، كما ان عدم المحافظة على الاسرار

جاءت فى المرتبة الثانية من بين اسباب عدم الثقة فى الطرف الآخر بنسبة بلغت ٢٥,٨% وبإختيار دلالة الفرق بين الطلبه المبحوثين تبين وجود فرق دال احصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠١، كما جاءت عبارة ان يفعل غير ما يقول فى المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بنسبة بلغت ٢٢,٦% وبإختبار دلالة الفرق بين الطلبه المبحوثين تبين وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى ٠,٠١، كما جاءت الخيانة وعدم الامانة من بين اسباب عدم الثقة حيث احتلت المرتبة الرابعة والاخيرة من بين الاسباب بنسبة ١٩,٤% وباختبار دلالة الفرق تبين وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى ٠,٠١.

وبتحليل الدراسات المتعمقة تبين ان اسباب عدم الثقة فى الطرف الآخر هى الخيانة والخذلان وعدم الصدق وعدم المحافظة على الاسرار وان يكون الطرف الآخر غير جدير بهذه الثقة وغير قادر على تحمل المسئولية وغير قادر على الايفاء بوعوده وأنه شخص لا يؤتمن وتشعر بعدم الارتياح فى التعامل معه.

جدول (١٢) : يوضح اراء المبحوثين فى امكانية اعاده الثقة فى الطرف الآخر من عدمها.

امكانية اعادة الثقة	عدد	%	الترتيب	كا^{2}
نعم	٤٥	٢٩	٢	**٢٧,٢٦
لا	١١٠	٧١	١	**٢٧,٢٦
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^{2} الجولية عند درجات حرية = ١

عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤

** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪ .

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

يتضح من الجدول رقم (١٢) والذى يدور حول اراء المبحوثين فى امكانية اعادة الثقة فى الطرف الآخر اوضحت الدراسة أن ٧١% من المبحوثين يرون أنه لا يمكن اعادة الثقة فى الطرف الآخر فى حين نجد أن ٢٩% من هؤلاء المبحوثين يرون عكس ذلك وانه يمكن اعادة الثقة فى الطرف الآخر، وبإختبار مئوية الفروق تبين وجود فروق معنوية /دالة احصائيا عند مستوى ٠,٠١ بين هؤلاء المبحوثين. ولقد تأكدت هذه النتيجة من خلال

المقابلات المتعمقة حيث اقرت جميع الحالات امكانية إستعاده الثقة فى الطرف الآخر مرة آخرى.

جدول (١٣) : يوضح امكانية الطرف الآخر فى استعادة الثقة بالنسبة للمبحوثين.

امكانية استعادة الثقة	عدد	%	الترتيب	كا^{2}
نعم	٢٨	١٨	٢	**٦٣,٢٣
لا	١٢٧	٨٢	١	**٦٣,٢٣
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^{2} الجولية عند درجات حرية = ١

عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤

** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪.

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

يتضح من الجدول رقم (١٣) والخاص بإمكانية الطرف الآخر ومحاولته استعادة الثقة ان ٨٢% من المبحوثين لا يرون انه من الممكن ان يقوم الطرف الآخر بمحاولات لإستعادة الثقة، وبإختبار دلالة الفرق حول ذلك بين المبحوثين تبين أنه يوجد فرق دال احصائيا عند مستوى ٠,٠١. فى حين نجد ان ١٨% من المبحوثين يرون ان الطرف الآخر يسعى الى استعادة هذه الثقة ويقومون بمحاولات من أجل استعادتها وقد ثبتت معنوية الفروق وانه يوجد فروق دالة احصائيا عند مستوى٠,٠١. واشارت بعض حالات المقابلة المتعمقة ان الطرف الآخر يقوم بمحاولات لإستعادة الثقة وأنه يستطيع ذلك عندما يغير من نفسه ويتحرى الصدق والأمانة فى تعامله مع الطرف الآخر فى حين نجد حالات أخرى ترى أن هذا الامر يتوقف على طبيعة الافعال التى قام بها.

*** مدى مصداقية المسئولين من خلال تصريحاتهم :**

أشارت النتائج الواردة بالجدول رقم (١٤) والتى تختص بالتوزيع التكرارى والنسبة المئوية لرؤية المبحوثين لمدى مصداقية المسئولين من خلال تصريحاتهم، والتى تم ترتيبها تنازلياً وفقاً للنسبة المئوية، وتحديد درجة دلالتها باستخدام اختبار "كا ^{2}"، حيث أظهرت

النتائج الواردة بالجدول أن عبارة "غالبية المسئولين ليس لديهم مصداقية" جاءات في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، حيث بلغت نسبتها حوالي ٤٦,٥%، وباختبار دلالة الفرق في اختيار الطلبة المبحوثين تبين انه لا يوجد فروق دالة إحصائيا بين استجابات الطلبة المبحوثين، كما جاءت عبارة "فض مجالس وخلاص" فى المرتبة الثانية، بنسبة ١٩,٥%، وباختبار دلالة الفرق في اختيار الطلبة المبحوثين تبين انه يوجد فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠١، كما تبين أن عبارة "غالبا ما يكون كذب زى التصريحات الخاصة ببناء المستشفيات وتحسين الاوضاع" كانت فى المرتبة الثالثة بنسبة ١٦,٥%، وباختبار دلالة الفرق في اختيار الطلبة المبحوثين تبين انه يوجد فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠١، كما جاءت عبارة "البعض صادق والبعض لا" فى المرتبة الرابعة، بنسبة ١٣%، وباختبار دلالة الفرق في اختيار الطلبة المبحوثين تبين انه يوجد فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠١، كما تبين أن عبارة "بعضها صادقة اذا كانت معتمدة من الحكومة" كانت فى المرتبة الخامسة بنسبة ٥,١%، وباختبار دلالة الفرق في اختيار الطلبة المبحوثين تبين انه يوجد فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠١.

جدول (١٤) : يوضح آراء المبحوثين فى مدى مصداقية المسئولين من خلال تصريحاتهم.

	مدى مصداقية المسئولين	عدد	%	الترتيب	كا^2
١	غالبية المسئولين ليس لديهم مصداقية	٧٢	٤٦,٥	١	٠,٧٨
٢	البعض صادق والبعض لا	٢٠	١٣	٤	**٨٥,٣٢
٣	فض مجالس وخلاص	٣٠	١٩,٢	٢	**٥٨,٢٣
٤	غالبا ما يكون كذب زى التصريحات الخاصة ببناء المستشفيات وتحسين الاوضاع	٢٥	١٦,٢	٣	**٧١,١٣
٥	بعضها صادقة اذا كانت معتمدة من الحكومة	٨	٥,١	٥	**١٢٤,٦٥
	الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^2 الجولية عند درجات حرية = ١

عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤

** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪ .

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

اما فيما يتعلق بالمقابلات المتعمقة نجد أن بعض الحالات ترى أن بعض تصريحات المسئولين تكون صادقة وبعضها تكون غير صادقة مثل التصريحات التى تصدر عن المسئولين بوزارة الصحة فى جاهزية المستشفيات الحكومية واستعدادها للعمل وتوفير الأجهزة الطبية والعمالة البشرية (الأطباء) وفى ارض الواقع لا يوجد شئ من هذا، بل يوجد اهمال كبير فى المستشفيات الحكومية، وحالة أخرى ترى أن التصريحات التى تصدر عبر الجمعيات التعاونية والتكافلية لا تتسم ايضا بالمصداقية لأنها لا تعمل الا لحساب المسئولين ولا يستفيد منها الفقراء، وحالة ثالثة ترى أن هذه التصريحات تتسم بعدم المصداقية حتى وإن كانت تفى بوعودها، فهناك دائما شك بمصداقيتها ولا يتم الوثوق بها بسهولة مثل التابلت الذى وعد به وزير التعليم وعندما أوفى بوعوده وجدنا البنية متهالكة ولا تصلح لاستخدام التابلت مما أدى الى المزيد من الشك فى المنظومة التعليمية. كما نجد أن البعض يسارعون بالتبرع بدمائهم للمنظومة الصحية إلا اننى اشك ان الدم الذى اقوم بالتبرع به سيصل إلى المرضى بدون مقابل وانه يتم بيعه رغم تبرعى به. فى حين نجد أن هناك تصريحات آخرى تكون صادقة مثل الاجراءات التى تتخذها وزارة الصحة من أجل مكافحة فيرس (سى – كورونا) وبعض الاجراءات التى اتخذتها وزارة التعليم بشأن غلق المدارس منعا لتفشى الفيروس.

جدول (١٥) : يوضح آراء المبحوثين فى مدى فاعلية النقابات ودورها فى المجتمع.

	مدى فاعليتها	عدد	%	الترتيب	كا^{2}
١	كثير من النقابات ليس لها دور	٦٠	٣٨,٧	٢	٧,٩٠
٢	النقابات لا تعمل الا لمصلحتها الشخصية	٣٢	٢٠,٧	٣	٥٣,٤٣**
٣	فيه كثير من النقابات محدش بيسمع عنها حاجة	٦٢	٤٠	١	٦,٢٠*
٤	النقابات لا تعمل الا لمصلحة القيادات	١	٠,٦	٤	١٥١,٠٣**
	الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^{2} الجولية عند درجات حرية = ١

عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤

** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪ .

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

يتضح من الجدول رقم (١٥) والذى يوضح آراء المبحوثين فى مدى فاعلية النقابات ودورها فى المجتمع ان ٤٠% من المبحوثين يرون ان هناك الكثير من هذه النقابات لا يسمع عنها احد، وجاءت هذه الاجابة فى المرتبة الاولى. وبإختبار دلالة الفرق فى اختيار المبحوثين تبين انه توجد فروق دالة احصائيا عند مستوى ٠,٠١، كما جاءت عبارة ان كثير من النقابات ليس لها دور فى المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٣٨,٧% من استجابات المبحوثين. وباختبار دلالة الفرق فى اختيار المبحوثين تبين انه لا توجد فروق دالة احصائيا بين استجابات المبحوثين، كما نجد ان ٢٠,٧% يرون ان النقابات لا تعمل الإ لمصلحتها الشخصية وأن ٠,٦% من المبحوثين يرون أنها لا تعمل الإ لمصلحة قياداتها. وبإختبار دلالة الفرق فى اختيار المبحوثين تبين انه توجد فروق داله احصائيا عند مستوى ٠,٠١ بين استجابات المبحوثين. ويتضح من تحليل المقابلات المتعمقة ان بعض الحالات ترى أن النقابات المهنية والعمالية تدافع عن مصلحة الجميع لتحقق أهدافها، فى حين ان هناك حالات اخرى ترى أن النقابات لا تدافع عن مصالح العاملين بها وأن الغالبية العظمى من هذه النقابات تعمل لمصالحها الشخصية وفئه قليله منهم هى التى تبحث عن حقوق الآخرين، ويوجد كثير من الفئات المنعدمة لا تستفيد من خدمات الدولة فى شئ، كما ترى بعض الحالات ان النقابات لو كانت تدافع عن مصالح العاملين بها لما رأينا معاناة العمالة المصرية للحصول على حقوقها، وبعض الحالات ترى أن البعض منهم يعمل على المصالح العامة للمواطنين والبعض الآخر يعمل من أجل مصالحها فقط، ويوجد كثير من الفئات المهمشة التى لا تستفيد من هذه النقابات رغم أنها أكثر الناس احتياجا لذلك.

جدول (١٦) : يوضح آراء المبحوثين حول دور الاحزاب فى التعبير عن احتياجات المواطنين.

دور الأحزاب	عدد	%	الترتيب	كا^{2}
ليس لها اى دور	٧٣	٤٧	١	٠,٥٢
لاتعمل الا لمصلحة قياداتها	٣٠	١٩,٥	٣	٥٨,٢٣**
لا تهتم باحتياجات المواطنين	٥٢	٣٣,٥	٢	١٦,٧٨**
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^{2} الجولية عند درجات حرية = ١

عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤

** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪ .

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

يتضح من الجدول رقم (١٦) والذى يدور حول دور الاحزاب السياسية فى التعبير عن احتياجات المواطنين ان ٤٧% من المبحوثين يرون ان الاحزاب السياسية ليس لها اى دور فى المجتمع وبإختبار دلالة الفرق فى اختيار المبحوثين تبين انه لا توجد فروق دالة احصائيا، كما يتضح من الجدول ان ٣٣,٥% من المبحوثين يرون أن الإحزاب السياسية لا تهتم بالتعبير عن احتياجات المواطنين وهذا يعد قصورا فى الدور الوظيفى الذى ينبغى على الإحزاب القيام به. وبإختبار دلالة الفرق بين استجابات المبحوثين تبين وجود فروق معنوية دالة احصائيا عند مستوى ٠,٠١، كما نجد أن ١٩,٥% من المبحوثين يرون أن الإحزاب لا تعمل الإ لمصلحة قياداتها. وبإختبار دلالة الفرق بين المبحوثين تبين وجود فروق داله احصائيا بين المبحوثين عند مستوى ٠,٠١. كما يتضح من الدراسه أن جميع حالات المقابلة المتعمقة ترى أن الاحزاب السياسية لا تعبر عن احتياجات المواطنين بإستثناء حالة واحدة، ويرون أن تعددية الاحزاب جعل كل حزب يعبر عن احتياجاته وسياساته فقط وأن هذه الاحزاب لا تعمل إلا لمصلحة قياداتها ومصالحها فقط ولا شأن لها بتلبية احتياجات المواطنين.

جدول (١٧) : يوضح آراء المبحوثين حول تواجد الاحزاب فى الشارع السياسى.

تواجد الاحزاب	عدد	%	الترتيب	كا^2
لها وجود فى الشارع السياسى	٥	٣,٢	٥	**١٣٥,٦٥
ليس لها وجود فى الشارع السياسى	٣٠	١٩,٤	٣	**٥٨,٢٣
الحكومة بتعمل اللى هى عايزاه	٢١	١٣,٥	٤	**٨٢,٣٨
المعارضة فى مصر ليس لها اى دور	٤٥	٢٩,٠	٢	**٢٧,٢٦
مش من السهل الواحد يعبر عن رأيه	٥٤	٣٤,٨	١	**١٤,٢٥
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠,٠**		

قيمة كا^2 الجولية عند درجات حرية = ١

عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤

** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪ .

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

يتضح من الجدول رقم (١٧) والذى يدور حول تواجد الاحزاب السياسية ودورها فى الشارع المصرى أن ٣٤,٨% من المبحوثين يرون أن الاحزاب السياسية ليس لها دور وأنه ليس من

السهل ان يعبر الفرد عن رأيه، كما نجد ان ٢٩% من المبحوثين يرون أن المعارضة فى مصر ليس لها اى دور وبإختبار دلالة الفرق بين الطلبة المبحوثين تبين وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠١%، كما نجد ان ١٩,٤% من المبحوثين يرون أن الاحزاب السياسية ليس لها وجود فى الشارع، كما نجد ان ١٣,٥% من المبحوثين يرون أن الحكومة بتعمل اللى هى عايزاه، وبإختبار دلالة الفرق بين استجابات الطلبة المبحوثين تبين وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠١ بين الطلبة والمبحوثين، اما نسبة من يقرون بوجود دور للاحزاب السياسية وبوجودها بالشارع السياسى فبلغت نسبتهم ٣,٢% من جملة المبحوثين مما يشير الى وجود خلل فى الدور الوظيفى لهذه الاحزاب بإعتبارها مؤسسات سياسية لها دورها المهم فى المجتمع وقد يرجع ذلك الى انعدام ثقة المواطنين فى دور هذه الاحزاب كمؤسسة سياسية لها دورها فى المجتمع وعدم قيامها بتلبية احتياجات المواطنين.

وبتحليل المقابلات المتعمقة يتضح ايضا ان جميع حالات الدراسة ترى ان الاحزاب السياسية ليس لها دور فى المجتمع بإستثناء حاله واحده ترى عكس ذلك، اما باقى الحالات فترى أن الأحزاب السياسية لا تعبر عن حاجة المواطنين بمصداقية وليس لها دور وما هى الا اسم فقط ولا تقوم بتقديم أية منفعة للمواطنين ولا تخدم الا مصالحها فقط وان كل كلامهم كذب ووعودهم زائفة.

جدول (١٨) : يوضح آراء المبحوثين حول مدى تعبير السياسات الحكومية عن احتياجات المواطنين.

مدى تعبير السياسات الحكومية عن احتياجات المواطنين	عدد	%	الترتيب	كا^{2}
نعم	٣٢	٢٠,٦	٢	**٥٣,٤٣
لا	١٢٣	٧٩,٤	١	**٥٣,٤٣
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^{2} الجولية عند درجات حرية = ١

عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤

** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪ .

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

اشارت النتائج الواردة فى الجدول رقم (١٨) والذى يوضح آراء المبحوثين حول مدى تعبير السياسات الحكومية عن احتياجات المواطنين ان ٧٩,٤% من المبحوثين يرون ان السياسات الحكومية لا تعبر عن احتياجات المواطنين وان هناك تناقضاً كبيراً بين توقعات وآمال المواطنين ومخرجات النظام من سياسات. وبإختبار دلالة الفرق بين المبحوثين تبين وجود فروق دالة احصائيا عند المستوى ٠,٠١ بين استجابات المبحوثين، فى حين نجد ان ٢٠,٦% من المبحوثين يرون ان السياسات التى تتبعها الحكومة تعبر عن مصالح المواطنين واحتياجاتهم ولقد ثبتت معنوية الفروق بين المبحوثين عند مستوى ٠,٠١.

ويتضح من خلال المقابلات المتعمقة ان هناك بعض الحالات التى ترى أن السياسات التى اتخذتها الحكومة تعبر عن احتياجات المواطنين حيث قامت الحكومة بتوفير الرعاية الصحية للمواطنين من خلال توفير المستلزمات الطبية التى تقدم للمستشفيات وتوفير الأمن والأمان، وايضا تقديم المنح المادية (٥٠٠ جنيه) برنامج تكافل وكرامة وما تقدم به من مساعدات للعمالة غير منتظمة وتقديم كثير من خدمات الدعم.

فى حين ترى حالات آخرى ان السياسات الحكومية لا تعبر عن إحتياجات المواطنين وخير دليل على ذلك ان هناك فئات مهمشة كثيرة تفتقد حتى لامكانيات المعيشة البسيطة، وجميع الفئات حقها مهدور ولا تهتم بشئ يسمى اولوية ولا تهتم بالأطباء وهم اهم فئة فى هذه المرحلة الصعبة التى يمر بها المجتمع، كما أننا بحاجة الى المزيد من المستشفيات والمدارس من فترات طويلة ولا يتم الاهتمام بهذا الامر فكثافة الطلاب داخل الفصول عالية جدا تصل الى ٦٠ و ٧٠ طالباً فى الفصل او تزيد عن ذلك بكثير. وحاله آخرى ترى ان هذه السياسات لا تعبر عن احتياجات المواطنين بدليل وجود الكثير من الخريجين واصحاب الشهادات العليا يعملون فى وظائف لا تليق بمكانتهم وشهاداتهم، وآخرون لا يعملون، وكثرة اعداد المهاجرين الى الدول الأخرى بحثا عن عمل. اما بالنسبة للخدمات التى تقدمها الحكومة من توفير الرعاية الصحية والأهتمام بالمستشفيات والمدارس والتموين فإن كل هذه الخدمات لا تقارن بالدول الأخرى التى تقوم بتقديم هذه الخدمات وتلبى

احتياجات مواطنيها وتوفر فرص عمل لهم، أيضا يوجد الكثير من الأسر التى لا تستطيع توفير قوت يومها ولو افتكرتها الدولة يبقى مرة فى السنة.

جدول (١٩) : آراء المبحوثين حول مدى تلبية هذه السياسات لاحتياجات شرائح المجتمع.

مدى تعبيرها عن احتياجات شرائح المجتمع	عدد	%	الترتيب	كا^{2}
تعبر عن احتياجات كل شرائح المجتمع	٣٠	١٩,٤	٢	**٥٨,٢٣
لا تعبر الا عن احتياجات شرائح معينة	١٢٥	٨٠,٦	١	**٥٨,٢٣
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^{2} الجولية عند درجات حرية = ١

عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤

** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪ .

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

يتضح من الجدول رقم (١٩) والذى يدور حول آراء المبحوثين فى مدى فاعلية السياسات الحكومية واشباعها لإحتياجات المواطنين واحتياجات شرائح المجتمع حيث اشارت النتائج المتحصل عليها ان حوالى ٨٠% من المبحوثين يرون ان هذه السياسات لا تعبر الا عن احتياجات شرائح معينة، وبإختبار دلالة الفرق بين المبحوثين تبين وجود فروق معنوية دالة احصائيا عند مستوى ٠,٠١، فى حين نجد ان حوالى ٢٠% من المبحوثين يرون ان هذه السياسات تعبر عن احتياجات كل شرائح المجتمع. ويتضح من خلال المقابلات المتعمقة ان جميع الحالات ترى أن هذه السياسات لا تلبى احتياجات كل شرائح المجتمع بإستثناء حاله واحده، وأن هذه الحالات ترى ان ما يجرى فى الواقع هو تهميش لشرائح كثيرة فى المجتمع وهناك فجوة بين شرائح المجتمع والدليل على ذلك هى أن الفئة الأكبر من الفقراء والمساكين والذين يشكلون الطبقة الدنيا، وأن الفجوة بين شرائح المجتمع فى حاله تزايد، كذلك تتآكل الطبقة الوسطى مما ينذر بإختفائها.

جدول (٢٠) : يوضح آراء المبحوثين حول مصداقية المسئولين وتصريحاتهم حول تلبية احتياجات المواطنين.

مصداقية المسئولين	عدد	%	الترتيب	كا^2
توجد مصداقية	٣٢	٢٠,٦	٢	**٥٣,٤٣
لا توجد مصداقية	١١١	٧١,٦	١	**٢٨,٩٦
البعض صادق والبعض غير صادق	١٢	٧,٨	٣	**١١٠,٧٢
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^2 الجولية عند درجات حرية = ١
عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤
** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪ .
المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

يتضح من الجدول رقم (٢٠) والذى يدور حول آراء المبحوثين حول تصريحات المسئولين ومصداقيتها فى التعبير عن احتياجات المواطنين حيث اشارت النتائج الى ان ٧١,٦% من المبحوثين يرون ان تصريحات المسئولين غير صادقه فى حين نجد ان ٢٠,٦% من هؤلاء المبحوثين يرون ان تصريحات المواطنين تتسم بالمصداقية وتلبى احتياجات المواطنين، اما من يرون ان هناك بعض التصريحات من جانب المسئولين تتسم بالمصداقية وبعضها الآخر غير صادق فقد بلغت نسبتهم ٧,٨% من اجمالى المبحوثين. كما يتضح من المقابلات المتعمقة ان أربع حالات لا يعتقدون فى مصداقية المسئولين وتصريحاتهم حول تلبية إحتياجات المواطنين.

جدول (٢١) : يوضح آراء المبحوثين فى اعتقادهم بخبرات القيادات والمسئولين فى المصالح المختلفة.

الاعتقاد فى خبرات المسئولين	عدد	%	الترتيب	كا^2
عندهم خبرة	٦٢	٤٠,٠	١	*٦,٢٠
البعض عنده والبعض ماعندهوش	٦٠	٣٨,٧	٢	**٧,٩٠
لا توجد خبرة	٣٣	٢١,٣	٣	**٥١,١٠
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^2 الجولية عند درجات حرية = ١
عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤
** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪ .
المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

تشير نتائج الجدول رقم (٢١) والذى يوضح آراء المبحوثين فى مدى اعتقادهم بخبرات القيادات والمسئولين فى المصالح المختلفة حيث نجد ان ٤٠% من المبحوثين يرون ان هذه القيادات تمتلك الخبرة. وبإختبار دلالة الفرق بين المبحوثين تبين وجود فروق ذات دلاله احصائيه عند مستوى ٠,٠٥، كما يتضح من الجدول ان ٣٨,٧% من المبحوثين يرون أن بعض هذه القيادات تمتلك الخبره وبعضها لا يمتلك،اما نسبة من يرون انه لا توجد خبرة لدى هذه القيادات فبلغت ٢١,٣% من اجمالى المبحوثين. وفيما يتعلق بآراء حالات المقابلة المتعمقة نجد أن الامر نسبى ويختلف من موظف الى آخر، فمن بين الموظفين والمسئولين من يقوم بعمله على اكمل وجه ولديهم الخبرة لانهم يعملون فى مجال تخصصهم، ومنهم من لا يمتلك هذه الخبرة، وثالث يرى أنه حتى لو امتلك الخبرة والمهارة ولكنه يماطل فى ادائه للعمل وعلى حد تعبير البعض (على قد فلوسهم هنشتغل).

جدول (٢٢) : يوضح مصادر المعلومات لدى المبحوثين.

مصادر المعلومات	عدد	%	الترتيب	كا^2
اذاعة	٨	٥,٢	٤	**١٢٤,٦٥
تليفزيون	٩٥	٦١,٣	١	**٧,٩٠
اذاعة + تليفزيون	١٦	١٠,٣	٢	**٩٧,٦١
صحف	٨	٥,٢	٤ مكرر	**١٢٤,٦٥
سوشيال ميديا	١٥	٩,٧	٣	**١٠٠,٨١
من الأصدقاء والمعارف	٨	٥,٢	٤ مكرر	**١٢٤,٦٥
أخرى	٥	٣,٢	٥	**١٣٥,٦٥
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^2 الجولية عند درجات حرية = ١

عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤

** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪ .

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

فيما يتعلق بمصادر المعلومات بالنسبة للمبحوثين فقد اشارت نتائج الجدول رقم (٢٢) ان ٦١% من المبحوثين يعتمدون على التليفزيون فى الحصول على معلوماتهم كما نجد أن ١٠% من جملة المبحوثين يعتمدون على الراديو والتليفزيون معا كمصدر للمعلومات. اما من يعتمدون على وسائل التواصل الإجتماعى كمصدر للمعلومات فتبلغ نسبتهم ما يقرب من ١٠% من المبحوثين اى ان التليفزيون هو المصدر الأساسى للحصول على المعلومة بإعتبارها أكثر وسيلة متاحة وأقل تكلفة من اى وسيلة أخرى . كما نجد أن التليفزيون هو المصدر الأساسى للحصول على المعلومة لدى حالات الدراسه بالإضافة الى بعض وسائل التواصل الأجتماعى وبعض الصحف.

جدول (٢٣) : يوضح مدى تفضيل المبحوثين لوسيلة دون الأخرى.

اسباب تفضيل وسيلة دون الأخرى	عدد	%	الترتيب	كا^{2}
عدم مصداقية الوسائل الأخرى	٣٠	١٩,٤	٢	**٥٨,٢٣
لانها تتناول مشاكل حقيقية	١٢٠	٧٧,٤	١	**٤٦,٦١
طريقة عرضها للبرامج	٥	٣,٢	٣	**١٣٥,٦٥
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^{2} الجولية عند درجات حرية = ١

عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤

** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪ .

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

يوضح الجدول رقم (٢٣) اسباب تفضيل المبحوثين لوسيلة دون الأخرى حيث اشارت النتائج الى ان من اسباب تفضيل وسيلة دون الأخرى انها تتناول مشاكل حقيقية حيث بلغت نسبة من يقرون ذلك ٧٧% من جملة المبحوثين، كما نجد ان حوالى ٢٠% من المبحوثين يرون ان عدم مصداقية بعض الوسائل هى سبب وراء تفضيلهم لوسيلة دون آخرى،اما بالنسبة لمن يفضلون طريقة عرض البرامج فى وسيلة دون الأخرى وأنها السبب وراء تفضيلهم فتبلغ نسبتهم ٣,٣% من اجمالى المبحوثين. ويتضح من حالات الدراسه المتعمقة انهم يفضلون وسيلة دون الأخرى لأن التصريحات تكون مباشرة وواقعية ويوجد إجماع على صحة الخبر فى أكثر من وسيلة وتكون موثقه بالصور والتسجيلات .

جدول (٢٤) : يوضح اسباب تصديق المبحوثين للشائعات.

اسباب تصديق الشائعات	عدد	%	الترتيب	كا^{2}
مصداقية المصدر المنقولة عنه	٦٥	٣٩,٤	١	٤,٠٣
لان الحكومة لا تكذب هذه الشائعات	٣٠	١٨,٢	٣	**٥٨,٢٣
عدم الوعى والجهل	٥٠	٣٠,٤	٢	**١٩,٥٢
الظروف العامة التى تعيشها البلد	١٠	٦	٤	**١١٧,٥٨
أخرى	١٠	٦	٤ مكرر	**١١٧,٥٨
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^{2} الجولية عند درجات حرية = ١

عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤

** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪ .

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

يوضح الجدول رقم (٢٤) اسباب تصديق المبحوثين للشائعات حيث اشارت النتائج الى ان ٣٩,٤% من المبحوثين يثقون فى المصدر الذى يقوم بنقل وترويج هذه الشائعات وبإختبار دلالة الفرق بين المبحوثين حول تصديقهم للشائعات تبين عدم وجود فروق بين المبحوثين فيما يتعلق بمصداقية المصدر المنقول عنه الشائعات فى حين نجد ان ٣٠,٤% من هؤلاء المبحوثين يرون ان عدم الوعى والجهل هو السبب وراء تصديق هذه الشائعات، كما نجد ان ١٨,٢% من المبحوثين يرون ان السبب وراء تصديق الشائعات هو عدم قيام الحكومة بتكذيبها، بل انها تتجاهلها مما يدفع البعض الى تصديقها. كما نجد ان ٦% من المبحوثين يرجعون أسباب تصديق الشائعات إلى الظروف التى يمر بها المجتمع. وايضا ٦% لا يصدقون الشائعات بسبب الأجواء الموجودة فى البلد. ومن اسباب تصديق الشائعات لدى حالات المقابلة ان هذه الشائعات تكون محكمة بدقة يصعب معها عدم تصديقها بالاضافة الى كثرة ما يحدث هذه الأيام، وان هذه الشائعات توافق هواهم ورغباتهم ولاننا فى مجتمع تربينا على الاشاعات وكثرة تداولها بين الأفراد من خلال الوسائل المختلفة.

جدول (٢٥) : يوضح مدى مشاركة المبحوثين فى الانتخابات.

المشاركة فى الانتخابات	عدد	%	الترتيب	كا^{2}
نعم	٥٩	٣٨	٢	**٨,٨٣
لا	٩٦	٦٢	١	**٨,٨٣
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^{2} الجولية عند درجات حرية = ١ عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤
** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪ .
المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

يوضح الجدول رقم (٢٥) المشاركة السياسية للمبحوثين من خلال العملية الانتخابية حيث اظهرت النتائج تدنى وانخفاض نسبة المشاركة فى العملية السياسية من جانب المبحوثين حيث بلغت نسبة من يشاركون فى العملية الانتخابية ٣٨% من جملة المبحوثين وبإختبار دلالة الفرق بين المبحوثين تبين وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى ٠,٠١، كما اتضح من نتائج الجدول أن ٦٢% من المبحوثين لا يشاركون فى العملية الانتخابية. وبإختبار دلالة الفروق بين المبحوثين فيما يتعلق بالمشاركة فى الانتخابات تبين انه توجد فروق دالة احصائيا عند مستوى ٠,٠١ بين المبحوثين. كما اتضح من خلال المقابلات المتعمقة أن ٥٠% من الحالات تشارك فى العملية الانتخابية و ٥٠% لا يشاركون فى الأنتخابات ايمانا منهم بعدم جدواها.

جدول (٢٦) : يوضح آراء المبحوثين حول اسباب اختيار النواب لأكثر من مرة.

اسباب اختيار النائب لأكثر من مرة	عدد	%	الترتيب	كا^{2}
لان له عزوة وعيلته كبيرة	٣٥	٢٢,٦	٣	**٤٦,٦١
لانه يقوم بخدمه اهل دايرته	٤٠	٢٥,٨	٢	**٣٦,٢٩
يعمل على حل مشاكل الدائرة	٥٢	٣٣,٥	١	**١٦,٧٨
مافيش حد غيره	٢٣	١٤,٨	٤	**٧٦,٦٥
أخرى	٥	٣,٢	٥	**١٣٥,٦٥
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^{2} الجولية عند درجات حرية = ١ عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤
** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪ .
المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

أشارت نتائج الجدول رقم (٢٦) والذى يدور حول اسباب إختيار النائب لأكثر من مرة تشير النتائج الى ان من اهم هذه الاسباب سعيه الى حل مشاكل الدائره حيث احتل هذا الاختيار المرتبة الاولى من بين اسباب الاختيار بنسبة بلغت ٣٣,٥% من المبحوثين. وباختبار دلالة الفرق فيما يتعلق بأسباب الاختيار بين المبحوثين تبين وجود فروق داله احصائيا عند مستوى ٠,٠١ بين المبحوثين، ويأتى فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية قيام النائب بخدمة أهل دائرته ووقوفه بجانبهم وتقديم المساعدات لهم ومجاملتهم فى السراء والضراء حيث نجد أن ٢٥% من المبحوثين يرون ان هذا هو السبب وراء تكرار اختيارهم. وبإختبار دلالة الفرق بين المبحوثين تبين وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى ٠,٠١، كما نجد أن ٢٢,٦% من المبحوثين يرجعون سبب اختيارهم للنائب مره آخرى الى عزوته وعيلته الكبيرة حيث احتلت المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بين جملة الاسباب، كما نجد أن ١٤,٨% من المبحوثين يرجعون سبب الإختيار الى عدم وجود شخص آخر. أما نسبة من يرون أنه يتم انتخابه مره ثانية لعوامل آخرى منها تدعيم حزب من الأحزاب له أو امتلاكه القوة الأقتصادية وعلاقته بالمسئولين والقيادات فقد بلغت نسبتهم ٣,٢% من المبحوثين. كما يتضح من المقابلات المتعمقه ان من أهم اسباب اختيار النائب لأكثر من مره هو سعيه لحل مشاكل الدائره والعمل لمصلحة الدائره وتقديم الخدمات والرعاية للذين يحتاجونها وتمثيل الدائره والتعبير عن مشاكلها مما يؤدى إلى كسب ثقة المواطنين واعادة انتخابه.

جدول (٢٧) : يوضح آراء المبحوثين حول اسباب عدم اختيار النواب مرة اخرى.

اسباب عدم الاختيار	عدد	%	الترتيب	كا^2
لان ما حدش شافه بعد ما نجح	٤٠	٢٥,٨	٢	**٣٦,٢٩
دايما يسعى لمصالحه الخاصة	٣٠	١٩,٤	٤	**٥٨,٢٣
ماخدمش الدايرة بتاعته	٤٨	٣١,٠	١	**٢٢,٤٦
وجوده زى عدمه	٣٧	٢٣,٩	٣	**٤٢,٣٣
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^2 الجولية عند درجات حرية = ١

عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤

** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪.

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

يوضح الجدول رقم (٢٧) اسباب عدم اختيار النائب مرة أخرى حيث اشارت النتائج المتحصل عليها الى ما يلى :

١- ان ٣١% من المبحوثين يرون أنه لم يقم بخدمة دائرته.

٢- ان ٢٥,٨% من المبحوثين يرون ان السبب وراء عدم اختياره هو غيابه عن أهل الدائرة بعد نجاحه فى العملية الانتخابية.

٣- ان ٢٣,٩% من المبحوثين يرون ان وجوده مثل عدمه.

٤- ان ١٩,٤% من المبحوثين يرجعون سبب عدم اختياره الى سعيه الدائم لتحقيق مصالحه الخاصة على حساب مصلحة أهل دائرته.

وبإختبار دلالة الفرق بين الطلبة المبحوثين فيما يتعلق بهذه الاسباب تبين وجود فروق داله احصائيا عند مستوى ٠,٠١ بين المبحوثين ومن خلال المقابلات المتعمقة نجد أن من أهم اسباب عدم اختيار النائب للمرة الثانية هو سعيه لتحقيق مصلحته الشخصية على حساب مصالح اهل الدائره وأنه لا يفى بوعوده، وعدم قيامه بدوره الاساسى فى التعبير عن أهل دائرته.

جدول (٢٨) : يوضح آراء المبحوثين حول اسباب استحقاق النواب لثقة المواطنين.

اسباب استحقاق الثقة	عدد	%	الترتيب	كا^{2}
وفقا لمدى مصداقية النائب	٢٥	١٦,١	٣	**٧١,١٣
سعيه لحل مشاكل اهل دايرته	٩٠	٥٨,١	١	٤,٠٣
بيخدم كل واحد محتاج ليه	٤٠	٢٥,٨	٢	**٣٦,٢٩
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^{2} الجولية عند درجات حرية = ١

عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤

** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪ .

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

يوضح الجدول رقم (٢٨) آراء المبحوثين حول استحقاق النائب لثقة المواطنين حيث اشارت النتائج الى ان ٥٨% من المبحوثين يرون ان السبب وراء ذلك هو سعيه الدائم لحل مشاكل اهل الدائرة. وبإختبار دلالة الفرق حول استحقاق الثقة بين المبحوثين تبين عدم وجود فروق دالة احصائيا بين المبحوثين، كما تشير النتائج الى ان حوالى ٢٦% من المبحوثين يرون ان خدمة النائب لأهل الدائرة ووقوفه جانب المحتاجين هى السبب وراء استحقاق الثقة، كما نجد ان ١٦% من المبحوثين يرون ان المصداقية التى يتمتع بها النائب هى وراء استحقاق هذه الثقة، وبإختبار دلالة الفرق حول استحقاق الثقة بين المبحوثين تبين وجود فروق داله احصائيا عند مستوى ٠,٠١ بين المبحوثين. ومن خلال المقابلات المتعمقة للمبحوثين تبين أن من أهم هذه الأسباب وفائه بوعوده وان يكون صادق القول والفعل وان يسعى دائما لحل مشاكل الدائره، وعدم استحقاقه هذه الثقة فى حالة الاخلاء بالوعود بعد نجاحه فى الانتخابات.

جدول (٢٩) : يوضح آراء المبحوثين حول اسباب عدم استحقاق النائب لثقة المواطنين.

اسباب عدم الثقة	عدد	%	الترتيب	كا^{2}
عدم مصداقيتهم	٣٠	١٩,٤	٢	**٥٨,٢٣
لا يقوم بخدمة أهل دايرته	٨٠	٥١,٦	١	٠,١٦
ماعملش حاجة للدائره بتاعته	١٠	٦,٥	٥	**١١٧,٥٨
بيخدم اهله ومعارفه بس	١٥	٩,٧	٤	**١٠٠,٨١
ماحدش شافه بعد ما نجح فى الانتخابات	٢٠	١٢,٩	٣	**٨٥,٣٢
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^{2} الجولية عند درجات حرية = ١

عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤

** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪ .

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

يوضح الجدول رقم (٢٩) اسباب عدم استحقاق النائب لثقة المواطنين، ويمكن حصر هذه الاسباب وترتيبها وفقا لأهميتها كما يلى :

- لانه لا يقوم بخدمه أهل دائرته بنسبة ٥١,٦% من المبحوثين. وبإختبار دلالة الفرق بين المبحوثين فيما يتعلق بأسباب عدم استحقاق النائب لثقة المواطنين تبين عدم وجود فروق دالة احصائيا فيما يتعلق بهذا السبب.
- عدم مصداقية النائب بنسبة ١٩,٤% من المبحوثين.
- عدم تردده على الدائرة بعد نجاحه فى الانتخابات بنسبة ١٢,٩% من جملة المبحوثين.
- قيامه بخدمة اهله ومعارفه فقط بنسبة ٩,٧% من المبحوثين.
- ما عملش حاجة للدائرة بتاعته بنسبة ٦,٥% من المبحوثين.

ويتضح من خلال دراسات الحاله إن من اهم اسباب عدم استحقاق النائب لثقة المواطنين هى عدم قيامه بأى شئ لمصلحة الدائرة بعد نجاحه فى العملية الانتخابية ولم يحدث اى تغيير وأن مافيش حد فيهم عمل بالكلام اللى كان بيقوله.

جدول (٣٠) : يوضح آراء المبحوثين حول فعالية النواب فى التعبير عن مشاكل المواطنين.

فاعلية النائب فى حل مشاكل المواطنين	عدد	%	الترتيب	كا^2
دايما يسعى لحل مشاكل دايرته	١٠	٦,٥	٣	**١١٧,٥٨
لا يعبرون عن مشاكل المواطنين فى الدائرة	٥٠	٣٢,٣	٢	**١٩,٥٢
لا يهتمون الا بالمكانة الاجتماعية والمادية	٩٥	٦١,٣	١	**٧,٩٠
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^2 الجولية عند درجات حرية = ١

عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤

** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪ .

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

يوضح الجدول رقم (٣٠) آراء المبحوثين حول فاعلية النائب فى التعبير عن مشاكل اهل الدائرة حيث اشارت النتائج المتحصل عليها أن ٩٣% من المبحوثين يرون أن النائب لا يسعى الى تحقيق مصالح المواطنين ولا يعمل على حل مشاكلهم وانما يهتم فقط بتحقيق

المكانة الاجتماعية والمادية، وبإختبار دلالة الفرق بين المبحوثين فيما يتعلق بمدى فاعلية النائب فى التعبير عن مشاكل المواطنين تبين وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى ٠,٠١ بين المبحوثين، كما نجد أن ٣٢,٣% من المبحوثين يرون أن النائب لا يعبر عن مشاكل المواطنين فى دائرته، فى حين نجد أن ٦,٥% من المبحوثين يرون أن النائب يسعى لحل كل مشاكل دائرته. وبإختبار معنوية الفروق تبين وجود فروق معنوية عند مستوى ٠,٠١ بين المبحوثين.

جدول (٣١) : يوضح آراء المبحوثين حول عملية الانتخاب ونتائجها.

تقيم المبحوثين للعملية الانتخابية	عدد	%	الترتيب	كا^{2}
تأتى بالأفضل	٥	٣,٣	٣	**١٣٥,٦٥
لا تأتى بالافضل	١٢٠	٧٧,٤	١	**٤٦,٦١
دايما تأتى باللى له عزوة وعيله	٣٠	١٩,٣	٢	**٥٨,٢٣
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^{2} الجولية عند درجات حرية = ١

عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤

** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪ .

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

يوضح الجدول رقم (٣١) آراء المبحوثين حول عملية الانتخاب ونتائجها حيث اشارت النتائج أن ٧٧,٤% من المبحوثين يرون أن الانتخابات لا تأتى بالأفضل من المرشحين نظرا لوجود عوامل اخرى تتحكم فى هذه العملية وبإختبار دلالة الفرق حول نتائج العملية الإنتخابية بين المبحوثين تبين وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى ٠,٠١، كما يتضح ايضا من النتائج أن ١٩,٢% من المبحوثين يرون أن الانتخابات تأتى بالشخص اللى ليه عزوة وعيلته كبيرة لانه يمتلك عدداً كبيراً من الأصوات، أما نسبة من يرون ان الانتخابات تأتى دائما بالأفضل فتبلغ نسبتهم ٣,٣% من جملة المبحوثين. كما أن الغالبيه العظمى من دراسات الحاله ترى أن الانتخابات لا تأتى بالأفضل من المرشحين.

جدول (٣٢) : يوضح آراء المبحوثين فى نتائج عدم الثقة فى القيادات والمؤسسات.

نتائج عدم الثقة	عدد	%	الترتيب	كا^{2}
عدم انجاز هذه المؤسسات لاهدافها بكفاءه وفعالية	٣٠	١٩,٣	٣	**٥٨,٢٣
شعور الفرد بالاغتراب	٥٠	٣٢,٣	٢	**١٩,٥٢
البحث عن مصادر اخرى للخدمة	١٥	٩,٧	٤	**١٠٠,٨١
شعور الفرد بعدم جدوى هذه المؤسسات	٦٠	٣٨,٧	١	**٧,٩٠
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		

قيمة كا^{2} الجولية عند درجات حرية = ١

عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤

** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪ .

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

يوضح الجدول رقم (٣٢) آراء المبحوثين فى نتائج عدم الثقة فى القيادات والمؤسسات حيث اشارت النتائج الى ان ٣٨,٧% من جملة المبحوثين يرون أن ما يترتب على هذه العملية هو الشعور بعدم جدوى هذه المؤسسات. وبإختبار دلالة الفرق بين المبحوثين فيما يتعلق بنتائج عدم الثقة تبين وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى ٠,٠١، كما نجد ان ٣٢,٣% من المبحوثين يرون أن النتيجة المترتبة على ذلك هوشعور الفرد بالإغتراب، كما يرى ١٩,٣% من جملة المبحوثين ان عدم انجاز هذه المؤسسات لاهدافها بكفاءة وفعالية هى من نتائج عدم الثقة فى القيادات والمؤسسات، مما يدفع هؤلاء المواطنين الى البحث عن مصادر أخرى للخدمة . بإختبار دلالة الفرق بين المبحوثين فيما يتعلق بنتائج عدم الثقة تبين وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى معنويه ٠,٠١. وأشارت النتائج المتحصل عليها من خلال دراسات الحالة ان الثقة فى أية مؤسسة يتوقف الى حد كبير على الاداء الفعلى لتلك المؤسسة والتعامل معها والخبرات المباشرة مع موظفيها من خلال الخدمات التى تقدمها هذه المؤسسات وقد اجمعت جميع حالات الدراسة على ذلك.

جدول (٣٣) : يوضح آراء المبحوثين فى امكانية وقدرة الشعب على تحقيق مرتبة متقدمة بين الدول.

مدى قدره الشعب على تحقيق مرتبة متقدمة	عدد	%	الترتيب	كا^{2}
نعم	١٢٨	٨٢,٥	١	٦٥,٨١**
لا	٢٧	١٧,٥	٢	٦٥,٨١**
الاجمالى	**١٥٥**	**١٠٠**		
الأسباب	**عدد**	**%**	**الترتيب**	**كا^{2}**
لانه شعب يمتلك الاراده والقوة	١٣٠	٨١,٢	١	٧١,١٣**
لانه شعب عنده وعى	٣٠	١٨,٨	٢	٥٨,٢٣**
الاجمالى	**١٦٠**	**١٠٠**		

قيمة كا^{2} الجولية عند درجات حرية = ١

عند مستوى ١% =٦,٦٤، عند مستوى ٥% = ٣,٨٤

** دال عند مستوى ١٪، * دال عند مستوى ٥٪ .

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية.

يوضح الجدول رقم (٣٣) آراء المبحوثين فى امكانية وقدرة الشعب على تحقيق مرتبة متقدمة بين الدول حيث افادت النتائج ان ٨٢,٥% من المبحوثين يرون أن الشعب يمتلك القدرة على تحقيق المكانة المتقدمة بين الدول وانه يمتلك الاراده والقوة لتحقيق ذلك ولانه شعب لديه وعى، فى حين بلغت نسبة من يرون عكس ذلك ١٧,٥% من جملة المبحوثين.

سادساً – نتائج الدراسه وتوصياتها :

من خلال الدراسه الميدانية والمقابلات المتعمقة توصلت الدراسه الحالية الى عدد من النتائج يمكن رصدها على النحو التالى :

١. تباينت آراء المبحوثين من خلال الدراسة الميدانية والمقابلات المتعمقة حول مفهوم الثقة، حيث تعرف على أنها علاقه بين شخصين او طرفين تحكمها بعض القيم الاخلاقية مثل الصدق والأمانة والأيفاء بالوعود وعدم الشك فى الطرف الآخر والارتياح له والإقتناع بأن هذا الشخص يستحق الثقة، وأن هناك تطابقا بين قوله

وفعله، وإذا افتقدت هذه الثقة بين الطرفين فإن ذلك يؤدى الى وجود حواجز بينهما، ويؤدى إلى مصير مليئ بالوحده والشعور بالإنعزالية وعدم القدره على الحفاظ على هذه العلاقات، كما أن الانسان لا يستطيع ان يثق بالآخرين كثيرا لأن ذلك قد يؤدى الى الكثير من خيبات الأمل وفقا لتعبير بعض حالات الدراسة.

٢. اشارت الدراسة الميدانية والمقابلات المتعمقة الى ان اهم اسباب الثقة فى الطرف الآخر هى المحافظة على الاسرار، والصدق والإمانة التى يتحلى بها الطرف الآخر والتزامه بتنفيذ وعوده، كما ان إهتمام طرف بمشكلات الطرف الآخر والعمل على حلها تعد من بين اسباب الثقة فى الطرف الآخر.

٣. كما يتضح من الدراسة ان من أهم اسباب عدم الثقة هى سعى طرف لتحقيق مصالحه الشخصية على حساب الطرف الآخر الى جانب عدم المحافظة على الأسرار، وان هناك فجوه بين القول والفعل، واتصافه بالخيانة والكذب والخذلان، وأن يكون الطرف الآخر غير جدير بهذه الثقة وغير قادر على تحمل المسئولية وغير قادر على تنفيذ وعوده، وأنه شخص لا يؤتمن وتشعر بعدم الارتياح فى التعامل معه. ويستبعد حوالى ٨٢% من المبحوثين عودة الثقة والعلاقات بين الطرفين فى حال فقدانها.

٤. اظهرت نتائج الدراسة الميدانية والمقابلات المتعمقة تدنى وانخفاض مستوى الثقة السياسية لدى الشباب والذى يمكن ملاحظته من خلال تقييمهم لأداء بعض المؤسسات السياسيه وشبه السياسيه واداء المسئولين والقيادات بها والتى جاءت على النحو التالى:

- أن الغالبية العظمى من المبحوثين يرون ان تصريحات المسئولين تتسم بعدم المصداقية مثل التصريحات التى تصدر عن المسئولين بوزارة الصحة وعن جاهزيه المستشفيات واستعدادها لتقديم الرعاية الصحية للمواطنين ولكنها عبارة عن تصريحات لا أساس لها من الصحة ولا وجود لها على أرض الواقع. الى الحد الذى دفع بعض حالات الدراسة الى القول بأنه يشك فى إمكانية وصول تبرعه بدمائه الى المرضى ويتم بيعه بالرغم من تبرعه به. وايضا مثل التصريحات التى تصدر من وزارة التربية والتعليم والخاصه بتوفير التابلت للطلاب، وعندما يتم الالتزام بالوعود تفاجأ بوجود بنية متهالكة لا تصلح لتنفيذ هذه التصريحات والوعود. وعلى الجانب الآخر نجد أن قلة من المبحوثين يرون أن بعض تصريحات المسئولين صادقة مثل التصريحات والاجراءات التى

اتخذتها الحكومة لمواجهة فيروس سى، والاجراءات التى اتخذتها وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالى فيما يتعلق بغلق المدارس والجامعات منعا لتفشى فيروس كورونا.

- ان غالبية المبحوثين يرون عدم فاعلية الدور الذى تقوم به النقابات المهنيه المختلفة داخل المجتمع وان هناك الكثير من النقابات التى لا يسمع عنها أحد حتى وإن وجدت فليس لها دور فى الحياه السياسية والاجتماعية، كما أنها لا تعمل الا لمصلحتها الشخصية ولمصلحة قياداتها، وان هناك الكثير من الفئات الفقيرة والمهمشة التى لا تستفيد من هذه النقابات فى شئ، كما أن هذه النقابات لو كانت تدافع عن مصالح العاملين بها لما رأينا معاناة العمالة المصرية للحصول على حقوقها، فى حين نجد أن قلة من هؤلاء المبحوثين يرون أن بعض هذه النقابات تعمل من أجل الصالح العام ولخدمه اعضائها.
- اشارت النتائج الى ان الغالبية العظمى من المبحوثين يرون أن الاحزاب السياسية ليس لها دور داخل المجتمع، كما انها لا تهتم بالتعبير عن احتياجات المواطنين ولا تعمل الا لمصلحه قياداتها ومصالحها الشخصية، وان تعددية هذه الاحزاب جعل كل حزب يعبر عن احتياجاته وسياساته فقط ولا شأن له بتلبية احتياجات المواطنين.
- ان الغالبية العظمى من المبحوثين يرون أن السياسات الحكومية لا تعبر عن احتياجات المواطنين وانها لا تلبى احتياجات شرائح المجتمع وخير دليل على ذلك وجود فئات كثيرة مهمشة تفتقد حتى لإمكانيات العيش البسيط، كما ان الحكومة لا تهتم بترتيب اولوياتها، فمن المفترض ان تهتم بالاطباء فى هذه المرحله الصعبة التى يمر بها المجتمع وتعمل على اقامة وتطوير المستشفيات وتقديم الرعاية الصحية، كما انها من المفترض ان تعمل على تطوير وبناء المدارس حتى يمكنها استيعاب الطلاب، فكثافة الفصول تبلغ من ٦٠ الى ٧٠ طالباً فى الفصل الواحد. كما نجد أن الكثير من الخريجين وذوى الشهادات العليا يعملون فى وظائف لا تليق بمكانتهم وشهاداتهم والكثير منهم لا يعملون، مما يدفعهم لمحاولة الانتقال الى دول اخرى بحثا عن عمل،كما أن الخدمات التى تقدمها الدولة لا تقارن بالخدمات التى تقدمها الدول الأخرى لمواطنيها، وان هناك

الكثير من الاسر لا تستطيع توفير قوت يومها ولو افتكرتها الدولة بتبقى مره فى السنة على حد تعبير حالات الدراسه، وترى بعض حالات الدراسه ان ما يجرى فى الواقع هو تهميش لشرائح كثيرة فى المجتمع وان هناك فجوه بين شرائح المجتمع والدليل على ذلك هو أن أعداد الفقراء والذين يشكلون الطبقة الدنيا فى تزايد، وان الفجوة تتسع بين شرائح المجتمع، كما أن الطبقة الوسطى تتآكل مما ينذر بإختفائها.

- انخفاض المشاركة السياسية للشباب حيث نجد أن ما يقرب من ثلثى المبحوثين لا يشاركون فى العملية الانتخابية، وانهم لا يفضلون اختيار النائب لعدم سعيه الدائم لحل مشاكل الدائره التى يمثلها، ويفضلون عدم أنتخابه فى حالة اخفاقه فى خدمه دائرته وعدم تواجده بعد نجاحه فى العملية الانتخابية، وان هذا النائب يكتسب ثقة المواطنين عندما يعمل لحل مشاكل الدائره ويقوم بخدمة كل محتاج من أهل دائرته وعندما يفى بوعوده. كما يتضح أن الغالبية العظمى من المبحوثين يشكون فى جدوى العملية الانتخابية ويرون أن الإنتخابات لا تأتى بالأفضل من المرشحين، وأن انتماء المرشح ووضعه العائلى هى من أهم الاسباب وراء نجاحه فى العملية الأنتخابية، كما نجد أن معظم حالات المقابلة المتعمقة يرون أن الأنتخابات لا تأتى بالأفضل من المرشحين.

٥. اشارت نتائج الدراسه الى أن ٦١% من المبحوثين يعتمدون على التليفزيون كمصدر للحصول على المعلومة والمعرفة السياسية وقد يرجع ذلك الى ان معظم هؤلاء المبحوثين يقيمون فى المجتمع الريفى بالاضافة الى ارتفاع تكلفة المعرفة من خلال وسائل التواصل الاجتماعى حيث تنخفض نسبة من يعتمدون عليها الى ٩,٧% من المبحوثين، وان ٧٧% من المبحوثين يفضلون التليفزيون كوسيلة لانه يتناول مشاكل حقيقيه ولأن التصريحات تكون مباشرة وواقعية ومدعمه بالحقائق والادله ويوجد ارتفاع اجماع على الخبر فى أكثر من وسيلة.

٦. اظهرت النتائج ان حوالى ٤٠% من المبحوثين يصدقون الشائعات لانهم يعتقدون فى مصداقية المصدر المنقول عنه هذه الشائعات، وان ٣٠,٤% من المبحوثين يرون أن الجهل وعدم الوعى هى السبب وراء تصديق هذه الشائعات.

٧. فيما يتعلق بالنتائج المترتبة على عدم الثقة بالقيادات والمؤسسات اشارت النتائج الى أن ٣٨,٧% من المبحوثين يرون أن عدم الثقة فى القيادات والمؤسسات يجعلها عديمة الجدوى مما يؤدى الى وجود خلل فى الجهاز الادارى ككل ويؤدى الى اختفاء بعض المؤسسات لعدم جدواها وفاعليتها ويشعر الفرد بنوع من العزلة والأغتراب عن المجتمع الذى يعيش فيه ويبحث عن مصادر آخرى للحصول على الخدمة، وأن الثقة فى أية مؤسسة تتوقف الى حد كبير على الاداء الفعلى لتلك المؤسسة والتعامل معها والخبرات المباشرة مع موظفيها من خلال الخدمات التى تقدمها هذه المؤسسات وقد اتفقت جميع حالات المقابلة على ذلك.

٨. اشارت نتائج الدراسة الى ان ٨٢% من المبحوثين يرون أن الشعب المصرى قادر على تحقيق مكانه متقدمة بين الدول وانه شعب على قدر كبير من الوعى، ويمتلك القوة والاراده لتحقيق ذلك.

توصيات الدراسة :

من خلال الدراسة يمكن وضع بعض التوصيات التى تدور حول موضوعها على النحو التالى :

١- تحسين الاداء المؤسسى ورفع كفاءته حتى يستطيع مقابلة وتلبية احتياجات المواطنين، خاصه تحسين الأداء الخدمى المتعلق بتقديم الخدمات الاساسية للمواطنين، حيث توجد علاقه طردية بين ثقة المواطنين واداء مؤسسات الدولة خاصه فى المجال الإقتصادى.

٢- الشفافية والمصداقية من جانب القيادات والمسئولين وحرية تداول المعلومات ايجابا وسلبا مما يعزز من بناء الثقه لدى المواطنين.

٣- تقييم السياسات الحكومية وفاعليتها فى تلبية إحتياجات المواطنين وذلك من خلال خلق قنوات إتصال مجتمعى والعمل على إيجاد وتدعيم الحوار السياسى والاجتماعى بين النخب والمواطنين.

٤- تفعيل وارساء قواعد المساءلة للقيادات والمسئولين، وذلك عن طريق تقديم طلبات احاطة لهم من جانب نواب البرلمان.

٥- تدعيم المراكز البحثية المختلفة ومراكز استطلاع الرأى التى تقيس مدى فاعلية الأداء الحكومى وقدرته على تلبية واشباع احتياجات المواطنين.

٦- الالتزام بتنفيذ التعهدات والالتزامات التى تصرح بها الحكومة والمسئولون مما يعزز الثقة لدى المواطنين.

٧- تبنى سياسات خاصة بالشباب تكون ملزمة لجميع مؤسسات الدولة وذلك من خلال :

- وضع استراتيجية لتشغيل واستيعاب الشباب الخريجين فى مختلف التخصصات العلمية ومحاولة الوصول الى حلول واضحة فى مجال العمالة والتشغيل.
- التمكين الاقتصادى للشباب وذلك من خلال منح واتاحة فرص للعمل واقامة المشروعات الصغيرة بشروط وضوابط تراعى قدرة هؤلاء الشباب على تنفيذها، مع ضرورة مساندة الدولة لهم حتى يصبح هؤلاء الشباب قدوة دافعة للتنمية بدلا من أن يصبحوا نقمة على المجتمع تؤدى الى انتشار العديد من المظاهر السلبية كالفقر والعنف والجريمة والارهاب والهجره وغيرها من الظواهر السلبية.
- التمكين السياسى للشباب واشراكهم فى العملية السياسية، وبث روح التنافس السياسى بين القوى السياسيه داخل المجتمع، حيث أن اشراك الشباب فى دراسة مشكلاته المختلفة ووضع الخطط وتنفيذها يزيد من ادراكهم وينمى قدراتهم ويجعلهم يعتمدون على أنفسهم مستقبلا.

٨- دراسة الواقع المجتمعى دراسه علمية لمعرفة وتحديد احتياجات المواطنين والعمل على وضع الخطط والسياسات التى تعمل على مقابلة وتلبية هذه الاحتياجات مما يعزز من بناء الثقة لدى المواطنين. ويتم ذلك من خلال اجراء الدراسات المختلفة واستطلاعات الرأى حول السياسات والاجراءات التى تتخذها الحكومه ومدى توافقها مع رغبات وآمال وطموحات المواطنين.

المراجع

أولاً – المراجع العربية :

١. احمد زايد، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات قضايا فى الهوية الإجتماعية وتصيف الذات، عالم المعرفة العدد (٣٢٦)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب الكويت ٢٠٠٦.

٢. انتونى جيدنز، عالم منفلت .. كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا، ترجمة محمد محى الدين، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٥.

٣. جوناثان تيرنر، بناء نظرية علم الأجتماع. ترجمة/ محمد سعيد فرح /منشأة المصارف، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

٤. جون سكوت، وجوردون مارشال، موسوعة علم الأجتماع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، ط٢، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠١١.

٥. خالد كاظم ابو دوح : رأس المال الاجتماعى، ط١، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤.

٦. سامح فوزى، القوة الخفية – رأس المال الاجتماعى فى المجتمع المصرى القاهرى، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٢.

٧. صدقة محمود، العلاقة بين الدولة والمجتمع فى اطار الحكم الرشيد والمواطنه والثقة المتبادلة، مركز العقد الاجتماعى، القاهرة، ٢٠٠٩.

٨. عبد الغفار القصبى :التطور السياسى والتحول الديمقراطى،الحراك السياسى وادارة الصراع – الكتاب الثانى،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦

٩. على عبد الرازق جلبى، هانى خميس احمد عبده،علم اجتماع التنمية وتجارب انسانية، طبعة تجريبية، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ٢٠٠٩.

١٠. فرانسيس فوكوياما، الثقة، الفضائل الأجتماعية وتحقيق الازدهار دراسات مترجمة الطبعة الاولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبى، ١٩٩٨.

١١. فرانسيس فوكوياما، الثقة، الفضائل الإجتماعية ودورها فى خلق الرخاء الإقتصادى، ترجمة معين الامام ومجاب الامام، منتدى العلاقات العربية، ط ١، قطر، ٢٠١٥.

١٢. محمد عبد البديع، الثقة والإرتياب : صورة رأس المال الإجتماعى فى شريحه طبقية. فى أحمد زايد وآخرون، رأس المال الإجتماعى لدى الشرائح المدنية من الطبقة الوسطى، مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.
١٣. محمد محسن الظاهرى، ندوة حقوق الإنسان فى اليمن، دراسة الخطاب الرئاسى بين المنطوق به والمسكوت عنه "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان" ١١-١٢، مايو ٢٠٠٨.
١٤. مصطفى خلف عبد الجواد، قراءات معاصرة فى نظرية علم الإجتماع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، كلية الاداب، جامعة القاهرة.
١٥. هانى خميس، رأس المال الإجتماعى "مفاهيم"، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراجية، ٢٠٠٨.
١٦. وفاء داود، وازمة الثقة فى مصر ما بعد الثورة، مجلة الديمقراطية العدد ٥٠ ابريل، ٢٠١٣.

ثانيا : المراجع غير العربية

1. Achim Hurrelmann and Steffen Schneider, "Mapping Legitimacy Discourses In Democratic Nation States: Great Britian, Switzerland, and the Unitied States Compared ",Translate Working Papers (24), 2005
2. Andrea B. Rugh: "Family in Contemporary Egypt". Cairo, American University Press, 1988.
3. Anthony Giddens "The Consequences of Modernity". Cambridge, Polity Press, 1996
4. B. Gilley, "The Determinants of State Legitimacy: Results From 72 Countries", International Political Science, Review Vol. 27, No. 1, 2006.
5. Caroline J. Tolbert and Karen Mossberger, "The Effects of E-Government on Trust and Confidence in Government", Public Administration Review, Vol. 66, No. 3, May/June 2006.
6. D. Easton, "Re-Assessment of the Concept of Political Support", British Journal of Political. Science, Vol. 5, No. 4, 1975.
7. Edelman trust barometer "How did you measure belief in the system, 2019.
8. Edelman Trust Barometer Global Report (2018, 3-June) Revisited 2018. www.barometer-trust/com
9. G.A. Almond, "The Intellectual History of the Civic S.Verba (Eds), In G.A. Almond Civic Culture Revisited: An Analytic Study, Boston, Mass: Little, Brown, 1980.
10. Golnn Worthingt on "Political Trust and Social Capital in Australia". Available at http://www.apk.gov.au/library/pabs/rn/ 2001

11. Jong-Ho Kim, "Government Innovation in Korea: Focusing on Common Innovation Subject", Sep. 2006.
12. J.R Hibbing E.Theiss Morse, "Process Preferences and American Politics: What People Want Government To Be", American Political Science Review, Vol. 95, No. 1, 2001.
13. Karen S. Cook: "Trust". In Ritzer, George (ed), "The Blackwell Encyclopedia of sociology. USA. Blackwell publishing LTD, 2007.
14. Kenneth P. Ruscio: "Trust in the administrative state", Public Administration Review, Vol. 75, No. 5, 1997.
15. Lianjiang Li: "Political trust in Rural China" Modern China, Vol. 30(2), April, 2004.
16. Marc J. Heitherington and Suzanne Globetti: "Political Trust and Racial Policy Preferences", American Journal of Political Science, Vol. 46, No. 2, April, 2002.
17. Margaret Levi & Lavra Stoker: "Political trust and trust worthiness" Annual Review of political Science, Vol. 3 (1), Jun 2000.
18. Mary Ann Feldheim "Public Sector Downsizing and Employee Trust", International Journal of Public Administration, Vol. 30, Issue 3, 2007.
19. M.E Warren: "Democracy and Deceit Regulating Appearances of Corruption", American Journal of Political Science, Vol. 50, No. 1, January 2006.
20. Moy Pfau M. and W. Zhang, "The Influence of Political Talk Radio on Confidence in Democratic Institutions", Journalism and Mass Communication. Quartely, Vol. 75, No. 4, 1998.
21. Niklas Luhmann: "Familiarity, Confidence, Trust: problems and Alternatives", in: Diego Gambetta (Ed). "Trust:-Making and Breaking Cooperative Relations", Oxford Basil Blackwell Ltd, 1988.
22. R.M.Kramer And T.R.Taylor "Trust in organizations: Frontiers of Theory and Research", Thousand Oaks, Calif: sage 1995"
23. Robert D.Putnam:"Bowling Alone-The Collapse and Revival of American Community ".New York, Simon &Schuster Inc, 2000.
24. Robert D.Putnam "Making Democracy Work – Civic Traditions in Modern Italy "New Jersey: Princeton University Press, 1993.
25. S.Feldman"The measurement and meaning of Political Trust", Political Methodology, Vol. 9, 1983, p. 54.
26. Timothy C.Earle &George CvetKovich: "Social trust –Toward a cosmopolitan society" .I sted. Westport, Praeger publishers, 1995.
27. Wendy M.Rahn &Thomas J.Rudolph "A Tale of political Trust in American Cities "public opinion Quartely .vol.69 (4), Oxford university press, 2005 "
28. Xiaohu Wang And Montgomery Wan Wart, "When Public Participation in Administration Leads To Trust: An Empirical Assessment of Manager's Perceptions", Public Administration Review, Vol.67, March/April 2007.

الملاحق

(١) دليل مقابلة متعمقة

فيما يلى مجموعة من الاسئله حول الثقة السياسية أرجو الاجابة عليها بكل دقة علما بأنه لا توجد إجابة صحيحة او خطأ وتاكد أن إجابتك تقع وتخضع لسرية البحث العلمى

بيانات أولية

١- العمر :

٢- النوع :

٣- مهنة الأب :

٤- المستوى الدراسى :

٥- محل الميلاد : ريف : حضر :

٦- محل الاقامة : ريف : حضر :

٧- متوسط الدخل الشهرى للأسرة :

٨- عدد الأخوة فى الأسرة الذين لازالوا فى مراحل التعليم :

٩- الانتماء الطبقى وفقا للتقدير الذلتى للمبحوث :

الطبقة الدنيا ( ) الطبقة الوسطى ( ) الطبقة العليا ( )

١٠- المقصود بمصطلح الثقة لديك؟

١١- ما الذى يدفع إلى الثقة فى طرف اخر؟

١٢- ما الذى يدفع إلى عدم الثقة فى طرف أخر؟

١٣- هل ممكن الانسان يفقد ثقته فى طرف ثانى إلى الأبد؟

١٤- هو لو فقدت الثقة يقدر الطرف الثانى يرجع ثقة الآخرين فيه؟

١٥- "بعض المؤسسات (صحية تعليمية أو غيرها بتصرح بشئ ها تعمله "ما رأيك فى مدى مصداقية تلك التصريحات ؟ (مع امثلة)

١٦- "ساعات نسمع عن النقابات المهنية والعمالية "هل بترى إن القيادات النقابية بتدافع عن المصالح العامة للعاملين وليس مصالح قياداتها النقابية ؟

١٧- "ساعات نسمع عن الأحزاب السياسية "هل بترى القيادات الحزبية يتدافع عن المصالح العامة للأعضاء وليس مصالح قيادتها الحزبية؟

١٨- هل ترى أن تلك الأحزاب تعبر عن احتياجات المواطنين؟

١٩- هل ترى أن الأحزاب السياسية موجودة فى الشارع السياسى ؟ (وليه بتقول كده فى حالة نعم او لا ؟)
٢٠- وهل تعتقد فى أن الأحزاب لها دور هام ؟ (وما الدليل فى حالة نعم او لا ؟)
٢١- هل تعتقد أن السياسات الحكومية تعبر عن احتياجات المواطن الحقيقية ؟. وايه امثلة على ذلك ؟
٢٢- هل تعتقد أن السياسات الحكومية وبرامجها تعبر عن احتياجات كل شرائح المجتمع وتضييق الفجوة بين الشرائح ؟
٢٣- هل تعتقد فى مصداقية مسئولى المؤسسات فى تصريحاتهم حول تلبية احتياجات المواطن من حيث الكم و النوعية فى كافة القطاعات ؟
٢٤- هل ترى أن الموظف اللى بتتعامل معاه عنده قدرة كبيرة على اداء عمله بمهارة وسرعة وجودة ؟
٢٥- هل تعتقد فى مصداقية مسئولى المؤسسات فى تصريحاتهم حول مقاومة الفساد فى كافة القطاعات ؟
٢٦- ما وسائل الاعلام التى تتابعها دون غيرها كمصدر للمعلومات ؟ (اذاعة – صحافة – تلفزيون) وأى البرامج أو الصحف أو القنوات ؟
٢٧- ما مدى الاعتقاد فى مصداقيتها ؟ ولماذا تعتقد فى مصداقيتها دون الأخرى ؟
٢٨- ليه الناس بتصدق الشائعات فى مواقف معينة ؟
٢٩- هل بتروح انتخابات مجلس النواب ؟ نعم ( ) لا ( )
٣٠- فى حالة نعم يسأل : ما أسباب تكرار انتخاب أعضاء مجلس النواب لأكثر من دورة ؟
٣١- فى حالة لا يسأل، ما أسباب عدم انتخاب بعضهم لمرات أخرى ؟
٣٢- ولماذا الحكم باستحقاقهم الثقة أو عدم استحقاقهم تلك الثقة ؟
٣٣- هل بتشوف أنهم بيعبروا عن الاحتياجات الحقيقية لأبناء دوائرهم الانتخابية ويمثلون ويعبرون عن أرائهم فى البرلمان ؟وايه اللى بيخليك تقول كده ؟
٣٤- هل بتشوف بأن ألية الأنتخابات تاتى بالأفضل من النواب فى الدائرة ؟
٣٥- على أى أساس بتشوف إن مؤسسة تستحق ثقة معينة أو عدم استحقاقها تلك الثقة ؟(هل الأداء الفعلى والتعامل معها وخبراته المباشرة مع موظفيها أو الأداء العام :السياسى و الأقتصادى، هل ما يسمعه من الآخرين ،ما يأخذه عن وسائل الأعلام سواء من خبراء أو إعلاميين أو مسؤولين فى تصريحاتهم ببعض البرامج واى تلك الوسائل،هل ما ياخذه عن وسائل التواصل الاجتماعى، أو مناقشات داخل الأسرة أو مع الزملاء ؟
٣٦- تفتكر إيه اللى بيترتب على عدم الاعتقاد و الثقة فى المؤسسات وقياداتها وموظفيها و القيادات النقابية والمسؤولين بالوزارات والقيادات الحزبية ؟
٣٧- هل بتشوف أن الشعب المصرى لديه قدرات وإمكانات ووعى تؤهله لاحتلال مرتبة متقدمة فى مصاف الدول ؟ .وليه بتقول كده ؟

(٢) المقابلات المتعمقة

١- العمر

الحالة الاولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة	الحالة الرابعة	الحالة الخامسة	الحالة السادسة
٢٤	٢٣	٢٥	٢٤	٢٣	٢٣

٢- النوع

الحالة الاولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة	الحالة الرابعة	الحالة الخامسة	الحالة السادسة
أنثى	أنثى	ذكر	أنثى	أنثى	أنثى

٣- مهنة الاب

الحالة الاولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة	الحالة الرابعة	الحالة الخامسة	الحالة السادسة
اعمال حرة (سيارات)	مقاول اعمال حرة	بالمعاش	مدرس مرحلة ابتدائية	معاش	موظف حكومى

٤- المستوى الدراسى

الحالة الاولى	ليسانس اداب علم اجتماع، في المرحلة التمهيديه ماجيستير في علم الاجتماع
الحالة الثانية	جامعى
الحالة الثالثة	حاصل علي ليسانس اداب
الحالة الرابعة	جامعى
الحالة الخامسة	فوق الجامعى
الحالة السادسة	ليسانس اداب اجتماع + تمهيدي

٥- محل الميلاد

الحالة الاولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة	الحالة الرابعة	الحالة الخامسة	الحالة السادسة
حضر	ريف	حضر	حضر	ريف	ريف

٦- محل الاقامة

الحالة الاولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة	الحالة الرابعة	الحالة الخامسة	الحالة السادسة
ريف	ريف	حضر	حضر	ريف	ريف

٧- متوسط الدخل الشهرى للأسرة

الحالة الاولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة	الحالة الرابعة	الحالة الخامسة	الحالة السادسة
٤٠٠٠	١٢٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠	١٥٠٠	٣٠٠٠

٨- عدد الأخوة فى الأسرة الذين لازالوا فى مراحل التعليم

الحالة الاولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة	الحالة الرابعة	الحالة الخامسة	الحالة السادسة
١	لا يوجد	١	٢	لا يوجد	٣

٩- الانتماء الطبقى وفقا للتقدير الذلتى للمبحوث

الحالة الاولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة	الحالة الرابعة	الحالة الخامسة	الحالة السادسة
الطبقة الوسطى	الطبقة الوسطى	الطبقة الوسطى	الطبقة الوسطى	الطبقة الوسطى	الطبقة الوسطى

١٠- المقصود بمصطلح الثقة لديك ؟

الحالة الاولى : الثقه هي علاقه بين شخصان اؤتمن شخص علي شئ ويوفي بوعده لي، ان يكون هناك أخلاق في التعامل وامانه، هي عدم الشك في الطرف الآخر، والارتياح والاقتناع بأن هذا الشخص يستحق ويأتي هذا من مواقف فعليه تبين ذلك

الحالة الثانية : هو الإيمان القوي الراسخ بمصداقيه او حقيقة شخص ما او امتلاكه القدره على شئ ما وفي العاده وعندما ينعدم وجودها يتمثل حصول ذلك في وجود حواجز مرتفعه بين بعضهم البعض مما يؤدي للوصول إلى مصير ملئ بالوحده والشعور بالانعزاليه لان عدم الثقة في الناس ينتهي بعدم القدره في الحفاظ على العلاقات واذا وثق الشخص كثيرا بالآخرين فإن ذلك يمكن أن يؤدي به للكثير من خيبات الأمل والثقه في الأساس تبني علي الصدق.

الحالة الثالثة : الثقه هي مايتم تطبيقه من قرارات والعمل علي فعلها والالتزام بها

الحالة الرابعة : ان تكون قدر ما تتفوه به من كلمات

الحالة الخامسة : هي ثقتي بنفسي والقدرة علي الوصول لاي هدف من خلال هذة الثقة وثقتي بالآخرين وهي ايضا علاقة بيني وبين شخص اخر تقوم علي الاخلاق وعدم الشك والثقه تكون بيننا وان يفي بوعده وان يوتمن علي اي شئ قمت بقوله له واخبرتة ان لا يخبر احد

الحالة السادسة : هو ان اجد شخصاً مخلصاً يؤتمن ويعتمد عليه في بعض المواقف صادق القول والفعل جدير بهذا الثقه

١١- ما الذى يدفع إلى الثقة فى طرف اخر ؟

الحالة الاولى : الأخلاق والصدق وتحمل المسؤليه وقوة العلاقة ..

الحالة الثالثة : التصرفات والأفعال من خلال المواقف المختلفه والمصدقيه في القول والفعل.

الحالة الثالثة : لاني متعايش معه

الحالة الرابعة : الصدق والمودة بيني وبين الطرف الآخر

الحالة الخامسة : الاطمئنان للشخص من خلال تصرفاته الطيبه ووفائه بالوعد والاتمان والصدق في الكلام وحسن التصرف في جميع المواقف.

الحالة السادسة : ومنها ان الأشخاص التي نتعامل معهم يجب ان يتوفر بهم الآتي منها (الصدق، الإخلاص، الأمانة، المواقف، إثبات القول، حافظ للاسرار)

١٢- ما الذى يدفع إلى عدم الثقة فى طرف أخر ؟

الحالة الاولى : – الخذلان وعدم الصدق ان يكون الإنسان غير امين علي السر او ان يكون غير قادر علي تحمل المسؤليه

الحالة الثانية : من خلال التصرفات والأفعال من خلال المواقف المختلفه بطرق سلبيه ومخيبة للآمال.

الحالة الثالثة : انه غير ملتزم بما يقوله يوعد ولا ينفذ

الحالة الرابعة : الخيانة و الكذب

الحالة الخامسة : – من كثرة الاخطاء والتصرفات السيئة ووجود كثير من المشاكل بيني وبين الشخص الآخر وان يتتضح انه شخص لا يؤتمن .

الحالة السادسة : (الكذب – الخيانة – الخبص – الخذلان – نقل الكلام – عدم الارتياح له – تعاملاته ومواقفه السابقة مع الآخرين)

١٣- هل ممكن الانسان يفقد ثقته فى طرف ثانى إلى الأبد ؟

الحالة الاولى : نعم

الحالة الثانية : نعم

الحالة الثالثة : نعم

الحالة الرابعة : اذا استطاع الطرف الثاني ان يكسب ثقتي من جديد فانه سيكسبها.

الحالة الخامسة : في بعض الاحيان، لانه سوف يتذكر ماحدث له من قبل وفي من الاحيان يتغاضا عما صدر ذلك.

الحالة السادسة : نعم ممكن طبعاً

١٤- هو لو فُقدت الثقة يقدر الطرف الثانى يرجع ثقة الآخرين فيه؟

الحالة الاولى : نعم

الحالة الثانية : يمكن لحين ما يثبت العكس

الحالة الثالثة : ممكن

الحالة الرابعة : اجل يستطيع عندما يغير من نفسة ويحاول ان يكون صادق وامين

الحالة الخامسة : في بعض الاحيان يبدا من جديد ويحسن ويقوي علاقته

الحالة السادسة : لا أستطيع ان اجاوب اجابه مطلقه هنا لان على حسب الموقف التي فقد الآخرون ثقتهم فيه (ممكن يستطيع وممكن لا يستطيع).

١٥- "بعض المؤسسات (صحية تعليمية أو غيرها بتصرح بشئ ها تعمله "ما رأيك فى مدى مصداقية تلك التصريحات؟ (مع امثلة)

الحالة الاولى : بعضها يكون صادق والبعض لا مثل وعود المؤسسات الصحية فيما يخص اكتمال المستشفيات الحكومية من أدوات واجهزه طبيه وعماله بشريه متوفره (الدكاتره)، وفي ارض الواقع لا يوجد شئ من هذا بل نري اهمال كبير في المستشفيات الحكومية ..

الحالة الثانية : عدم المصداقية، الجمعيات التعاونيه والتكافليه يستفيدون منها هم ولا يستفيد منها الفقراء ولا المحتاجين وهي في الأساس تقوم على مساعده ومساندة تلك الفئه.

الحالة الثالثة : علي حسب ما يكون في صالح المجتمع لو في صالح المجتمع اذا في منتهي المصداقية.

الحالة الرابعة : تفتقد لبعض المصداقية، وحتي ان كانت تفي بوعودها فهناك دائما شك بمصداقيتها ولا يتم الوثوق بها بسهولة، مثل التابلت الذي وعد به وزير التعليم فعندما وفي بوعدة فالبنية متهالكة وبالعكس تماما ادي الي مزيد من الشك في المنظومة التعليمية، حتي ان الامر ينعكس علي التبرع بالدم للمنظومة الصحية فانا لا اثق ان هذا الدم اللذي ساتبرع به سيصل للمرضي المستحقين او بدون مقابل بل انه يتم بيعه رغم تبرعي به.

الحالة الخامسة : ان هذه التصريحات لتلك الموسسات تكون موفقه ولها نتائج ايجابية عديدة بالنسبه لتلك الموسسات وبالنسبة للمواطنين فهي تعود عليهم بالنفع وعلي المجتمع ايضا.

– مثال/ بالنسبة للمؤسسات الصحية ... ما تقوم به الان من خدمات ورعايه صحية وحملات توعية حول (فيروس كورونا) واتخاذ القرارات والاجراءات الهامة لمنع انتشار المرض وتقليل العدوي وكانت ايضا له جهود مسبقه فقامت بحملات مية مليون صحة ولاجراء الفحوصات الشاملة للكشف عن فيروس سي في الكبد وقامت بتوفير العلاج للافراد المصابين فهي توفرت هذة الحملات في جميع المحافظات واماكن كثيرة ولم تكن مقتصرة علي مكان محددة وكثير من حملات التوعية التي تقوم بها لصالح الفرد والمجتمع.

– مثال/للمؤسسات التعليمية ... ماحدث في هذا الوقت من ايقاف العمل بالمدارس والجامعات لعدم اختلاط الطلاب وبعضهم البعض والتقليل من التجمعات والتكدسات لعدم انتشار فيروس كورونا وحفاظا علي سلامتهم وعلي اسرتهم وما يقوم به التعليم العالي من توفر الكابينات المعقمة وفتح مستشفي الجامعي فكانت هناك تصريحات اتخذت مبكررة عن باقي الدول ساعدت علي السيطرة في بعض الامور.

الحالة السادسة : يوجد لدي بعض المؤسسات مصداقية تامه مثل مؤسسات التعليم والثقافة مهمتهم تعزيز الثقافة في المجتمع وخلقها وتطويرها ونقلها الى الأجيال القادمه وتشمل (المدارس، المعاهد، المؤسسات الفنيه والابداعيه) ولكن يوجد مؤسسات أخرى لا يوجد لديها مصدقيه مثل المؤسسات الاجتماعيه التي من وظائفها خلق فرص لافراد المجتمع لتوفير وتلبية احتياجاتهم. وأيضاً بعض من الجمعيات التعاونيه يستفاد أعضائها منها وهي تقوم فى الأساس من اجل خدمة ومساعدة الفقراء.

١٦- "ساعات نسمع عن النقابات المهنية والعمالية" هل ترى إن القيادات النقابية بتدافع عن المصالح العامة للعاملين وليس مصالح قياداتها النقابية؟

الحالة الاولى : لا اعرف ليس لدي معلومات عن هذا

الحالة الثانية : الغالبيه العظمي لمصالحهم الشخصيه وفئه قليله منهم هي التي تبحث عن حقوق الآخرين ويوجد كثير من الفئات المنعدمه لا تستفيد من خدمات الدوله في شئ

الحالة الثالثة : نعم اري بعض النقابات بتقدم امتيازات للعاملين بها

الحالة الرابعة : لا بالعكس تماما، فلو كان كذلك لما رأينا معاناة العمالة المصرية للحصول علي حقوقها.

الحالة الخامسة : لا فهي تدافع عن مصلحه الجميع لتحقيق نجاحها وكيانها.

الحالة السادسة : لا أستطيع ان اصدر حكم مطلق ولكن ارى ان البعض منهم لديه ضمير فى العمل ورقيب نفسه ويعمل على المصالح العامه للمواطنين وحقوقهم وأيضاً فئه أخرى منهم تعمل على قياداتها النقابيه اي من اجل خدمة ذاتها ومصالحها فقط. وايضاً يوجد الكثير من الفئات المهمشة التي لا تستفيد من هذه النقابات تماماً رغم انهم اكثر الناس احتياجاً لذلك.

١٧- "ساعات نسمع عن الأحزاب السياسية" هل بترى القيادات الحزبية يتدافع عن المصالح العامة للأعضاء وليس مصالح قيادتها الحزبية؟

الحالة الاولى : لا اعرف

الحالة الثانية : احيانا وأحيانا ولكن ليس لهم تأثير، مثال على ذلك حزب التمرد الذى اختفي وحاليا ليس له اي عمل.

الحالة الثالثة : لا اري تلك الاحزاب ولا تخدم المواطن

الحالة الرابعة : الجميع يدافع عن مصالحة الشخصية.

الحالة الخامسة : تقدم تلك الاحزاب المصالح للجميع والاستفادة منها سواء اعضائها وقياداتها الحزبيه.

الحالة السادسة : يوجد من الأحزاب التي تدافع عن المصالح العامه للمواطنين ويوجد أخرى لا تمت بصله لهم وتذكر اسماً فقط انها من اجل خدمتهم وتقوم على تحقيق اغراضها ومصالح قياداتها فقط.

١٨- هل ترى أن تلك الأحزاب تعبر عن احتياجات المواطنين؟

الحالة الاولى : لا لان تعددية الأحزاب السياسيه جعل كل حزب يعبر عن مبادئه وسياسته الخاصه لا احتياجات المواطنين

الحالة الثانية : لا

الحالة الثالثة : لا تعبر باي صله

الحالة الرابعة : لا تعبر عن احتياجات المواطنين، فلو كان كذلك لرأينا بعض التعديلات والتحسينات المؤثرة في حياة المواطنين.

الحالة الخامسة : نعم، تعبر عن احتياجات المواطنين.

الحالة السادسة : لا تعبر لان اغلبيتها تقوم لذاتها ومصالحها وقياداتها فقط.

١٩- هل ترى أن الأحزاب السياسية موجودة فى الشارع السياسى ؟ (وليه بتقول كده فى حالة نعم او لا ؟)

الحالة الاولى : لا، لأن الأحزاب السياسيه تعددت كثيراً ولهذا فقدت التواصل الجماهيري مع المواطنين والأمر اصبح يقتصر علي مسميات فقط ولا يوجد تحرك إيجابي منها

الحالة الثانية : موجود ولكن ليس لهم منفعه للشعب ولا أحد يستفاد منهم بشئ.

الحالة الثالثة : في الشارع السياسي موجوده ولكن ولكن في الشارع المصري غير موجوده ولانها لا تفيد بشي

الحالة الرابعة : ليس لها اي وجود، هم عبارة عن تجار اصوات ينزلوا يلموا اصوات الناس بكراتين زيت وسكر وبعد كدا محدش بيشوفهم.

الحالة الخامسة : نعم، لوجود العديد من الاحزاب السياسية التي تهتم بالمواطن وتعمل لصالح العام.

الحالة السادسة : لا غير موجوده لان يوجد عدد من الأحزاب تكاد تكون قد اختفت تماماً من على الساحه السياسيه ولا يعلم عنها المواطن اي شئ مثل احزاب (الثوره، شباب مصر، التغيير والتنمية، التكافل الاجتماعي، الاتحاد الديمقراطي، الجمهوري الحر الخ..).

٢٠- وهل تعتقد فى أن الأحزاب لها دور هام؟ (وما الدليل فى حالة نعم او لا؟)

الحالة الاولى : نعم نتكون لها دور هام عندما تعبر عن حاجة المواطنين بمصداقيه وايجابيه غير ذلك ليس لها دور ماهي الا اسم فقط

الحالة الثانية : لا، لان لا أرى اي شئ فيه منفعه ولا لهم وجود كلام بلا أفعال ومصالح خاصه يستفيدون هم بها.

الحالة الثالثة : لا ليس لها اي دور هام لاننا لا نشاهد هذه الاحزاب بالمره تخدم المجتمع

الحالة الرابعة : المفروض ان يكون ليها دور مهم لكن بالعكس تماما ملهاش اي دور بدليل ان مبنشوفش منهم اي نتيجة وكل كلامهم كذب ووعودهم زائفة.

الحالة الخامسة : نعم، له دور هام فقامت بحملات تعقيم للمنازل والشوارع من فيروس كورونا فى القري والمراكز وحملات توعيه بالجلوس في المنزل والخروج منه لضرورة.

الحالة السادسة : نعم لانها بتوصل صوت المواطنين واحتياجاتهم اي انها همزة وصل بين الرأي العام والحكومه وتقوم بتجميع المصالح وتلقي الشكاوي من خلال المؤتمرات ولان اصل الأحزاب الديمقراطيه التي تقوم على حرية الأفراد وتعبيرهم.

٢١- هل تعتقد أن السياسات الحكومية تعبر عن احتياجات المواطن الحقيقية؟ وايه امثلة على ذلك؟

الحالة الاولى : لا، ما نراه من فئات مهمشه كثيره وتفتقد حتي لإمكانيات العيش البسيط

الحالة الثانية : نعم، فيها منفعه للناس في المستشفيات الحكوميه المستلزمات الطبيه التي يقدمونها والامن والأمان.

الحالة الثالثة : نعم، السياسات الحكوميه تعبر عن احتياجات المواطن وخصوصا منحة ال ٥٠٠ جنيه وتكافل وكرامه هذا مايجعل المجتمع يزداد ثقته في حكومته

الحالة الرابعة : لا تعبر عن احتياجات المواطنين ،فهي لا تنظر لشئ يسمي اولوية وجميع الفئات حقها مهدور، ولا يتم الاهتمام بالاطباء وهم اهم فئة في هذه المرحلة الصعبة التي نمر بها ،كما اننا بحاجة للمزيد من المستشفيات والمدارس من فترات طويلة جدا ولا يتم الاهتمام بهذا الامر فكثافة الطلاب داخل الفصول عالية جدا تصل الي ٦٠ و ٧٠ طالب في الفصل او يزيد عن ذلك بكثير.

الحالة الخامسة : نعم، تعبر السياسات الحكوميه عن المواطن ما قامت به في ظل الازمه وفيروس كورونا في الوضع الراهن للعماله غير منتظمه بتقديم راتب شهري لهم وقدمت قبل ذلك برامج تكافل وكرامه للاسر الفقيرة وهي تمنحهم راتب شهري وتقوم بمساندته وتقديم كثير من خدمات الدعم.

الحالة السادسة : لا تعبر عن أحتياجات المواطن لانه يوجد الكثير من الخريجين وأصحاب الشهادات العليا نجد انهم يعملون في وظائف لا تليق بمكانتهم وشهاداتهم والآخر منهم عاطلون اي

بدون عمل ووجود الكثير من اللاجئين للدول الأخرى بحثاً عن عمل،اما لو بالنسبه بأنها تقوم بتقديم (خدمات، ورعايات، مستشفيات، مدارس، تموين ... الخ) كل هذا غير زي كفأه وذا مستوى ادنى بمقارنة بالدول الأخرى والتي تقوم بتقديم الخدمات والتطورات لافرادها وتلبية وتوفير احتياجاتهم وفرص عمل لهم، وأيضاً يوجد الكثير من الأسر التي لا تسطيع توفير وقوت يومها ولو تم وافتكرتهم دا بيبقى مره في السنه لذلك ارى انها لا تعبر عن احتياجات المواطن.

٢٢- هل تعتقد أن السياسات الحكومية وبرامجها تعبر عن احتياجات كل شرائح المجتمع وتضييق الفجوة بين الشرائح ؟

الحالة الاولى : لا، ما يجري في الواقع هو تهميش كثير من شرائح المجتمع وهناك فجوه بين شرائح المجتمع

الحالة الثانية : لا، بدليل ان الفئه الأكثر هي الفقراء والمساكين ذات الطبقه الدنيا.

الحالة الثالثة : لا، لانه يوجد فجوات بين الطبقات وبعضها البعض

الحالة الرابعة : بالعكس تماما الفجوة زادة بين شرائح المجتمع والطبقة الوسطي بتتآكل بسرعة شديدة مما يزيد من مخاوفنا في اختفائها.

الحالة الخامسة : نعم، مايحدث في الوقت الراهن واتخاذ قرارات الحظر وتعطيل الدراسة واغلاق المقاهي والمطاعم ومنع التجمعات للمواطنين توفير الكمامات والكحول للمواطنين

الحالة السادسة : لا أعتقد ذلك لان الطبقه الدنيا أصبحت المسيطره والأعلى بين الطبقات الأخرى ووجود الكثير من الفقراء الذين اصبحوا تحت خط الصفر واقل كمان.

٢٣- هل تعتقد فى مصداقية مسئولى المؤسسات فى تصريحاتهم حول تلبية احتياجات المواطن من حيث الكم والنوعية فى كافة القطاعات ؟

الحالة الاولى : لا لأن معظمها فيها شئ من التعتيم وعدم المصداقيه

الحالة الثانية : احيانا وأحيانا.

الحالة الثالثة : لا اعتقد

الحالة الرابعة : لا

الحالة الخامسة : نعم، نجحت كثير من المؤسسات في تقديم كثير من الخدمات للمواطنين وتوفير احتياجاتهم ومتطلباتهم.

الحالة السادسة : ليس كل المسئولين لديهم مصداقية وموضوعيه حول ذلك ويوجد اخرون لا يتمتعوا بذلك.

٢٤- هل ترى أن الموظف اللى بتتعامل معاه عنده قدرة كبيرة على اداء عمله بمهارة وسرعة وجودة ؟

الحالة الاولى : الأمر يرجع الي الجانب الإنساني هنا وليس التوظيفي للأسف، هناك موظفين يستحقون اماكنهم ويعملون بجهد واخلاص وهناك من لا يستحقها.

الحالة الثانية : لا لأن الاغلبيه العظمى تعمل في مجالات غير تخصصاتها.

الحالة الثالثة : نعم

الحالة الرابعة : حتي لو عندة المهارة والسرعة فانه يماطل بشدة ،علي حد تعبير البعض "علي قد فلوسهم هنشتغل" لكن هناك موظفين محترمين يقومون بعملهم علي اكمل وجه.

الحالة الخامسة : في بعض الاحيان يوجد كثير من الموظفين الذين يكون لديهم قدرة كبيرة ورغبة في العمل وانجاز ما يقوم به اخلاصا لعمله وحبا فيه ولانه مصدر رزقه.

ويوجد قله قليلة لديها اهمال في عمله وانها تتواجد فيه خوفا من الفصل ولا تقوم بدورها وهذا ما رايته اثناء قيامه بتأديه الخدمه العامة فى احد المؤسسات.

الحالة السادسة : هنا لا أستطيع ان اصدر حكم مطلق ولكن اقدر اقول يختلف موظف عن موظف اخر بمعنى لو الموظف بيعمل في مجاله اكيد بيكون عنده خبره ومهاره على عكس الموظف الآخر الذي يعمل في مجال غير تخصصه فطبيعي ووارد انه يكون اقل خبره.

وممكن اقول أيضا انه أحياناً يوجد موظفين يعملون في غير مجالهم ولكن لديهم مهاره وجوده وسرعه فى الاداء وهذا يرجع لحبهم للعمل.

٢٥- هل تعتقد فى مصداقية مسئولى المؤسسات فى تصريحاتهم حول مقاومة الفساد فى كافة القطاعات؟

الحالة الاولى : – كلها احاديث تقال لكن الواقع كما هو، الفساد موجود رغم التصريحات والأقاويل.

الحالة الثانية : أكثرهم لا لأنها تخدم مصالحهم الخاصه.

الحالة الثالثة : لا اعتقد في كافة القطاعات

الحالة الرابعة : لا

الحالة الخامسة : نعم .. من خلال العمل مع ورؤية كلامه في تلك التصريحات والفعل الذي يصدر هو الذي يثبت ذلك.

الحالة السادسة : الاغلبيه منهم لا يوجد لديهم مصداقيه في تصريحاتهم لان معظمهم لا يطبق ذلك ولكن بتصدر من اجل أهداف ومطامع لهم وتحسين صورتهم فقط أمام الأفراد وكسب ثقتهم.

٢٦- ما وسائل الاعلام التى تتابعها دون غيرها كمصدر للمعلومات؟ (اذاعة – صحافة – تلفزيون) وأى البرامج أو الصحف أو القنوات؟

الحالة الاولى : تلفزيون، قناة dmc

الحالة الثانية : صحافه وتشمل سواء مجالات او جريده يوميه او من خلال الاخبار الموثقه علي شبكات التواصل الاجتماعي.

الحالة الثالثة : اتابع برامج التواصل الاجتماعي.

الحالة الرابعة : تقريبا لا اتابع وسائل اعلام، واذا جاءني خبر علي تطبيق جوجل نيوز فاني احاول ان اتاكد من صحته علي مواقع الاخبار المختلفة مثل اليوم السابع ومواقع اخري مختلفة.

الحالة الخامسة : تلفزيون الاخبار التي تعرض علي القناة الاولي والنهار موجز الاخبار. واخر النهار يحدث في مصر علي قناة الحياة / صحافة مثل ... جريدة الاهرام.

الحالة السادسة : التليفزيون برامج الأخبار وأيضاً من خلال السوشيال ميديا الأخبار الموثقه المصدر.

٢٧- ما مدى الاعتقاد فى مصداقيتها ؟ ولماذا تعتقد فى مصداقيتها دون الأخرى ؟

الحالة الاولى : التصريحات مباشره وواقعيه.

الحالة الثانية : لانه يوجد إجماع على صحه الخبر في أكثر من وسيله لتوصيل الاخبار سواء كان تلفزيون او راديو او صحافه.

الحالة الثالثة : لا اعقد في مصداقياتها تماما ولكني اتصفح للتسليه فقط.

الحالة الرابعة : لا اعتقد في مصداقية اي وسيلة او صحيفة احاول ان اتاكد من مصداقية الخبر من خلال تكراره في الكثير من الصحف والمواقع. ولا اتاكد الا اذا خرج منشور رسمي بصحة هذا الخبر.

الحالة الخامسة : لانه تقدم اخبار صادقه وتكون موثقه وذات دليل مثل عرض بعض المؤتمرات والقرارات للحكومة ولوجودها من سنوات عديدة والاستماع اليها ودائما تكون ذات مصداقيه.

الحالة السادسة : لان الكل بيتكلم عنها على كل قنوات التليفزيون وعلى السوشيال وحدث بالفعل. واعتقد فى مصداقيتها لانها بتبقى موثقه بالأحداث والصور والتسجيلات التي تثبتها مصداقيتها.

٢٨- ليه الناس بتصدق الشائعات فى مواقف معينة؟

الحالة الاولى : تكون كما يرغبون، او ان الإشاعه محكمه بدقه يصعب عدم تصديقها للبعض.

الحالة الثانية : لان من كثرة ما يحدث في هذا الوقت والزمان من أحداث صادقة وغير صادقة فتزلزلت قلوبهم.

الحالة الثالثة : لاننا في مجتمع تربينا علي الاشاعات.

الحالة الرابعة : قد يكون بسبب كثرة تكرارها واجتماع عدد كبير من الناس علي تصديقها.
الحالة الخامسة : البعض يصدق تلك الاشاعات لانه تكون علي حسب رغبتهم والبعض يصدقها لعدم توفر لديه الوعي لمعرفة تلك الاشاعات ويسلم بها.
الحالة السادسة : بسبب كثرة ترويج الأحداث وتغييرها وعدم الاتفاق واختلاف الآراء بيؤدي الى تذبذب في عقولهم وكل منهم يؤيد الآخر لذلك كل شخص يطلع يقول الشئ الذى يؤيده.

٢٩- هل بتروح انتخابات مجلس النواب؟ (نعم – لا)
الحالة الاولى : لا
الحالة الثانية : نعم
الحالة الثالثة : نعم
الحالة الرابعة : لا
الحالة الخامسة : نعم
الحالة السادسة : لا

٣٠- فى حالة نعم يسأل : ما أسباب تكرار انتخاب أعضاء مجلس النواب لأكثر من دورة ؟
الحالة الاولى :
الحالة الثانية : – لان مصلحه لهم وتخدم مصالحهم .
– لان لا أحد غيرهم نقوم بمعرفته.
الحالة الثالثة: ولكني لا اعود انتخب ثانية لاني لا اري مدي تجاوبهم مع المجتمع.
الحالة الرابعة:
الحالة الخامسة: لنجاحهم في كسب ثقة المواطنين وتقديم الخدمات لهم والرعايه التى يحتاجونها والتعبير والتمثيل عن تلك الدائرة وعن ابنائها فيؤدي ذلك الي انتخابهم اكثر من مرة لانهم يقدمون الكثير ونجحوا في كسب ثقة المواطنين.
الحالة السادسة:

٣١- فى حالة لا يسأل، ما أسباب عدم انتخاب بعضهم لمرات أخرى ؟
الحالة الاولى: لا يوجد لدي اهتمام كبير بالسياسه كي أكون قادره علي ان اعطي صوتي لأحد ..
الحالة الثانية: الوعود التي يقولوها ولم يقومو بتنفيذها يستخدمونها في مصالحهم الشخصيه ولا أحد يستفاد منهم بشئ.

الحالة الثالثة : لانهم لايوجد اي ثقه فيهم

الحالة الرابعة : انا مبنتخبش اصلا، لكن لا اري ان اي منهم يفي بوعوده التي يعطيها للناس.

الحالة الخامسة : لعدم قيامه بالدور الاساسي والتعبير عن تلك الدائرة التى يمثلونها وتقديم الخدمات والاحتياجات لها فيؤدي ذلك الي عدم انتخابهم مرة اخري.

الحالة السادسة : لانهم لم ينفذوا اي شئ من كلامهم ووعودهم التي يدلون بها اثناء الفتره الانتخابية ولم يقدموا شئ.

٣٢- ولماذا الحكم باستحقاقهم الثقة أو عدم استحقاقهم تلك الثقة؟

الحالة الاولى : ما نراه ونسمعه في الواقع

الحالة الثانية : من صدق القول صدق الوعود وهنا تبني الثقه عليهم. وعدم الثقه من قال ولا أفعل ولا نجد منهم منفعه في بلادنا.

الحالة الثالثة : لانهم لا يستحقون هذه الثقه لان الشعب لايري من يخدمهم ويرعي امورهم

الحالة الرابعة : لا ينفزون ما يقولونه

الحالة الخامسة : من خلال التعامل معه ورؤيته في العديد من المواقف ومدي خبرته وتفكيره ومعرفته ايضا مدي قدرته علي تمثيل هذة الدائرة وانه محل هذة الثقه لتمثيل تلك الدائرة.

الحالة السادسة : أستحقاقهم الثقه لتنفيذهم للوعود والقرارات وتلبية الشكاوي والعمل عليها وتقديم الحلول والاقتراحات والمساندة، وعدم استحقاقهم لعدم تنفيذ ذلك والإخلاء بهم بعد نجاحهم.

٣٣- هل بتشوف أنهم بيعبروا عن الاحتياجات الحقيقية لأبناء دوائرهم الانتخابية ويمثلون ويعبرون عن أرائهم فى البرلمان ؟وايه اللى بيخليك تقول كده؟

الحالة الاولى : لا، الواقع المعاش

الحالة الثانية : لا، لاننا لم نري منهم شئ من وقت توليهم المنصب واختفائهم تماما بعد الانتخابات نراهم فقط قبل الانتخابات في الدعاية الانتخابيه.

الحالة الثالثة : الى حد ما

الحالة الرابعة : لا، كنا شفنا تغيير حاجة جديدة حصلت كان حد فيهم عمل بالكلام اللي بيقولة.

الحالة الخامسة : في بعض الاحيان ... من خلال مانراه في مجتمعنا هذا.

الحالة السادسة : لا لم يعبروا لان معظمهم بعد ما تمت العملية الانتخابية لم ينفذوا اي شئ ويظهر بأنهم كانوا يضحكون عليهم لاستخدامهم فقط للانتخاب.

٣٤- هل بتشوف بأن ألية الأنتخابات تاتى بالأفضل من النواب فى الدائرة؟

الحالة الاولى : لا اعرف

الحالة الثانية : لا نراهم حتي نعلم عنهم شئ.

الحالة الثالثة : لا ارى هذا

الحالة الرابعة : لا اعلم

الحالة الخامسة : نعم .. لانه اكثر تعبير عن ظروف تلك الدائرة ولانه عاش وعاني مثلهم فيكون لديه القدرة عن التعبير عن هؤلاء المواطنين.

الحالة السادسة : لا لم تأتي لانهم بعد نجاحهم ويتم اختفائهم ولا يعرفوا احد.

٣٥- على أى أساس بتشوف إن مؤسسة تستحق ثقة معينة أو عدم استحقاقها تلك الثقة ؟ هل الأداء الفعلى والتعامل معها وخبراته المباشرة مع موظفيها أو الأداء العام: السياسى والأقتصادى، هل ما يسمعه من الآخرين، ما يأخذه عن وسائل الأعلام سواء من خبراء أو إعلاميين أو مسؤولين فى تصريحاتهم ببعض البرامج واى تلك الوسائل، هل ما ياخذه عن وسائل التواصل الاجتماعى، أو مناقشات داخل الأسرة أو مع الزملاء ؟

الحالة الاولى : كل ما سبق

الحالة الثانية : حسب الفعل، فعلك اصلك واصلك فعلك

الحالة الثالثة : علي اساس التعامل وعلي اساس من خدمات تقدمها هذه المؤسسه

الحالة الرابعة : الاداء الفعلي والتعامل معها وخبراته مع موظفيها والاداء العام

الحالة الخامسة : نعم. تكون استحقاق الثقة للمؤسسة علي الاداء الفعلي والتعامل معها وخبراته المباشرة مع موظفيها.

الحالة السادسة : الاداء الفعلي والتعامل معها وخبراتها المباشره مع موظفيها.

٣٦- تفتكر إيه اللى بيترتب على عدم الاعتقاد والثقة فى المؤسسات وقياداتها وموظفيها والقيادات النقابية والمسؤولين بالوزارات والقيادات الحزبية؟

الحالة الاولى : عدم التصديق بشئ

الحالة الثانية : صدق الوعود والمبادئ والعهد التي يقولونها للناس بتقوم الثقه علي تلك المصداقية وتنفيذها.

الحالة الثالثة : انتهاء الاحزاب والجمعيات ... والخ.

الحالة الرابعة : محدش هيعمل شغلة مظبوط الا لو كان حد بيراعي ضميره مش مستني وعود مبتتحققش او رقابة مش موجودة اصلا.

الحالة الخامسة : بيؤدي ذلك الي خلل في الجهاز ككل وعدم اتفاق في القرارات وعدم الوصول الي نتائج ويحدث الاهمال في جميع النواحي ولم يصل الي الهدف الاساسي الذي يقوم به.

الحالة السادسة : سقوطهم وفشلهم وعدم النجاح والتقدم وعدم الانتماء لهم ومحاربتهم ولم يتم الأخذ بما يقولون.

٣٧- هل بتشوف أن الشعب المصرى لديه قدرات وإمكانات ووعى تؤهله لاحتلال مرتبة متقدمة فى مصاف الدول ؟ وليه بتقول كده ؟

الحالة الاولى : نعم يمكن

الحالة الثانية : لا، لان الذين لديهم وعي فئه قليله والغالبيه العظمى ليس لديهم وعي ولا ادراك بدليل جائحة كورونا التي اجتاحت العالم فى النزول الي الشارع ومدي التزاحم والاقتراب بين البشر بعضهم البعض بدول استخدام المستلزمات الطبيه التي تساعد على الحد من انتشار الفيروس شبه معدومه وهذا ابسط دليل علي ذلك وعدم الالتزام بقوانين الحظر في تلك الأيام.

الحالة الثالثة : نعم الشعب المصري يستطيع كل شئ ولكنه يستطيع بواسطة ادارة قويه ترعي هذا الشعب

الحالة الرابعة : مش الشعب المصري بس اي شعب فى الدنيا يقدر يبقي فى المقدمة لو اشتغل علي نفسة بجد وكان في قيادة حكيمة، ووضع كل شخص في مكانه المناسب، مع الاهتمام في البداية بالتعليم والصحة.

الحالة الخامسة : نعم .. الشعب المصري لديه قدرات وامكانيات وعي كبيرة جدا تؤهله لاحتلال مرتبه متقدمة، ما يحدث الان في تلك الايام من قبل المواطنين والحكومات والمؤسسات اثبت ذلك ان مصر والشعب المصري لديه وعي، وبالنسبه للحكومات والمؤسسات، القرارات التي تم اتخاذها ومساندة الدول الأخري، واتباع المواطنين للقرارات والالتزام بها وعلي سبيل المثال عدم تأثر اقتصاد مصر بهذة الأزمة علي عكس كثير من الدول.

الحالة السادسة : لا طبعاً وأكبر دليل على ذلك عندما ظهر فيروس كورونا Covid-19 وطريقة التعامل معه وعدم الوعي والجهل والاستهتار وان فئه قليله كانت بتتعامل بحرص معه وتلبية الوقايه والجهل الأكبر الذى كان يتمثل فى المتعلمون اكثر من الاميين، والجهل الثقافي والعلمي والتهاون وأخذ الموضوع بهزار والتعامل طبيعي والنزول والتلاقي بالأصحاب والاجتماعات ولا كأن في اي شئ واثبتوا ان معظمهم بيتوفى من الجهل اكثر من المرض.